شرح المراح لمولانا الدنقوزي
رحمه الله تعالى عليه

مرحوم عبد الحنان افندي زاده
محمد افندينك كتابيدر

وقف هذا الكتاب [illegible] بن يعقوب [illegible]
[illegible] الحاج محمد افندي [illegible]
وقفا [illegible] ووضع في دار الكتب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

1388

شرح مراح الارواح في التصريف

HARPUTLU
EFENDİ [illegible]
1922

A. Ü.
İLAHİYAT FAKÜLTESİ
KÜTÜPHANESİ
ymiyet No. : 46756
Yer No. : 36584

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك • وصل على من اوتي جوامع الكلم
من بين انبيائك • وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه
وازواجه واحبابه • وعلى المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم • ربنا لا تؤاخذنا
بالفرطات الماضية وسدد امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال
والاختلال في الاقوال والافعال • وارزقنا صحبات النيات في ابواب الخيرات •
قال المص رحمه الله عملا بالحديث المشهور • والخبر المأثور • واقتداء بالكتاب الكريم •
بسم الله الرحمن الرحيم • وتخصيص كتابه اول الفريقين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله
تعالى سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اغنى عن كتب
الصلوة على النبي عم لان المقصود بها التنبيه على ان المصنف من المسلمين اذ انظر
ان لا يصنف احد الا فيما ينفع الدين واما كون المصنف من المصنفات الاسلا
فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في بدء امره
فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد
في كلام الله تع حيث قال انتم الفقراء وتيمنا بما روي عن صدر النبوة حيث قال
الفقر فخري وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو المناسب للافتقار اذ على المفتقر
واختار صيغة الماضي حيث قال قال لفروغه تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع واذ كانت
متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول وانما لم يقل قلت هضما للنفس وليمكن التوصيف
واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا لزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه
واسم ابويه كيلا يظن ان كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الاوباش بمرور الايام
وكرور الاعوام • فيتخذ ظهريا وليدعوا لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال
احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان • كما هو الا

باهل

باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي الى والدته والى ابيه الى
احد مقدما نفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذي وقع
التأليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هنا على التعريف
مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه اخف وموافقا
للنحو واصلا في قوله ام العلوم اي اصلها تسمية للدال باسم المدلول تشبيها بالام
من حيث الولادة فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي
هي دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر السامع ماذا ابوها بينه بقوله
والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اي
مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك
هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم
لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهو
العقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اي في المدريات اي المعقولات
داروه اي عاقلوا الصرف وعالموه وتأنيث الضمير باعتبار الام ويطغى اي يغفل
في الروايات جمع رواية وهي النقل بمعنى المروي اي في المرويات اي المنقولات
عادوه اي العريانون من ثيابها العري كناية عن الجهل ولذلك عداه
بنفسه وانما قال في الدرايات يقوى وفي الروايات يطغى لان تحصيل العلوم
العقلية يمكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه يقوى خلاف
تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري لا نجدون علما
من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها الا وافتقاره
الى العربية بين لا يدفع • ومكشوف لا يتقنع • فاذن لا شك ان محصلها

الصرف مصدر في الاصل ومعناه
التبديل والتغيير فنقل

قوله في الدرايات جمع دراية مصدر [illegible]
بمعنى معناه [illegible] في الروايات انواع العلوم
مطلقا لكن لما وقعت في مقابلة الروايات خصت
بانواع العلوم العقلية ولهذا جاز جمعها فافهم

قوله في الروايات جمع رواية وهي مصدر
من روى من باب ضرب معناه نقل الحديث
وههنا بمعنى المرويات اي المنقولات
ولهذا جاز جمعها فافهم

استعارة مصرحة حقيقية وهي ذكر المشبه به وارادة المشبه
وهي دابت الراح الحمام

استعارة مكنية وهي ذكر المشبه وارادة المشبه به
دابت احد طليطة اللبن

استعارة تخييلية وهي اثبات لوازم المشبه به للمشبه
دابت الراوية

العادي يضل في سلوكه ولا يهتدي الى المطلوب فافتقاد الروايات اليه اشد من افتقاد
الدرايات واذا كان الحال على هذا المنوال نجحت اي فقد نجحت لانه ماض بمعناه
وقع جزاء لشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد واذ ليس في اللفظ فلا بد
من التقدير وهذا كثير في كلامه وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء
محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب
نجحت لك فيكون قوله معطوفا على الجزاء المقدر اي في الصرف كتابا موسوما اي معلما
فان الاسم علامة للمسمى بمراح اي بمحل راحة الارواح هي جمع روح بمعنى النفس وقوله
وهو اي ذلك الكتاب مبتداء وقوله للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة
لمراعاة النظير حال من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع
والجملة اعني المبتداء والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا
للنجح واضافه الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وفي الصبي استعارة مصرحة
اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية بتشبيهه بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح له
قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون
قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله في استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس
قلب البعض بالنجاح وقوله وراح اي كف رحراح اي واسع عطف على قوله جناح النجاح
وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع
وبسط الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم
واحاطتها لا يفوته شيء منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره
بسببه والواو في وفي معدة اي في ذهن الصبي استعار المعدة للذهن لكون كل منهما
محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الاشباح للعطف

والجار

نجاح
او الروح

مطلب قد تبلاهي اذا وقع جزاء للشرط منفطا عن قد

بالتنبيه خ

مراعاة النظير

استعارة مصرحة
استعارة مكنية
استعارة تخييلية
قرينة الاستعارة المكنية

تجنيس قلب البعض

سعة الكف
كناية عن الشمول

معدته خ

٢

والجار والمجرور متعلق براح في قوله حين راح اي حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار
الرواح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة
فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله مثل تفاح او راح
عطفه باو تنبيها على استقلال كل منهما في كونه مشبها به مثل قوله تعالى اما او كصيب
يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل تفاح او راح اي يشبههما
في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم
قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم واستعين الله
في جميع المهمات وقوله وهو اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر
وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبقي مقول شرع ان يبين الكتاب المجموع
في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا لذهن المخاطب وترغيبا له في
استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وتفاؤلا باسعاده في مطلع الكلام
ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان الصرفي اي المريد لتحصيل
الصرف ولا شك انه حال ارادته لتحصيله محتاج ففي الكلام ترغيب على تحصيل الابواب
السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار
التجددي في معرفة الاوزان اي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من
تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب اي ابواب من انواع الموزونات
فما ظنك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول
الشيء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال في متعارف اللغة
لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم
شرع في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والاجوف والمثال
والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها

اي خمر

تجنيس تام

تعليل يشبه اشارة الى ان عامل الظرف لفظ المثل الذي يتعلق عليه آنفا
فانه عامل الظرف ومتعلق المفعول المتصل بتشبيه عايد الى
تفاح وراح المضاف اليهما لمثل في كلام المصنف وقوله
في المنفعة اشارة الى وجه التشبيه وقوله وقت حصوله
اشارة الى تقدير حين راح اشارة مع كون الوقت
معمولا يشبه المذكور وقوله في ذهنه اشارة الى
تقدير في معدة على الوجه الذي مر آنفا قبيل
هذا التقرير

اي الانواع خ

والترتيب الطبيعي يقتضي تأخير الاجوف
عن المثال وتقديمه على
على الناقص كما لا يخفى
تدبر

ان شاء الله تعالى في تضاعيف مباحثها وكما ان الصرفي يحتاج في معرفة الاوزان الي معرفة
سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الي معرفة اشتقاق اي اخراج سبعة اشياء من كل
مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك الاشياء السبعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل
والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والالة واذا كان الصرفي
يحتاج الى الانواع السبعة فكررته اي الكتاب وجعله مشتملا على سبعة ابواب كل باب
منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب
احدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى
بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان
الحق انه ليس جزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه
في تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اوائل تلك الابواب اشارة الي ما
ذكرنا الباب الاول من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب في بيان البناء الصحيح ولما
كان المقصود الاصلي البحث عن احوال الابنية الصحيح نحو التقديم لسلامتها من
التغييرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث
عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الي ان المراد
به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال
ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل
الصرف هو البناء الذي ليس فيه في مقابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة
هي الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس
وليس فيها ايضا همزة فتدخل فيه نحو ضرب اذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل الا الضاد
وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء
والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس فيصدق التعريف عليه فيصح

تذكرح

وكان الابنية ح

الفعل

لا ان ما نحن فيه الا فعل حروف المباني
والتضعيف ليس في تلك المقابلة
الفاء والعين الا الا
محرر

واقعنس ح

شرح
مثل فعلي او غيره
غريزيا كانت
جواب لسوال المقدر تقديره او غيره
لكل فعل علاجا كان

والعباد ح

ح ان الشفة والوسط
والحلق هي المخارج الكلية

اشارة الي قوله حتى يكون فيه ح
لكونه يشمل جميع الافعال بخلاف علم وليس
بشامل جميع الافعال
كما ذكر في شرح الشافية الملقب باسم الشارح
المشهور بالجاربردي حيث قال فيه وانما اختص
الميزان بهذه الاحرف الثلث لشمول معنى الفعل
لكل فعل علاجا كان او غيره غريزية كانت
او غيره مترجم
نحو جعل يشمل جميع الافعال وليس
بشفوية

التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو حوقل وضارب ويضرب ومضروب واقعنس واختص
الفاء والعين واللام من بين حروف المباني للوزن والعبارة حتى يكون فيه اي في
الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية شيء اي حرف وهذا
وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه
شاملا للافعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا
الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكس على نحو جعل واما اذا طلب
المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل
من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا
للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح
لكونه وزنا لعلم وحسن وتزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن جعفر
ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش عجوز كبيرة وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة
بالآخر اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به
شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا و
ملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما يصدق عليه
المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء السبعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال
من الضرب وهو اي المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروف
لمعروف ومجهول الا ان صيغة المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ
الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان
المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق للفعل جنس
آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله تعالى
عند البصريين من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق

مبتدأ وقول الفرد معقول القول باعتبار اللفظ
لا باعتبار مفهومه ولهذا لم يجب
كونه جملة فرد مصدر خبر علاج

المجهول

لان مفهومه اي معنى المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اي المعنى الذي يفهم منه
بحسب الوضع متعدد وكل واما نحو تسمع بالمعيدي فليس بحسب الدلالة اي لدلالة
الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اى زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة
والواحد قبل المتعدد ولاشك ان ما يدل على الواحد اعنى المصدر ايضا يكون قبل
ما يدل على المتعدد اعنى الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه
متقدما وباعتبار وضعه متأخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق
يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول
وغيرهما من حيث تعلقها بها وان لم يكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر
اصل لانه اي المصدر اسم لصدق تعريفه عليه والاسم مستغن عن الفعل اي محتاج
اليه في الافادة التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد
والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولاشك
ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر لان الاصالة في الافادة عند التركيب
لا تستلزم التقدم في الوضع والكلام ونقول ايضا اي كالدليلين الاولين في
الاستدلال على اصالة المصدر في الاشتقاق انه يقال له اي يطلق على ما صدق عليه
الاسم الذي هو المصدر كضرب المصدر اي هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة
المذكورة تصدر عنه اي عما صدق على المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور
فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء
الثمانية وفيه نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا
ميميا بمعنى الصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز او يكون بمعنى
مصدور به كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية
لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض

من الصوغ

5

من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة
احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة
الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر
حروفه على المصدر اي الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد
في الحكم باصالة المصدر والفعل واثباتهما الذي هو المقصود الاصلي من الكلام في هذا
المقام وكان المراد منه في محل النزاع قسما منه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا
وبين ما هو المراد منه في محل النزاع ثالثا على ما هو الترتيب اللائق اخره عن ادلة احد
المتخاصمين ولم يبادر اليها عقيب ذكره ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه الآن
فرتبها على ذكر مذهب الآخر وادلته اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول كما نبه عليها
بقوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر ونبه عليه ايضا بقوله الافعال التي تشتق
من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ
عنه استشعر خلافا فذكر الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء فهو متعدد وفي الاصطلاح
تحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع
احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى حده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث نحتاج
احدنا الى عمله عرفناه بحسب العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه
في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد
انت اي علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول ثان
لتجد ومفعول الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ اي في تركيب حروفه الاصول
فان حروف الزيادة كما في الاستعجال والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعود
وجلس والمعنى واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الرقي وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف
لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب في اللفظ لان الاخذ المعتبر

فان التعريف مقدم على التقسيم
ثم التقسيم مقدم على تبيين
المراد من الاقسام

قوله الآن فوصفها جواب
سوال مقدر فتدبر

بحث الاشتقاق

في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انما
يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديم اللفظين على تناسبا وكذا
انقسامه الى اقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي
مع انه معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب في
المعنى كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة الا ان نظر
المصنف انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان
عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب
والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الاخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر
التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لابد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه
واتحاد من وجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من
جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا و
القتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الزمان
اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب
بمعنى الحدث اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذئب وسرحان اذ لا اتحاد
بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لان
التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين الاوسطين
وبين الاخيرين مناسبة كما سنذكر ان شاء الله تعالى وانما قلنا في المغايرة اللفظية
ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر
المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان
اصلها السكون الا انها لم تشتمل على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة
لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير

حال

انواع الاشتقاق

حال الوقف ايضا وبهذا اسقط ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة الشخصية من الرفع
وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة
ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة
منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال وهو اي
الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اي
بين اللفظين تناسب اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف وفي
المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق كبير
وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة
في المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهو متوافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون
الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال بالحائط والثاني الاخلال بالعرض
فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب
في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق
نعق من النهق والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في
المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها
وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية
تامل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف
بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة
العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم بالاشتقاق
بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف
كل قسم منها شرع يبين المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق المذكور
ههنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله اشتقاق تسعة اشياء من كل

مصدر وهو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني اي البصريين فقال قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله اي اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا اي من جهة الوجود اي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والدوران ترتب الشيء على ما له صلوح العلية ويسمى الشيء الاول المرتب الدائر والشيء الثاني المرتب عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة هي مصدر يعد اصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من وعدة وان لم توجد تلك العلة فيها تبعا له ومثل قام قياما اصله قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا وقاوم قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما ومداريته اي مدارية الفعل من جهة الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر وايضا اي كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تاكيدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اي للمصدر اسم هو مصدر لكونه اي المصدر مصدورا به مخرجا عن الفعل ولهم نظائر

في كلامهم

في كلامهم كما قالوا في الماء مشرب عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره اي حاذق في المشي لا يتعب راكبه اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم اي في الجواب عن متمسك الكوفيين الاول الذي هو اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو للمشاكلة اي الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمي رميا واعشوشب اعشيشابا فلا يدل الاصالة في الاعلال على الاصالة في الاشتقاق كحذف الواو في تعد اصله توعد فانه للمشاكلة يعد وحذف الهمزة في يكرم فانه للمشاكلة اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا في الجواب عن متمسكهم الثاني لا نم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت مجازا ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيدا للفعل فنقول المؤكد به بفتح الكاف لا يدل على الاصالة في الاشتقاق بل يدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه وكلامنا حال في الاصالة في الاشتقاق ولا محذور في ان يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق واصلا له فيه ومتاخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل

ضربة وضربتين وضربات

وكذا الكلام في الثاني والثالث فيما يجيء تدبر

اسناد الحجة بتقديم الدليل الاول للكوفيين على الدليلين الاخرين بهم

اعشيشابا سنة

كما يجيء ان شاء الله تعالى وقلنا في الجواب عن تمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب
ومركب فاره ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا بان وضع
لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ
المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون
لفظ المصدر ايضا حقيقة في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور به
بل ذلك من باب جري النهر وسال الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من
المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال
الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من
المجاز العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند اليهما الجريان
والسيلان مجازا للملابسة بينهما وبين الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب
فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم المحل الذي هو المشرب
والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة بان يراد بالمشرب
والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهية مجازا لملابستهما
بما هما اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب
والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب
على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ
المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون
المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع
كون لفظ آخر موازن له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان
يحتمل استعماله فيه فيجيء احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدور به
مجازا مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا في معناه الحقيقي الذي هو محل الصدور

مجاز لغوى

مجاز عقلى

مجاز في المفرد

مجاز في النسبة

مستعملا في صح

مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على ان تنبيه كون
المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب
تنبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب
والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب
على المركوب والصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور
به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا
في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المصدر اي الصدور نحو
قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل
اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل في المصدر
نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل
في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير
مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر وايضا ينتقض بنحو
ضربت زيدا او بزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل وضع
المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف ادلة المخالف جرى في ذكر الاوزان على
تقديم الاصل فقال ومصدر الثلاثي كثير مختلف وعند سيبويه اي ما ذكر سيبويه
منه يرتقي الى اثنين وثلثين بابا اي بناء وضبطه ان نقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء او لم يكن فان لم يكن
بزيادة شيء فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل وفسق و
شغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف او الف ونون وعلى
التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة في
الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان

اي ان هذا الاستدلال ايضا ضعيف

اي والحال ان نزاعهم اي نزاع الكوفيين

ذكر المصدر الساكن العين

وحرمان وغفران واردف ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيدا
في آخره الف ونون ولم يجيء الا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع بيان
فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين ساكنا وان كان
متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء اولا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح او
مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور
وذلك نحو خنق ولم يجيء مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو
مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين او لكراهة الانتقال من
الكسرة الى الضمة نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس
الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى
وان كان الاول فالزائد فيه اما ان يكون تاء التانيث فقط اولا فعلى الاول
فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجيء منه الا مفتوح
الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجيء
منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء
اولا فان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف فاما معها
زيادة اخرى اولا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور
وذلك نحو صراف او مضموم وذلك نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك
الزيادة اما التاء فقط او التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح
وذلك نحو زهادة او مكسور وذلك نحو دراية او مضموم كبغاية ولم يذكره
سيبويه لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية
ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة
اخرى اولا فان لم تكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل

زيادة اخرى

قبول

قبول واخر المفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع ثان ولم يجيء منه مكسور الفاء
لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة
هي التاء بالاستقراء ولم يجيء منه الا مضموم العين كصهوبة وان كانت المدة
الياء فلم يجيء منه مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر
وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول
اذ هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة
اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة
وان لصهوبة مناسبة له من حيث ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة بالنسبة
الى صهوبة فقدم وان كان فيه ميم زائدة ولا تكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء
فاما مع زيادة شيء آخر اولا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح او مكسور نحو مدخل
ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه كمكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكر
حتى جعلهما الفراء جمعين لمكرمة ومعونة اسمين على حد تمرة وتمر استبعادا
لمجيء المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم
الاستقراء والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة وهو شاذ
وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا
الى ان الميمي ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود
بيان اختلاف ابنية مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة
الى انه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلطه به ومجيء المصدر على وزن اسم الفاعل
والمفعول الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول
فالاول نحو قم قايما اي قياما وقوله ولا خارجا من في زور كلام اي خروجا وقوله
كفى بالنائي من اسماء كاف اي كفاية ومنه افضل فاضلا اي افضالا ودعا فاه الله

عافية اي معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اي عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم
من باقية اي بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والدالة اي الدلالة
بمعنى الفتح والثاني نحو قوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة اذا كان الباء غير زائدة
واما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول نحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره
اي الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع و
الوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف اي الكراهة
والصدق والحلف واعلم ان استعمال وزني اسم الفاعل والمفعول بمعنى المصدر
بالاشتراك فيهما او حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجيء على وزن الخ والا فالواجب
ان يقول ويستعمل في معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف وزن
المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى
منسوج فانه مجاز ولذلك لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى
اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فائدة المجاز ويجيء المصدر ايضا للمبالغة
في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا اي في الثلاثي المجرد عند سيبويه وعند الزمخشري
قياسا مطردا في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثر الاستعمال
فينبغي ان يكون قياسا ولذلك ذكر في الامثلة الرميا وقال هي الرمي الكثير
وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى
الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار
للمبالغة في الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين
وتشديدها وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم
بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة ولما فرغ من مصدر الثلاثي
شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير الثلاثي رباعيا

الفتنة

اي كما يجيء على وزن اسم الفاعل والمفعول

على وزن التفاعل من المزيد

في المصدر للمبالغة

مصدر غير الثلاثي

مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي يجيء
على سنن اي طريق واحد على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا
يعني ليس لمصدر الرباعي المجرد اسم يعتمد عليه في ترك ذكر بنائه
على قياسها في غير الرباعي المجرد واما فيه فطرده للباب الا في كلم يجيء المصدر كلاما على وزن فعال
كالافعال والتفعيل والمفاعلة والتفعل والاستفعال وامثالها
بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع وطرد فعال
بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا والا في قاتل يجيء قتالا
بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على لغة من قال في كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم
قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا الياء التي جعلوا بها اولئك في قيتال ولذلك قيل ان قتالا
فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس
السكاكي حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء والا في تحمل يجيء تحمالا بكسر التاء والحاء وفتح
الميم وتشديده بين يمون قال بكلام فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الاخر
الف والا في زلزل يجيء زلزالا بفتح الاول فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد
فتح الفاء وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان
الكسر افصح لانه اصل ولما فرغ من بيان ابنية الاصل الذي هو المصدر شرع في بيان
اي اصل مصدر هذا الباب
ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال الافعال التي تشتق على صيغة المبني للمفعول اي توخذ
من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر
وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما
قيدنا بقولنا تستعمل الخ احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما لان
المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها وما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية
والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تعالى
تركه المص وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان الاول معلول للثاني
معنى والغرض ذكر الاصول تركه وفي الخمسة وثلثون بابا ستة منها كائن للثلاثي

كما اعتمد على اسماء مصادر
غيره في ترك ذكر ابنيتها

جاء بها اولئك خ

لعله ظ

الافعال المشتقة من المصدر
خمسة وثلثون بابا

في تحت اصالة المصدر عند البصريين

الثلاثي المجرد
باب ٦

الجود والآن سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبعي ووجه ضبط ان لماضيه ثلثة
ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة
عليه والحرف الثاني منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل ولالتقاء
الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عن ذي ثلث حركات لا يزيد على
ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه او يضم او يفتح فان كانت كسرة
فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما
فانحصر الوقوع في ستة وهي نحو ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر و
قتل يقتل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحها
في الغابر وفتح يفتح بفتحهما فيهما وكرم يكرم بضمة فيهما وحسب يحسب بكسرة فيهما فسمي
الثلثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصولها لاختلاف
حركاتهن في عين الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك
ينبغي ان يكون لفظه مخالفا للفظه ليتطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك
ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن اي وكثرة استعمالهن
فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة
الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف في الاول اكثر لان
مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوي والكسر سفلي
والضم بينهما يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني على الثالث فلفتح عين ماضيه
ومن قدم الثاني على الاول نظر الى انه علوي وانه اقوى او قصد التدريج في النزول
من العلو الى السفل الذي هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم واما تقديم بعض الاخر
على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعمال بالنسبة الى الثاني
واما تقديم الثاني فللنظر الى ان الضم قوي وقوي والى ان استعمال الاكثر بالنسبة

الدعائم

الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا
يتحرك حرف واحد بالانتقال بعد الثقيل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح
العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل
الى الاخف ولا مكسوره العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر للضرورة
ولما كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول في الدعائم امرين اختلاف الحركات
وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى
ان عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء
احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء
احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى
بذكره مرة في اولها وقال وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات
في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه اي مجئ باب فتح يفتح بغير حرف الحلق
عينا او لاما والسر انه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة
العين ثقلة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في التوديد ولم يقولوا اوفاء
لزوال الثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع
ولما لم يجئ بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن واتى
ياتي بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف حلقي فهذا الى قوله من
اللغات المتداخلة والشواذ شروع على نويبه يعني ان ركن يركن بفتح العين
في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان
فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما
لانه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن يركن من الشواذ وان
اتى ياتي من الشواذ التابعة عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس

واعلم ان الشاذ على ثلثة اقسام قسم منها مخالف للقياس
دون الاستعمال وهو مقبول واتى ياتي من هذا القبيل
وقسم منها مخالف للاستعمال دون القياس وهو
ايضا مقبول كماضي يدع فان القياس يقتضي
ان يجي ماضيه ودع لكنه لم يسمع من العرب
وقسم منها مخالف لهما وهو مردود كقولك الحمد
[illegible]
والاستشهاد في [illegible]

كذا الابين الصور فلا نقض واما بقي يبقي وفني يفني وقلي يقلي بفتح عين الماضي
والمضارع في الكل من غير حرف الحلق فلغات قبيلة طي وقد فروا اي فادين من
الكسرة الي الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان
من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا
للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات و
انعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجي الا من الطبائع اي الافعال الطبيعية اي الغريزية
التي جبل الفاعل عليها من غير اختياره كالحسن والكرم والا من النعوت اي
الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع
منه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين للاخرى وانضمامها اعني الضم رعاية
للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم لانعدام
الاختلاف ولقلته في الاستعمال فيه اشارة الي قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب
من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها
في الغابر علي لغة من قال كدت تكاد اصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع
وهي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم كفضل يفضل
بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني فضل
يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال
الزمخشري تلفيقهما من المتداخلة فكان المصيب يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وبفضل
يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في الغابر
فحكم بشذوذهما واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد علي المنشعبات نظرا الي ان الثلاثي
المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعي مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمص
قدم منشعبة الثلاثي المجرد علي الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما

بها صح

يعني ان فضل يفضل
[illegible] تدوم شاذان وانه

[illegible]

فقال

٥٧٠

منه

منشعبات الثلاثي
باب ١٢

فقال واثني عشر لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعة عليه اما بزيادة حرف او حرفين
او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة علي الثلثة لئلا يلزم زيادة الزائد علي الاصل ثم
قدم ما زيد فيه حرف علي ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان علي ما زيد فيه
ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم
اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا بينه وبين الجمع
علي افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة
في الاول ونحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قيل الزائد هو الاولى لان الحكم
بزيادة الساكن اولي وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر انسب وسيبويه اجاز
الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزائد من جنس الاصول
ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد
فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين
وهذا باب التفعل قدمه لان احدي الزائدتين من جنس الاصول ونحو تضارب
تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل
قدمه لمشاركة الاول في زيادة التاء في الاول ونحو انفرق انفراقا بزيادة الهمزة
والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزائدتين في الاول ونحو احتفر
احتفارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال و
ستعرف وجه تقديمه علي باب الافعلال ان شاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف
فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول و
هذا باب الاستفعال قدمه لان الزوائد في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا
بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو
بالاتفاق لانعدام سكون الاول وهو باب الافعيعال قدمه لان احدي الزوائد

الجنسية بيانًا للواقع اي لا يقع الادغام في ادعوي لان اصله ادعوو وقدم الاعلال
على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام
لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام
ليس بموجب للادغام يعني ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل مجوّز ويدل
عليه امتناع التصحيح في شيء من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة من باب
رضي ويقال رضو او دعو او طرو او غبو مثلا على الاصل وجواز الفك في باب
حيي ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال فيه ينظر فيه الى
حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الابواب
لحق والثلثين للرباعي المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا
فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات
ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات متواليات سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره مانع
للتخفيف نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها لمنشعبة الرباعي المجرد ولم يضعوا
لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين دون اكثر لئلا
تخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لان اثنان منهما غالبان نحو احرنجم
على ما زيد فيه حرف
احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب
الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول
وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا
بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها للملحق بدحرج اي مزيد على
الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شملة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره
وهذا باب الفعللة قدمه لان الزائد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة
بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر

بيطرة

الرباعي المجرد
باب
١

تعسر الابتداء في الاول والتقاء الساكنين
عند اتصال الضمير في الثالث وفوات فائدة
المشابهة باسم الفاعل في الرابع

منشعبة الرباعي المجرد
باب
٣

الملحقات دحرج
باب

من جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين اللام
والعين وهو باب الافعوال قدمه لان كل الزوائد فيه قبل الآخر ولم يلزم تأخر احمار اذ لا
نحت ونحو احمار احميرارا بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف
من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعل
وتفعل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه
لان في ضمنه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله و
حرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكر في القسم الذي
زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزائد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى وتكرار
اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال اصلهما اي اصل احمار واحمر احمارر واحمرر
فادغمتا اي الحرفان المتجانستان الرائين بعد سلب حركة اوليهما في ثانيهما للمقتضي
للجنسية ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح به
صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المصنف ايضا ادعوي وهو ناقص من باب افعل
فانه لو كان اصلهما احمار واحمر من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ادعو لانه من
بابهما فلما قيل ادعوي بلا ادغام لمانع فيه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون
اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعتا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر
الشادة الى قوله ويدل عليه ادعوي
واما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص احمار وايضا يدل عليه وجود
النظائر وهي افعوّل وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احمار ثم صير الى الادغام
يتيسر المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل ونحتمل
ان يوجه بان يقال اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل الآخر حملا على الاخوات
بدليل فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ادعوي ونحال صورة حال ما قبل الآخر
في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغمتا للجنسية وقوله لا يدغم لانعدام

الجنسية

الصيغتين

[illegible]

فائدة
في تفسير لا يدغم بلا يقع الادغام
وجه
وتطبيق كثير في هذا الكتاب
وسيجيء وجه نكتة باعث نقل الشارح عن حرف
الاستقبال في تفسير قوله المعرف والمنفي في الموضع

بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزايد ونحو
جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفعولة قدمه لاشتراكه
مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمهما على ما تقدم على جهور
اي حوقل وبيطر
فلتقدم الزائد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب
الفعنلة قدمه لتقدم الزائد ونحو قلسى قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم القلب الفا ولا يبطل
به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد

باب
ملحقات تدحرج

وهي الملحق بتدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في
الآخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفوعل
ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجوه تقديمات هذه
الثلثة كوجوه تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة
التاء والواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير
الاول وتقديم السوابق على تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا
بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد و

باب
ملحق احرنجم

هما الملحق باحرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين
واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزائد
ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام والياء في
الآخر ثم القلب الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات
من كونه محل التغيير
دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقي
احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد بيان ما به يعرف ذلك

تفسير مصداق الالحاق

فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي آلة صدق الحكم بالحاق فعل
بفعل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن اي مصدري
والفعل الاول ملحق والثاني ملحق به

ذينك

تعريف الالحاق

ويفرق بين الملحق والمشبه ان الملحق يصادف به مجرد
الحاق بناء الى بناء آخر من غير اعتبار زيادة في غرض
معنوي والمشبه بخلاف ذلك منه

اي ولان شرط الالحاق توافق مصادر الملحق والملحق به اجمع ومع
اخرج اعني اخراجا وان وافق آخر مصدري دحرج اعني دحراجا
وجد لم يوافق مصدره الآخر اعني دحرجة
الالحاق لانتفاء شرطه

ذينك الفعلين فكان آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على
اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج
اخراجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها والمراد بها في جميع صور فعلل دون
دليل اول لقوله وانما لم يحكم
الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد قحطابا
دليل ثان معطوف على الدليل الاول اعني قوله لان الاعتبار الخ
وعربادا بل قالوا القحطبة والعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع واعلم ان المراد
المثال الاول الملحق والثاني الملحق به تدبر
بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعل موازنا له في
عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق و
سند لما قبله
لا الاعلال في غير الآخر وتجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به
اي بالحرف الذي هي اصل
فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان
يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام
في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمه حرف زائد فلا بد من مماثلة في
الملحق لا لمجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بانه
اشارة الى الموازنة والمماثلة المذكورتين
ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف
باب الملحق باحرنجم مع انه موافق له في الحركات والسكنات منه
ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت
من استخرج
موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقع في الاصل بعد
الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق
اي الحاء اي الواو
يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو
بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس وجلبب تكرير
اي ويجب في باب اقعنسس
اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام
هذا نشر على ترتيب اللف مرتب
الابواب كلها موكول على السماع وان المص لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب
موقوفة
اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعاني الامثلة لم نذكرها

لعدم التعرض لذكر البيان

مطلقا ٤

مماثلة ٤

بمعنى [illegible] يكون [illegible]
[illegible]

فصل اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دلّ وضعاً على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجيء على اربعة عشر وجها الماضي وان كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اول المشتقات من المصدر او لاغناء اسميهما اللغويين عنه وانما قدم الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا وانما بدأ في اطراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدأ بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في آخره ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد تاييدا لبناء الماضي والا فليس شيء منها من وظيفته فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطي السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب فقدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل في الاسم وبني على الفتح لانه اي الفتح اخو السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخو السكون يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزء وبين الالف والسكون مناسبة ايضا

اشارة الى ان ضربنا متعلق بالفعل المحذوف

اي كما تعرض لبناء الماضي

لانها من وظائف النحوي

للماضي

لان

لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة ايضا وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد هذا او قوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سوال وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولِمَ لم يعرب الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يوخذ منه اي من الماضي العمل اي لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال او المستقبل بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى كما كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ كما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يوخذ منه العمل لم يعطه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اي عمل اذا كان بمعناه فاعطي اسم الفاعل الاعراب له اي للمستقبل واللام في له زائدة عوضا اي لاجل العوض عما اخذ منه وهو العمل او من جهة العوض او نقول بني الماضي واعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه ان المقصد الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي استطرادي وان الحال على العكس كما اشرنا اليه فسر كلامه متدرجا في التنزل في شان المشابهة فقال يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وجزاء للمبتدأ ودخول لام الابتداء كما يجيء ان شاء الله تعالى وقوله بني الماضي على الحركة لقلة مشابهته اي الماضي له اي لاسم الفاعل

اي السكون

كانتفائه في الماضي

اي حكمة عدم عمل اسم الفاعل عند كونه بمعنى الماضي

للماضي

للمستقبل

اي في جانبي الماضي والمستقبل

اشارة الى انه مفعول معه

لانه اعطي بنفسه

اشارة الى انه يتميز

اي انه تعرض ايضا لاعراب المضارع وبناء الامر على سبيل الاستطراد كما اشار لبناء الماضي فيما مر

نحو زيد يقوم وقائم

نحو ان زيدا ليقوم ولقائم

ذ حكم عمل اسم الفاعل [illegible]

مع فوات موجب الاعراب فيه ناظرا الي اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم
الفاعل وقوله لقلة باعتبار اضافته الي المشابهة ناظرا الي البناء وقوله مشابهته
للامر حيث انه مضاف اليه لقلة ناظرا الى البناء على الحركة فقد بنوه وبني الامر اي للامر
بالصيغة فانه المتبادر عند اطلاقه على السكون لعدم بقاء مشابهته بوجه ما لحذف
حرف المضارعة زيدت الالف في آخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما
وزيدت الواو في آخر الجمع المذكر الغائب وزيدت النون في آخر الجمع المونث
الغائبة والمخاطبة حتى يدل لكن اي الحروف المذكورة على هما وهموا وهن اي يدل
الالف على هما والواو على هموا والنون على هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة
حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان
الالف قبل الواو لانها من اول المخارج اعني الحلق والواو من آخر المخارج اعني الشفة
كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر للآخر ولان المثنى اكثر استعمالا
من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء
لصونها للفعل عن اخي الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته
زادوا الجمع المونث النون التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء و
لذلك اي ولان في حروف المد خفاء يمكن في مدتها اذا القيت بعدها همزة مخافة ان
لا تظهر في جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق
العبارة عليهم كما يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان في زيدان ضربا هو
هما وفي زيدون هو هموا وفي هندات ضربن هو هن فبنى المص الكلام على هذا
فقال زيدت الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل
على ان تحته هموا وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا
قوله فيما سياتي وخصت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز

[illegible]

للفاعل

ضربوا

لامستكن

١٦

لامستكن وضم الباء في مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح
لاجل الواو ولان الضمة جنس الواو والجنس الي الجنس انسب بخلاف رموا اي لم
يضم ما قبل واوه لان الميم ليست ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة ولان
اصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن
الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية
الي الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب لانه صعود اي يلزم الخروج من
الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد اسكان الياء
لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم
ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للتناسب ولئن كان ذلك الخروج يندفع
بالفتحة بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا
اي فيما لم يتصل به الضمير واما اذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس للفرق
بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو
الجمع لم يعلم ان حضروا وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومد والواو للجمع او حضر و
تكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا
اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ويلتزم الالتباس
لندوره ولزواله بالقرائن وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين واو
الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا على الفرد من لا يسقط عن حرف العلة وكتبت في غيره
طردا للباب وجاء على هذا قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان
لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو بهجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب
وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج جئت اعتذرت
منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع جعلت التاء علامة للمونث

وهو مشابهته

ظرف يلزم المتاخر

اي الخروج

اي الضاد

فان قيل اذا قلت حضروا اجلس لا يعلم هذا حضروا اجلس ام حضروا وجلس قلنا يعلم هذا بقرينة اخرى وهو الاسم الذي
يجيء بعدها وان كان منصوبا يعلم ان حضروا اجلس
زيدا وان كان مرفوعا يعلم ان حضروا وجلس زيد
تظهر الفرق بهذا الاعتبار ان قيل تدبر

اي الشاعر

الشاعر

معتذرا من هجو زبان

لا يقال يلزم انتقاض تعليل عدم الان للخروج من الكسرة الي الضمة
حاصل [illegible] بل ضعيف لانا نقول ان كلامنا
في موضع [illegible] الضمير [illegible] بخلاف هذا الا انه
[illegible] للتامل

حينئذ

في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا
المتحرك بها الاسم والساكن بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت
لان التاء من المخرج الثاني من المخارج الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا اي كالتاء
ثان في التخليق مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم ثم خلق
حوا على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل
زيادة العلامة للمذكر تحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين
الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت ليست بضمير لما يجي في آخر بحث المضمر
واسكنت الباء اي اللام في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اي اذا
اتصل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى ان حركة ذلك
الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجي ان شاء الله تعالى وقد يكون للتبعية نحو ضربن
فانه لا ضرورة في حركته اذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح
الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا
الفتح لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها لئلا يجتمع
اربع حركات متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء
فيه كلمة على حدة لانه ضمير فاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا
اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقي على الحركة
لزم ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك
الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثم اي ومن اجل انه مثل
ضربت كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي على ضمير مثل ضربت اي على الضمير
المرفوع المتصل بغير التاكيد اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم

في اصالة المعمور

احتراز عن واو الجمع

اي مستقبح

عطف

عطف الاسم على الجزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت
انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد
والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المص بذكر
التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل
ايضا اشعارا بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان
ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيد
فيحصل له نوع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه
ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل
من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو
الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظو عورة
العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف على الفصل خلافا فضربنا
اي لم يلزم فيه بعدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور لان
التاء فيه في حكم السكون لان حركته عارضة والعارض كالمعدوم فيكون في حكم
السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثم اي ومن اجل ان حركة التاء في
ضربنا في حكم السكون سقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصل رميتا قلبت
الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة بسبب الف
التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في
رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين اما التاء فلانه علامة التانيث واما الالف
فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة رديئة اصل رديئة قلبت
الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من ردؤ بالضم ضد جاد فان الالف لا تسقط فيها
اذ يقول اهلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف مثل ضربك

جواب لما

علة لقوله وانما خصه

اي المضمر المرفوع المتصل

والواجب حفظ

اي على الضمير المرفوع المتصل

اي الممنوع

اي في كتاب حل المصنف على وجه النحو تمامه

امرأة خاطئة

من الجيد

بشير الى ان كل تاكيد فصل
بلا عكس

كما بحذف نون الجمع للاضافة

[illegible]

بعد قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد

[illegible]

نحو تاء التانيث
من ضربت

الحافظون

لانها كانت ساكنة تحركت لالف التثنية
فحركتها عارضة ح

اي لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن
لانه اي مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما هو
كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب
في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء
من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل
وبخلاف هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط وهو قطيع من الغنم اي لم يلزم من
عدم اسكان احد حروفهما وابقائها على الحركات ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما
هدابد وعلابط بالالف ثم قصر اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسع في الكلام
يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن
ثابتا وللقصر نظير كما في مخيط اصله مخياط بالالف فقصر للتخفيف والتوسعة والمقصور
[illegible]
القصيرة من الابرة وخلافه خلافها وحذفت التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت
اي الابرة الطويلة
التاء اسكنت الباء لما مر حتى لايجتمع علامتا التانيث احديهما التاء والاخرى
النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات
اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد و
خصت الاولى بالحذف فيهما لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية
اي في ضربن ومسلمات
فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم تكونا اي العلامتان
فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظي
كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان فيه وجد ثقل التكرار اللفظي
فيه كالمعنوي لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم
الجنسية اي لم تحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من الف التانيث
بل جوّز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب

[illegible]

الف

الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احدهما لان التاء للجمع والالف
لمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثها وليست مثل فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها
ليست لمعنى زائد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة
لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبلة ثم زيد عليه الف التانيث
بل وضعت هكذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتانيث
حبلى لانه لم يجئ للتانيث وكانت ثقيلة
في هذي وكانت خفيفة بخلاف الواو فقلبت ياء وسوى بين تثنيتي المخاطب و
الياء بالنسبة الى الواو الف حبلى
المخاطبة لانك تقول ضربتَ ضربتما وضربتِ ضربتما ولا بينا في هذا اقوال في صدر
الفصل بحيث على اربعة عشر لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربتَ بفتح التاء
اي الثاني
صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربتِ بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن
فهو تثنية انا او جمعه مذكرا كان او مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربت
ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هي هما هن انتَ
انتما انتم انتِ انتما انتن بذكر التثنيين بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا نحن انا
نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات ايضا اي نفس المتكلم وحده
اي كما سوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة مد
مذكرا كان او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربتُ ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا تثنية
معطوف على وحده
وجمعا اذ يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمها احتيا
في حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم
الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته
تستعمل في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة
كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع
كثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في صيغة التثنية نوع حرج ليس في الجمع ذلك
وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد وما كان

اي لم يجئ الواو للتانيث ولا خفيفة بالنسبة الى الياء مد

اشارة الى جواز استعمال التثنية فيما فوق الاثنين
مجازا كلبيك وسعديك على ما ذكر في موضعه

جها

[illegible]

حتى باشاحت انفرفي تاء
استعمال التثنية على النسبة الى
المفرد لا اثر

صناعة خ

تفسير التسوية

استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما
بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما وسوّى ايضا بين تثنيتهما لكون وضع
الضماير للايجاز فان نحو ضربتما مثلا اخصر من زيدان والتسوية بين الشيئين وان لا يجعل
لكل منهما صيغة على حدة تناسب غرض الايجاز وسوّى بين الاخبار لحصول
عدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ويسمع صوته
فيعلم انه مذكر او مونث واحد او جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغائب
والغائبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها
في بحث المضمرات لعدم بحث لهما واما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات
فلما كان لهما بحث استوفى احكامهما هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها
على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان
متعددة لامكان التحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين
او اكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في
التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما بل صرف قوله ووضع الضماير للايجاز
الى التسوية بين التثنيين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا للتسوية
بين الاخبارات لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها
الى عذر من الايجاز وغيره فليتامل والا فالواجب ان يقدم او يؤخر وزيدت
الميم في ضربتما اي تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على سائر التثاني ان
يقال ضربتا لئلا يلتبس اي الف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من
الفتحة باشباعها فاذا اشبعت نحو ضربتَ وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف
للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع
واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة اي ملازم تبسم وضحك

وحياك

١٩

وحياك الاله فكيف انتا اصله انتَ اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها
الالف اي على اي حال انت تمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك
تغيّرَ زوجها باخرٍ وكان زوجها قبل هذا وخصت الميم في ضربتما للزيادة
لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها لان نحو انتما مضمر فزيدت الميم فيه
لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا التسامح بقوله انتما مبتدا وقوله مضمر خبره
وقوله فيه ظرف للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك الالتباس لعدم
امكان زيادة حروف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة
لقرب الميم من التاء في المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين
الشفتين ولا شك في قرب الثاني من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لانها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم
ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اي للفظ
هما بعد انهم لما كانوا ابدلوا من الواو في هو ميما لما يجيء في بحثه التزموا الميم في جميع
الباب طردا للباب وضمت التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل وعلامة الفاعل
الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان
وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما
وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات التثنية
وجمع المذكر وجمع المونث واشار اليه هنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل
هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه
محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء واحد هذه الحروف
واشار الى ضعفه بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الاخر
اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد اي لم يضم ويفتح مع ان الاصل

خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت
على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم و
حركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لان الضم اقوى و
المتكلم مقدم فاخذ وفتحوها للمخاطب اذ لم يكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح
راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذ فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء
يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب اعطاؤها المخاطبة وقيل
ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي
ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي ليناسب الميم
حركة ما قبلها وزيدت الميم في ضربتم حتى يطرد لتثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس
بواو الاشباع في الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو
بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم
محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان اصل ضربتم ضربتمو بدليل عود الواو
عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر مما يرد الاشياء الى اصولها فحذفت
الواو لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا
بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوهما في هذان واللذان واللذين
فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة
الاسم كهو لان الميم تجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوايد على الثلاثة
ولا يوجد في آخر جنس الاسم متمكنه وغير متمكنه واو ما قبلها مضموم في كلامهم
لكونه مستثقلا جنسا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع
الا في آخر اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا و
في غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم تحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم

اذ لم يكن خ

[illegible]

ولما حذفت

ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذفت ايضا ومن ثم
كالواو
اي ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو وما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو
ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء
ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه لزواله فبقي
اثر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اي لم تحذف الواو منه لان باءه
مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء لا تجعل شيئا من الافعال اسما كما جعل الميم
وبخلاف ضربتموه اي لم تحذف واوه وان كان قبل واو ميم لان الواو خرج من كونه
في الطرف بسبب اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف
فلم تحذف كما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح العين الغين
المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم تجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية
بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من العظى وهو الشدة وشدد نون
سكون العين والظاء والياء
ضربتن اي جمع المؤنث المخاطب ودون نون ضربن اي جمع المؤنث الغائب لان اصله
اي ضربتن ضربتمن بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا
في النون لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف
اللسان وفوق الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثم اي ومن اجل ان الميم قريب
من النون يبدل الميم من النون في مثل عنبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر
تلفظ بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير
اللفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها بها لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذي
بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظ على حالها
على ما هو مصطلح القراء استقبحت يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما
هو مصطلحهم ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في

بليت كذا قال بعض العرب
باليت ايام الصبا رواجعا

من عظاية حروف اصول الكلمة والالف والتاء
زائدتين ويكون عظاية كزيادة على وزن فعالة

التلفظ خ

الباء بعد قلبها ياءً لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء
لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي ضربتنّ بالتشديد ضربتن
فخفف النون بالميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والاصل
عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد لجمع نونات النساء في
سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن ونضربن
حملا على ضربن واضربن ولتضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم ولا يمكن
اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء
والاخر التاء ولا يمكن حذفها اي التاء دفعا لاجتماعهما لانها علامة للخطاب
والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعتا لشيء واحد فيحذف احدهما للاستغناء
عنها بالاخرى وههنا ليس للخطاب علامة اخرى حتى تحذف التاء فاضطروا
الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلضمة
التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث
فادخل النون لقرب النون الزائدة من النون العلامية في التنوينة وفي لفظ القريب
اشارة الى ما ذكرنا من القيدين ثم ادغم احدى النونين في الاخرى للجنس او وقع
الادغام بان ادرج اوليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون
بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء
لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربتُ بضم التاء لان تحته
اي ضربت انا مضمر كما قدمر نظيره في الاعراب والقياس لكن يزاد من حروف
انا الا انه لا يمكن الزيادة من حروفه للالتباس لانه لو زيد الهمزة وهي حقيقة
الف حركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب
ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فظاهر واما الواو فللزوم

يعود باجتماعهم
اجتماع اربع حركات
اذا كانا متحركين

الالتباس

الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضم فاختير التاء للزيادة
دون غيره من حروف الزيادة لوجوده اي التاء في اخواته اي اخوات ضربتُ
وهي ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتنّ واما زيادة التاء في تلك الاخوات
فلحكمة وضعية ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير حرف
شديد لينتبه عن سنة الغفلة والقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد والحروف الشديدة
اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس
من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين
مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة و
الانوثة لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيد النون في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته
ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اي بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل
انما زيدت النون لان تحته اننا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس
واختص الالف لوجوده في اننا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اي تتصل
وانما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل اذ المتبادر من
الاتصال اللغوي في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع
والمنصوب كالافعال والمجرور ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور وبالاسماء
الا المجرور وهي اي جميع المضمرات تنتهي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها
اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها
مضمر مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع
او منصوب او مجرور فكذا الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور
ثم يصير كل واحد منها اي من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا
الى اتصاله اي اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل

كل واحد

هي

حروف شديدة

في المضمرات

انضاخ

وهي ما يقابل الصفات اي الجوامد

الباء بعد قلبها ياء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع عدم منافات الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي ضربتن بالتشديد ضربتن فخفف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد جمع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن ولتضربن ولا يضربن ولا تضربن الوقف والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء والاخر التاء ولا يمكن حذفها اي التاء دفعا لاجتماعهما لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعتا لشيء واحد فتحذف احديهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس للخطاب علامة اخرى حتى تحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزائدة من النون العلامة في النونية وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا من القيدين ثم ادغم احدى النونين في الاخر للتجنب او وقع الادغام بان ادرج اوليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء لان تحته اي ضربت انا مضمر وقد مر نظيره في الاعراب القياس ان يزاد من حروف انا الالف لا يمكن الزيادة من حروفه للالتباس لانه لو زيد الهمزة وهي حقيقة الف حركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم

يكون بابهما سواء اجتماع اربع حركات اذا كانت في كلمة

الالتباس

حم

الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم تحمل علامة الفاعل اعني الضم فاختير التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجوده اي التاء في اخواته اي اخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير لحرف شديد لينتبه عن سنة الغفلة والقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد والحروف الشديدة أجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة والانوثة لان تحته نحن مضمر وفي نون فزيد النون في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اي بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون لان تحته اننا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس واختص الالف لوجوده في انا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اي تتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوي في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور وهي اي جميع المضمرات تنتهي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها اي المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور فكذا الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اي من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اي اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل

كل واحد

في

حروف شديده

في المضمرات

اضافي

وهي ما يقابل الصفات اي الجوامد

والاخفصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة اي المرفوع والمنصوب
والمجرور اي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا او
هذا اي جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن
على ذكر منك حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة
المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اي جواز تقديمه على الجار يعني لما احتيج
الى التقديم والتاخير في الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ
هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو
زيد فعل وعمروا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر مجرى
المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه كالجزء الاخير من
الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا المنفصل اذ لو وضع
لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل والغرض من وضعه
وجواز تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان فيبقى لك من تلك الستة بعد اخراجك
المجرور المنفصل منها خمسة اي خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع
منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور
متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو تحتمل ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية
عشر معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها في حق الغايب مع
الغايبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما وستة منها في حق
المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في حق الحكاية اي المتكلم والمتكلم ثلثة له
وثلثة لها فالمجموع الستات الثلثة ثمانية عشر واكتفى بخمسة من الوجوه الستة
في الغايب والغايبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء
في تثنية الغايبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط والادخل

للتاء

للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضرب وضربت وضربتُ وانتَ وانتِ وانتما وانتم
حيث عددت الثلثة الاول الفاظا متعددة باعتبار الحركات وان كان الضمير
في الكل التاء فقط وكذا عددت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان
الضمير في كلها انْ فقط لان اقتران الامور الخارجية للتمييز من الحركات
والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضميرين اعني التاء و
ان فيكون لها دخل في اختلاف الظاهر لقلة استعمالهما اي التثنية فلم يبال
بالالتباس فيها لقلة استعماله وكذلك اكتفى في المخاطب والمخاطبة بالاشتراك
التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفى في الحكاية بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم
والمتكلمة وحدها نحو ضربتُ فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلم مع غيرهما
وللاثنين منهما نحو ضربنا في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اي يبصر
في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه
مذكر او مونث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالغى
اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع
فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ لانك
اذا قيل لك فصّل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم قلت انت
يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل
لك فصّل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو وكذا اذا اردت المجموع
فقيل فصّل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلم يمكنهم اجراء
تثنيته وجمعه على ما اجري عليه ساير التثاني والجموع ارتجلوا للمثنى صيغة
لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين
فبقي لك بعد الاكتفاءات الثلثة واسقاط الستة من ثمانية عشر وجها

لأن اقتران الامور الخ

نسخة ٢

فالجمع ح

في المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل
من تلك القسمة الى الاقسام الخمسة ومن تلك الاقسام الخمسة اثنى عشر نوعا
فيصير اي فلا شك في ان يصير كل واحد منها اي من الاقسام الاربعة الباقية
من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب الخمسة
الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية من
ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة
منها اثنا عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا كما مر في اول الفصل وقد مر
ايضا علة سكون آخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع
مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة
والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصلي المرفوع والمنصوب على منفصليهما
لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنا عشر نوعا للمرفوع
المنفصل نحو هو ضرب بقوله هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا
هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن
انا ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين وضمة
اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو والاصل في ايراد
امثلة لفظة هو ان يقال هو هوا هووا على ما هو مذهب البصريين لان الواو
في هو والياء في هي من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع
تقوية للاسم والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما في التثنية والجمع
والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع
لا يثبت في آخر الكلمة الا موقوفا وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالحركة

وانما حركة الواو للفتح

مستقلة

خدایا هر کار مرا آسان کن

مستقلة بحيث كونهما ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع على
ما ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء
نحو انه هو وبه هي ولكن جعل الواو ميما في الجمع قوله لاتحاد مخرجيهما شروع في
تعليل للقلب الخاص فقدمه على تعليل مطلق القلب اعني قوله واجتماع الواوين
فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين
مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى قوله جعل
الواو ميما والا فاللائق تأخيره فصار الجمع بعد الجعل المذكور هموا ثم حذفت
الواو كما اي كحذفها الذي مر في ضربوا في انه انما وقع لعدم وقوع اسم آخره
واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور وان
لم يكن علة الجعل موجودة فيها طردا او مشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على
حالها في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهي وان كانت خفيفة
بالنسبة الى اختيها الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون
غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوي فالاولى ان يقع
الفتحة على الميم القوي المتحد المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذ الاصل ان
يقال انت انتا انتوا انت انتا انتن بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي
مر في ضربتما في انه انما وقع حتى لا يلتبس الف بالف الاشباع في الوقف وحمل
الجمع للخطاب وهو انتموا وانتن عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم
يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا تحذف واو
هو وان كان في آخر الاسم وقبلها ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اي
من المقدار الذي يصلح ان يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف
للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما وتحذف الواو من

مطلب في تعريف التعانق

هو جواز اذا تعانق بهو بشيء آخر اي اتصل باقلية بشيء آخر اتصال تعانق
حتى يكون كجزء منه وعلى ما لا يوجد يوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه
او حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل
لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولهي الحيوان فان اللام فيهما ليست بمتعانقة معهما
على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على
الطرف وقبله ضمة ولذلك لا تحذف ياء هي وان تعانق بشيء آخر بل تقلب الفا
كما في رح يبقى الهاء مضموما على حاله بل حذف الواو ان لم يمنع منه مانع
نحو له وجاني غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المنفصل الغايب في
الضمير المنصوب اختصروا مفرده من المرفوع المنفصل الغايب على ما هو
مقتضى وضع المنفصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل بشيء
فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور
على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف
خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهي
ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والمقلوبة
منه نحو بهي وهو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب كانه
لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر الاسم واو ولا يرد
واو ضربهو اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتهما في الخط فللحمل على ما سكن
ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار
مع بقاء ضمة الهاء وكسرها نحو به وغلامه حملا على الساكن فقوله و
تحذف اذا تعانق بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن
والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك او المراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو

مطلب في تفسير هو وهي

الثابت

الثابت في المتحرك يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة
المذكورة واما ارادة الحذف من الخط فتاباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد
حذف الواو من هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى
لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية او التقديرية الى الضمة الخفيفة وهو
ثقيل بالوجدان نحو عند غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه فيما كان ما قبله
ياء ساكنة ولديه واشباههما واما ضم الهاء في ما انسانيه وعليه الله على قراءة
عاصم في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء
على الاصل وان كان ما قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو
فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه ويجعل
ياء هي الفا فيصير ها مع ان الاصل على مذهب البصريين ان يقال هي هيا هين
ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس
المونث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء او الكسرة قلبت واوه ياء لان
الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو الساكن وليت الكسرة
او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعده فلو لم يقلب ياء هي الفا
لالتبس المونث بالمذكر في مثل بهي وجعل في غيره الفا ايضا طردا للباب نحو لها
واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه
وغلامه وضربه كما يجعل الياء المتطرف حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا
للتخفيف في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو بادية يا باداة وعنتر الاسلوب
في بادية حيث ذكر لفظ نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرف حكما ويجعل الياء
بما في التثنية اي في تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما ترى في ضربهما
يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها

مطلب في ضم الهاء في قوله تع ما انسانيه وعليه الله

وعليه خ

مطلب في الفرق بين هي للمذكر وبين هي للمونث

ويجعل خ

فيما هو كالكلمة الواحدة [illegible]

اي مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان تسكن ما قبلها كظبي وحقت
الميم اتباعا للمذكر وشدد نون هنّ لان اصله همن كما مر من ان الاصل في ضربتن
ضربتمن واثنا عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن
ضربني منتهيا الى ضربنا بفتح اخره على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لما ذكر في ضربك
ولا تجوز هذا اي في الضمير المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين
متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي
لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني لانه لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به
في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل
ضربتك فان الضميرين ثمه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا
اي لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني
بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي
تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو ليترتب الثاني عليه
فلم يؤد الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اي
لاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك
فاضلا علمت فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول
ليس بمفعول حقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب
اياهما ضرب اياهم ضرب اياها ضرب اياهما ضرب اياهن ضرب اياك ضرب اياكما ضرب
اياكم ضرب اياكِ ضرب اياكما ضرب اياكن ضرب اياي ضرب منتهيا الى ايانا ضرب و
منها اثنا عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم

[illegible]

ضاربها

ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربكِ ضاربكما
ضاربكن ضاربي منتهيا الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل
وذلك حملا عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة
وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي مثل ضاربيّ
اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لان الواو
والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجي الواو
والياء وان تباعدا لكنهما اجريا مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة
المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموها
في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة
او هي الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازم الى ياء
لازمة لانه اثقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل
فكيف بالخروج الاول وان كانت اخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة
الى واو لازمة لانه اثقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا ثقيل
فكيف بالاول وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل
الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها
والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلب
في ياء المتكلم للجنس ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اي كالجعل والادغام
اللذين وقعا في مهديّ اذ اصله مهدوي جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل
الياء لما ذكر والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا
في بعضها ونقول في الغائب يترك من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات
اي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغائب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن

مواضع استتار الضمير المرفوع

على هذا العبارة تورد في الغائب وتورد في المخاطب وتورد في المضارع وتورد في الصفة

المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن النهي نحو زيد
لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت
ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب
واستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب
وامرا نحو انت اِضرِب ونهيا نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي
لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما يجي واما في المخاطبة المفردة من غير
الماضي ففيه خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين
علامة الخطاب وفاعله مستتر عند ابي الحسن الاخفش اجراء للمفردات المضارع
مجرى واحدا في عدم ابراز ضميره او استنكارا لكون ضمير المفرد اعني الياء
الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد
على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم الا ان يقول ان التاء تجردت فيها
للتانيث كاللام في يا الله فانها تجردت للتعويض وعند العامة اي الجمهور هي
اي ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون فانه ضمير بارز
ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء
للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي ان يعين التاء له الا ان علامة الخطاب
في اوله اعني التاء منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه في هذي امة الله للتانيث
سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت الياء بدلا عن الهاء في هذه ولم يرد
في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انتِ بكسر التاء مع ان القياس ان
يزاد من حروفه لان المضمر تحته للالتباس بالتثنية في زيادة الالف منها
واجتماع النونين بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرار التائين في زيادة التاء
منها وابرز الياء في تضربين ولم يستتر للفرق بينه اي تضربين وبين جمعه وهو

تضربن

فقيها نخ

[illegible]

تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفرد المخاطبة التبس بتضربن
جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربين على تقدير
الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نون الذي هو للاعراب بالنون الثقيلة
او هو بالمؤكد بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ اصل النونين
مخففة والآخر مشددة او احدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والاخرى
بالمثقلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب
خصه بالذكر وان كان الالتباس بالمونث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث
المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمونث الغائبة في التانيث وان
كانت حاصلة الا ان البحث لما كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب
ويستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب في المتكلم
وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا في الصفة مطلقا نحو انا
او انت او هو ضارب ونحن او انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون
الى آخره اي انا او انتِ او هي ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن
او هن ضاربات واستتر اي وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب
والمجرور لانه اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة
التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء
الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما تحذف من آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون
فيما بقي دليل على ما الحقه كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل
والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان
كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم
وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر

مطلب [illegible]

مطلب

في وجه تغيير استتر بوقوع الاستتار

ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد ايضا من قولهم
ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لابد ان يكون ضمير
المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان
المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز
نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك
لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
المقدر واستتر في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه
لو استتر فيهما ايضا او لم يستتر في المفردين ايضا يلزم الالتباس وبينهم هذا
من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان
الاستتار خفيف وذلك فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى
دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب الذين في الماضي لان الاستتار حالة
قوية اي مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المقارنين يلزمه الدلالة
على وجود الاخر ولذلك سمي الدال قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك دخلها
التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل كون الفاعل
ظاهرا والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل لانه قوية لانه قريب
من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل
دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي
لكونه مبداء الكلام والمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام اولى من اعطائه
الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصل الكلام فقوله في الغائب حامل للمعنيين
الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم
والمخاطب ناظر الى الثاني ويؤمن دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائب

والغائبة

مطلب في ان الفاعل في زيد ضرب ماذا

مطلب في انه لابد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى

مطلب في القرينة

فائدة الاصل ان يكون الفاعل ظاهرا

والغائبة دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا
متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغائب اخصر
من ضميريهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف واستتر
في المخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان
كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا لعلته وهي قوله للفرق بينهما في الماضي
وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز قوي فاخذه ولما ذكر عدم
الاستتار في المخاطب فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر
وقوع الاستتار في بعض ما هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان
سبب الاستتار فيه ضعفه علم بالطريق الاولى ان يقع الاستتار في الصفة
التي هي اضعف من الفعل وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له انما
هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره
وقيل يستتر في هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود الدليل فيها دون غيرها
وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور الفاعل
اذ لابد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر بارز فان لم يكن فمضمر
مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان
فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم الى دليل آخر
فيما وجد فيه دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء في
مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله مفرد مونث غائبة والياء في مثل زيد
يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمعين
والتاء في مثل هند او انت تضرب غائبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد
مونث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين

فائدة لا اخف من المحذوف

وهو على مذهب الجمهور لا على مذهب الاخفش

والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في
مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم معه غيره وهي اي حروف
المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر
هذا وان لم يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء في ضربتَ نحو كانت
التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء
وكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم والصفة
نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها
ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون
للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت
بسكون التاء ضميرا كتاء ضربتَ بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة
نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة
اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف وبدل ولا يجوز ان يكون
الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حال النصب نحو رايت ضاربين
وضاربين وفي حال الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين والضمير لا يتغير
بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون تقول زيدان يضربان وزيدون
يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم
والاستتار واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل
متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل في
كل واحد منها عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل تدل على الفاعل
المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذ منه وان
الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر بان فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن

عطف على قوله والنون في تضربين للمخاطب على ما قبله

مطلب
لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل

فائدة
الضمير لا يتغير بتغير العوامل

فلا تحتاج

فلا تحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول عن الاستتار للتخفيف والاتيان
بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع فيجب ظهور فواعلها
مظهرا كان او مضمرا وان تقول افعل زيد ونفعل زيدا ولا تفعل الا انت وافعل زيد
او لا افعل الا انا ونفعل زيدونا او لا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت تاكيد
للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو زيد
ضرب وضرب زيد وزيد ضاربان وزيد ضارب غلامه **فصل في المستقبل**
المشهور فتح الباء بناء على انك تستقبل الفعل الاتي بعد زمانك او ان الزمان
يستقبله الا ان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء
وهو ايضا اي كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى آخره اي الى نضرب
تقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون
تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو
يضرب المستقبل لوجود معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه
على تقدير الكسر
ويقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع
المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه بضارب
في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد
الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما اذ جمع السكنات للمشاكلة وهو مشابه
به في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت
برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه
نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص
ولما كان ثبوت وجه التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع

مطلب
المستقبل بيان ابداء

هذا الدليل منقوض بالماضي الثلاثي نحو ضارب وضارب وبالماضي الثلاثي نحو طلب وطلب وهرب وهرب وامثاله كثيرة افتتاح

هذا ايضا منقوض بقوله زيد ضرب كما ذكر في بحث الماضي افتتاح

مشتركة
اي المشتركة والمشترك به

واسم الجنس غير معين بقرينة يقول يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد
بعد ان كان شائعا في امته فانك اذا قلت جائني رجل يكون شاملا لكل ذكر
من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل مشيرا
الى ذلك الرجل الجائي تخصص بواحد منهم كما تخصص يضرب بسوف او بالسين
فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين
وقيل سوف يضرب او سيضرب تخصص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام و
قيل ليضرب تخصص بالحال وانما عرف السين اشارة الى سين الاستقبال لانه
تجي لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفته والوقف بعد كاف
المؤنث نحو اكرمتكس والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس تخصص بلام العهد
تخصص يضرب بان يدخل اداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه
الا انه عكس ايذانا بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر
من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل فيصح اذا دخل اداة التشبيه في المشبه
ما مر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز عكسه
واما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين
بوجه الشبه فانه بصدد ذلك واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا
اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض
من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد
يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها بتقديم

وهو القتل بغتة

المشبه به

فائدة
سين الوقف

مطلب
يجوز دخول اداة التشبيه في المشبه
اذا قصد مجرد الجمع بين الطرفين في وجه
التشبيه من غير قصد الحاق ناقص بكامل

المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقال حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه
مشبها للابدان المذكور فدفعه لكونه مشبها الا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين
في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما
يشترك يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبا
على الاصح زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما لم ينقص
منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي بتقدير النقصان منه اقل من القدر الصالح
فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي
في الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول من الماضي دون الاخر منه مع ان الآخر
اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادة في الاخر يلتبس بالماضي اي تثنيته في زيادة
الالف وبغائبته في زيادة التاء دون مخاطبه اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك
التاء لانها ليست بضمير اللهم الا في الصورة وبجمع مؤنثه صورة في زيادة النون ولم يرد
الياء في الآخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق اي اخذ المستقبل من الماضي
بان زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بان نقص منه لان الماضي يدل على الثبات
والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت اي دفعت
الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بالعكس
لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما اتفقت نسخ الكتاب على عليه
ووقع ايضا في عبارات غيره من الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع
زيادة بعد البناء المجرد الزمان المستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان الماضي
فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق وهو
البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين
صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره

لانه اذا اطلق يفهمان منه

وانما قال على الاصح لان بعضهم قال حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس

اشار بهذا التقدير الى ان ههنا ضميرا شانا منصوبا محذوفا مقدرا

اي الياء اي الالف والتاء والنون

اي على لفظ

اي ينقص في

تفهمان افراد المشترك منه ولو كان مجازا في الاستقبال
يفهم بغير قرينة ويتبادر الفهم الى الحال عند الاطلاق
من غير قرينة وان كان منشأ غير كونه
اصلا في الحال الا انه لا يضره ولا يعارض
دليل الاشتراك لانه يجوز ان يكون التبادر
من كثرة الاطلاق على الحال وايضا كونه
المتكلم ان يكون لها صيغة خاصة كما للماضي
والمستقبل لا يعارض دليل الاشتراك
كما في ساير المشتركات

او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني
جريا على سنتهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين
لجريها مجرى النفس واستيناس المسامع بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها
اذ الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك
الافعال على ما يقتضيه المناسبة فشرع ان يبين ان اي حرف لاي فعل عين وبين
المناسبة بينهما وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي
يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم حركوها ليتاتى الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى
الحلق وهو اي اقصى الحلق مبداء المخارج كلها والمتكلم هو الذي يبداء الكلام به
فناسبته وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده للموافقة بينه اي الالف وبين اول
حرف انا الذي هو ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب اصالة اي لجنس الشخص الذي
تخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة لكونه اي الواو خارجا
من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فناسبته ثم قلبت الواو
تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تُراث وتُجاه والاصل وُراث ووُجاه
حتى لا تجتمع الواوات الثلاث وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح
الكلب واما نحو قوله تعالى اووا ونصروا فليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لانقطاع
واو العطف عما قبلها لما لم يعتد به فصار كان الواوات لم تجتمع فيه ولان الواو
الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام في الوصل في نحو و وجل بوقع اللام
اي فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب
في العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف
العطف ومن ثم اي ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل الاول من كل
كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطفت

بواو

اي المتكلم وحده ومع غيره والمخاطب والغائب

بواو اخرى تجتمع الواوات لا محالة وطرد في غيره وعطف على قوله قيل قوله وحكم
ان واو وزيد اصل وهو الداهية وزيد فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة و
الغائبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبين بزيادة الياء كما هو اللائق وان كان
يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاقرب
اشكل وانما اتبعوه اياه دون غيره لاستوائهما في الماضي كما تجيء ان الله تعالى لم يجعل
جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين
جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الآخر نحو يضربون و
يضربن وعينت الياء للغائب اي لجنس الشخص المذكر الغائب اي لغيره بجنس المتكلم
والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا او اثنين
او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغائبة والغائبتين لما عرفت لان الياء
~~الياء~~ من وسط الفم والغائب هو الذي يذكر في وسط الكلام الجاري بين المتكلم
والمخاطب فناسبته وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا لتعينها
اي النون لذلك اي للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع
الماضي في ذلك وقيل زيدت النون في المتكلم مع غيره لانه اي الشان لم يبق من
حروف العلة التي هي اولى بالزيادة شيء وهو اي النون قريب من حروف العلة
في خروجها اي النون عن هواء الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل عينت النون
له للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده و
لذلك لم يذكره وفتحت هذه الحروف اي حروف المضارعة في جميع الابواب
للخفة الا في ابواب الرباعي اي رباعي كان وهو اي الرباعي فعلل وملحقاته
وافعل وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من جملتها
الياء والكسر عليه مستكره لثقل الياء عليه وفي الفتح التباس لما سنذكره

مطلب
في ان الغائبة والغائبتين تابعة
للمخاطب في زيادة التاء في اولها

انتهى في آخر الصحيفة الاولى في الورقة المتقدمة
على هذه الورقة

ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع الثلاثي في
الاحتياج وفرد والضم ايضا فرع الفتح في الخفة فناسب الضم للرباعي من حيث الفرعية
فاعطي له بدلا على ما قررناه من قولنا فانها مضمومة فيهن دون ما عدا هذه
الحروف في الرباعي لقلة استعمالهن اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي
فاختص الضمة بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين
الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هي
الاصل اعني الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم مضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان
ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة
خلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا وبفتح حروف المضارعة في ما وراءهن
مما قل استعمالهن لكثرة حروفهن ولو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل
ولما ذكرناه من ان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما يهريق فاصل يريق
بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل فزيدت الهاء قبل الفاء
على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل
فلم يوجد ضم حرف المضارعة في غير الرباعي ويكسر حروف المضارعة كلها في بعض
اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور
الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي حتى يدل كسرة حروف المضارعة على كسرة
عين الماضي وهمزته نحو يِعلم وتِعلم واِعلم ونِعلم في مكسور العين فان ماضيها
علم بكسر عين الفعل ويِستنصر وتِستنصر واِستنصر ونِستنصر في مكسور الهمزة لان
ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة وهو لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما
كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء
لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى نحو بكسر اهل هذه اللغة

دليل الترجيح بعد الوقوع

الياء

الياء ايضا لتقوي احدى اليائين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانهم على لغتهم فيما كان
الفاء واوا في غير ييجل واما في ييجل فعلى استثنائهم اذا تقوت باخرى لا على
ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء
في يوجل قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو
ياء وتقوت الياء بالياء كسروا الياء لا لان كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت
حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه للدلالة على كسر العين
او الهمزة في الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص
كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زائدة والتصرف في الزائد اولى
ولم يعين تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها لانه يلزم بكسر الفاء
توالي الحركات الاربع في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس
بين يفعَل بفتح العين ويفعِل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم
ابطال الاعراب اذ الكسر نابت ح على توارد العوامل فلا يظهر اثرها وتحذف
التاء الثانية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتجنب اي فيما اجتمع فيه تاءان
في اول مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب او
المخاطبة مفردا او مثنى ومجموعا او الغائبة المفردة او المثناة دون المجموعة
احدهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على
ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة
وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها اهون واختار المص مذهب البصريين
لان رعاية كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة
على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ واما المطاوعة وسائر معاني الابواب

والمثناة في

اي في جمع المؤنث الغائبة حرف المضارعة ياء لا تاء فلا يجتمع فيه تاءان

من التعدية والتكثير واللزوم والطلب والتكلف وغير ذلك مثلا

ثانيا هي بعد هذا الفرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات التائين
فهو الاصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفي نحو تتقلد وتتباعد وتتخير
بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اتفاقا من
الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل ولان
او الغالب فيها اللزوم
المبني للفاعل من الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به
اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في
الحذف واما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى
المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق
هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع
فعّل وفاعل وفعلل ونحو ذلك وانما تحذف التاء الثانية في مضارع الابواب الثلثة
لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يزول
ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين
اللازم من الادغام
وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا يدخل المضارع لانه مشابه
باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل
على المضارع بخلاف الماضي فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها
عليه مثل استخرج وانما قال وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع
الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة
لا تحذف واسكنت الفاء في يضرب فرارا عن توالي الحركات وعينت الفاء
للسكون لان توالي الحركات لزم من زيادة الياء واذا لم يكن اسكانه
لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اي يقرب
الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كاقرب القريبين في القسامة ومرثه

مطلب
همزة الوصل لا تدخل المضارع
كما لا يدخل على اسم الفاعل

اي ومن اجل ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه محذور
اولى وعينت الياء في ضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات
فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي الياء قريب اي يقرب من النون الذي لزم
منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع وسوى بين صيغتي المخاطب والغائبة
المفردتين والمثنيين في المستقبل نحو انت او هي تضرب والمناسب ذكره في تعيين
اي ذكر هذا الحكم الذي هو التسوية المخاطب والغائبة في المستقبل
التاء للمخاطب الا انه لما كان لنحث طويل اخره الى آخر بحث المستقبل بالنظر
اي في بحث تعيين التاء للمخاطب
الى ذاته لاستوائهما اي المخاطب والغائبة في الماضي في مجرد التاء لا في حركتها
وما سبق من الابحاث انما هو بالنظر الى عارض من الحروف وما يتعلق به
وسكونها نحو انت ضربت بفتح التاء وهي ضربت بسكونها وانما اورد المثال
هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الدعائم
اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على
باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق
التقديم بالكلية كسائر الابواب ولذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يسكن
ما به التسوية اعني التاء في غائبة المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء
ولهذا قيل ان تاء غائبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل
هي تاء التانيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت
مع ان اصلها التاخير بالماضي
لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون ميل المص الى هذا اولان يكون هذا
سبب تاخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغائبة ولا يضر ما به الاستواء في
وما لم يكن [illegible] الغائبة مثل تاء المخاطب بناء عليه تاخيره عن كونه نوع حروف [illegible]
الغائبة لزوال الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل يمدح
اي في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين
ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغائبة
ايضا بالفتحة اي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا

اذ في الفتحة موافقة بينهما اي بين الغائبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم
والمخاطب والغائب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء
اعني التاء وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيد فيه
مع حذف الفتحة بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة ايضا
وادخل في آخر المستقبل يعني بعد الالف والواو والياء وتجوز في اطلاق الآخر
لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضمائر الفواعل نون في
يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل
ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة
الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب
على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما تجيء
لان آخر الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب
لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان تجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضمائر فزيد حرف شبيه
بها وهو النون فجميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن
وهي علامة التانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حال الجزم والنصب كما اي
كالنون التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه
كونه علامة للجمع ايضا ومن ثم اي ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال
يضربن بالياء دون التاء حتى لا تجتمع علامتا تانيث ونون تضربين يخص ضميرا
وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور [illegible] لا علامة
الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي
الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين

[illegible]

مطلقا

مطلب

مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيفتا اليه اعني التانيث ولما فرغ عن البحث
الذي يتعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا دخل
لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب اي لم يقع الضرب
في الزمان الماضي لانه اي لفظ لم مشابه بكلم الشرط اعني ان من حيث اختصاصها
بالفعل فكما ان ان اذا دخل على ما ضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل
كذلك كلمة لم تنقل معناه بتلك المشابهة فصل في الامر والنهي الامر صيغة يطلب بها
الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغائب او المخاطب خص المبني للفاعل بالتعريف لكونه
الاغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريفه امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها
الفعل من الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب لح زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب
هندان لتضربا هندات ليضربن واضربا انت الى آخره وهو مشتق من المضارع
بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي
قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور
هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق
من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبال
اي في انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظ في المضارع واما في الامر فلان
الطلب انما يكون لما لم تحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا اوجه
التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فلكونه
اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل زيدت اللام في امر الغائب لطلب الفعل دون غيره لانها من وسط المخارج
كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه والحال ان اللام ايضا
اي كما انها من وسط المخارج من حروف الزوائد والاضافة بيانية اي من

الفعل صـ

اي المبني للفاعل

وطلب الفعل من الفاعل انما هو في المبني للفاعل

حروف الزوائد

حروف هي الزوايد فتكون صالحة للزيادة وهي اي حروف الزوايد الحروف التي
يشملها قوله يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو • فقال اليوم تنساه • او سألتمونيها
او اتاه سليمون • او واتاه سليمان • او استنت مولها • او امان وتسهيل •
او قول الشاعر ابي عثمان المازني هويت من باب علم اي احببت واما ما يكون
من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة بمعنى النساء السمان
فشيبتني اي جعلتني تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاسات الشدائد
وتحمل الاحزان والمصائب في مواصلتهن واستمر مجيئ اباهن الى ان شبت و[illegible]
قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم هويت
السمان وعنى حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اي حروف هويت
السمان اي هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة
والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا واتاه سليمان يشملها
واللام والسين والميم والالف والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان
المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد البيت فقال له الجواب رحمك
الله قال المازني قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها اي زيادة حروف هويت السمان
انها تكون زائدة في كل مكان بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد
منها لا من غيرها اذ قد تكون اصولا الا ترى ان حروف هويت منها مع انها
اصول كلها وانما يعرف كونها زائدة من كونها اصلا بان توزن الاصلي
بالفاء والعين واللام ويخرج الزائد بلفظه لا تقابل بفاء ولا عين ولا لام
تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب
وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه
فعيل وحماد وزنه فعال وعلى هذا ولم يرد في امر الغائب من حروف العلة

مع

مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا تجتمع حرفا علة احدهما للامر والثانية
للمضارعة وكسرت اللام اي لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت
على حرف واحد ان تبنى على الفتح التي هي اخت السكون لانها مشابهة باللام
الجارة في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
اي بمقابلته الجر فيهما لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب في الاسم
وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم
في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته
مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار في الكسر واسكنت لام الامر بالواو
والفاء يعني يسكن اللام بعد الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما
اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا
الفاء معهما كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فخفف باسكان العين واما ثم
فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعدها كثرته بعدهما اي الواو والفاء
لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب فليضرب وثم ليضرب كما اسكن
العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون
العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل
كسر العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف الحلق فيه فيتبع
ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاء في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور
من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو
وهو بسكون الهاء وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها لهما بما ضم عينه
من نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذف
حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذا اصل

اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يجيء ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر
للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغائب لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام
لان اللام وضعت لذلك فيه و زيدت لاجله كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل
المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف
المضارعة ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغائب
بدليل قوله فيما سياتي للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين الحذف اي حذف
اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغائب للكثرة اي لكثرة
استعمال هذا الجنس فالتخفيف به اولى ناظر الى قوله فحذفت لا الى قوله للفرق
ومن ثم اي ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة في امر المخاطب المعلوم
لكثرة الاستعمال لا تحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اي المخاطب
اعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله اي المجهول اجتلبت الهمزة
وتخصيصها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف
حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء اذ الابتداء
بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج
من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في تحريك همزات
الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج
الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب
عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما لا
ينصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك
بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذي وجد في
بعض من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل

حيث قال لطلب الفعل من غيره

اي الاسم

اي المضارع نحو لم يضرب

من

من الكسر في الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا ولان وقوع اجتماع
الساكن كثير في الكلام بشهادة الاستقراء وللافعال منه القدح المعلى وناهيك
نوعا الامر من الافعال المشتركة الاول آخره وما يجزم منها بانواع الجوازم
وعندك ان للاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين
والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال فافادت الكسرة
الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارية بحكم المقدمة
المعلومة بخلاف اختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد بفائدتين اولى
بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن والمناسب المجتلبة للافتتاح همزة
وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك يسميها الخليل سلم
اللسان ولم يكسر الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها
همزة وصل بل ضمت لان الهمزة او الشان والثاني قوي من جهة المعنى وان كان
ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير في عبارات
المصنفين بتقدير الكسرة اي بكسرها يلزم الخروج من الكسرة اي من كسرتها الى الضمة
اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان الحرف
الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اي اهل هذا الفن ومن ثم
ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا جعل واو قنوة ياء ويقال
قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم
وان ما قبل الواو هو القاف وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة
في مثل اكتب بل تضم للاتباع اي لاتباعها للعين في الضم لان خفة الموافقة بين
الثقلين غالبة على ثقل المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الف ايمن اي همزة وتجوز
اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورته

فائدة
وجه تسمية الهمزة المجتلبة
بهمزة وصل

مطلب
يجوز حذف ضمير الشان المنصوب
كثيرا ولو على ضعف

مطلب
في اطلاق الالف على الهمزة وتشبيهها
بالهواء والريح

في بعض المواضع كما في ان شاء الله تعالى او لكونهما متحدين ذاتا و الاختلاف انما
اي في المهموزة
هو بالعارض و لذلك شبهوهما بالهواء و الريح فكما ان الهواء اذا تحرك صارت
اي الهمزة والالف
ريحا والريح اذا اسكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة
اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والاصل
في الف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين و الفه للقطع لانه الف افعل و الفه
مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج
لكثرته اي لكثرة ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان
التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل يسقط الهمزة في اللفظ و لا اخف من السقوط
وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا ايضا
اي كايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها و الهمزة للوصل فتح مع
ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت
عنه همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة
المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
واذا عرفت هذا فقول المص الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد
وهو الظ لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف
لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل به معاملة الف الوصل بان اسقط
في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل
فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلثة
ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء ح معنى
كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل
فيه الكسر لكثرته اي لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه

[illegible]

وحد

وحده للتعريف او مع اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل
حتى يكسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج كما ان الف
ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف
او المجموع وفتح الف اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين
المضارع ليس بمضموم لانه ليس من الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد
للامر حتى يكسر بل الف قطع محذوف من تؤكرم طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف
المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذ اصله تؤكرم بالهمزة لكون
ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر
من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اِكرم بكسر الهمزة التبس بالامر
من الثلاثي المجرد او لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه
اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سبب الحمل فيه وجود
حرف المضارعة ردوها على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند
الاضطرار و انما حذفت الهمزة من تاكرم لاجتماع الهمزتين في ءاكرم فانه مستكره
ولا وجوده هنا
ولا تحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس الامر من علم
بكسر العين وتخفيفه بامر علم بفتح العين وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام
وهي الحركات والسكنات و النقاط والتشديدات و المدات جمع عجم كفرس
وافراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام تترك
تركا ادبيا كثيرا فح يحصل الالتباس ومن ثمة اي ومن اجل ان الاعجام تترك
كتبوا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الراء وعمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو
بان كتبوه في الثاني حالة الرفع والجر دون حالة النصب لان الف التنوين تخلفه
حال النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكسوا بان يكتبوه في الاول لان الثاني

[illegible]

مطلب في انواع الاعجام وحقيقة العجمة

مطلب في كتابة الواو في عمرو في حالة الرفع والجر دون حالة النصب

حفيف وذلك والزيادة بالخفيف اولى وحذف الالف في الخط في بسم الله
من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال في مستند
للتخفيف ولا تحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في
بسم الله الرحمن الرحيم لقلة استعمال وان كانت في لفظ الاسم وبجزم آخره
اي آخر الامر في الغائب باللام اجماعا اي اجمع النحاة من البصريين والكوفيين
على انجزامه اجماعا او حكموا بانجزامه مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط
اعني إنْ لانها اصل الباب في النقل كما انّ انْ ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه
الى الاستقبال نحو ان ضربتَ ضربتُ كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه
الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها في عملت عملها وهو الجزم وكذلك
المخاطب اي مثل امر الغائب امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عند الكوفيين لان
اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام
كما سبق عندهم اي عند الفريقين من البصريين والكوفيين ومن ثمه اي ومن
اجل ان اصل اضرب لتضرب قراء النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك فلتفرحوا
بالتاء على الاصل المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر فحذف
اللام من لتضرب امرا للمخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال جنس امر المخاطب
بالنسبة الى جنس امر الغائب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء للفرق بينه
اي بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب
فبقي الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة
موضع علامة الاستقبال اعني التاء فاعطي لذا اي للموضوع موضع علامة الاستقبال
اعني الهمزة اثر اي حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام

فائدة
انما قال من بسم الله الرحمن الرحيم
لانه اذا كتب مجرد بسم الله لا يحذف
الالف في الخط مدنيه

المفردة

المفردة اعطاء كما اي مثل ان اعطي لفاء ربّ عمل ربّ في مثل قول الشاعر
فمثلكِ اي وربّ مثلك فحذف ربّ واعطي للفاء عمله وهو الجر فهو اجلى صفة
مثل فقد طرقت اي طرقتها اي اتيتها بالليل قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف
على حبلى فالهيتها اشغلتها عن صبي لها ذي تمائم جمع تميمة وهي التعويذ الذي
يعلّق في عنق الصبي حفظا من اصابة العين قوله محول اي اتى عليه حول كامل
صفة ذي ولم يقل محول لئلا يلتبس بما اشتق من الحول الذي هو الحيل وفي وصف
تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمائم وذي
حول وفي جمع تمائم اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما في الوصف بالحبل
والارضاع فظاهر واما في وصف الصبي بذي تمائم فلان التميمة انما تجعل في
عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن فيخاف عليه من اصابة العين واما في
جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون لفرط محبتهم واما في الوصف
بالاحوال فلانه في تلك الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات
المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب
اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين فهو اي امر المخاطب بغير اللام
مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء لان الموجبة للاعراب اعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان يبنى وهذا خلاف
لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق الجزم على سكونه
وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه وانما اعرب
المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض
بالماضي وانما بني الماضي على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة اعني في وقوعه
صفة للنكرة كما مر ولما لم يتم المشابهة بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم

تمائم الصبي داله على الحبل

بالاحوال نسخه

المعاني صح

اي كونه المخاطب معربا ومبنيا مت

وبين الامر للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا في الحركات والسكنات وذلك ظ
ولا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتأويل
بني على السكون الذي هو اصل في البناء ومن ثم اي ومن اجل ان بناء الامر للمخاطب
انما هو لعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه
حرف المضارعة حتى قيل فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علامة الاعراب
اي البصريين والكوفيين
وهي حرف المضارعة وزيدت في آخر الامر مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا
كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب نحو
ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان للغائب وكذلك ليضربن على
صيغ المجهول الخ وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربان اضربنان
للمخاطب وكذا لتضربن الخ للمجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع ان
اصل السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح
فللخفة والصيانة للفعل عن اخي الجر في الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس في
اي عدم التحريك بالكسرة
الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين
ولا للضم والكسر لمكان الثقل فتعين بالفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو
ليضربوا عند اتصاله بنون التاكيد فقيل ليضربن اكتفاء بالضمة مع استطالة
الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي عنه فقيل
اضربن اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك ولم تحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة في ليضربان
اي كما لا اكتفاء بالضم
حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربوا واضربي للفرق بالضم
وفي غير الوقف للفرق بحركة النون
والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة مشابهة
ونون التثنية مكسورة [illegible]
اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وحق العلة موجودة
للالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك

في الحكم

في الحكم فلذلك لم يذكر حكم الف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل
هل يضربان اي في الامثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا
ويصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا لانه انما
اي ما دخل على النون الثقيلة
اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب
الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان
ففي المضارع جانب الفعلية غلب اصله وجانب الاسمية بسبب مشابهته بالاسم والفعلية يقتضي البناء
بالحروف او الحركة اذ لا اعراب في الوسط رد الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف
جواب لما
علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم تحذف نون التاكيد
لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة في ليضربنان اصله ليضربنن فرارا
عن اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون
التاكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بينهما واختص الالف للخفة وحكم
النون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها
مثل حكم النون الثقيلة الا انه اي الشان اي لكنه لا يدخل بعد الالفين الف التثنية
اشارة الى ان المستثنى منقطع
والالف التي وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث حملا لها على التشديد
اي الخفيفة
وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة
اي الخفيفة
الا يرى ان يونس حين ادخلها في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان دون
اي الثقيلة
اضربنن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هو عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب
اي الخفيفة
ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي
اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر والمناسب ان يتعدى من الخفيفة
اي لن يتجاوز
اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا له اعني التاكيد وهي
اي الثقيلة والخفيفة
كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى

معمول يفيد
اي اصل فيما وضعنا له

فائدة ظاهرة
الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك
في الحكم فافهم

والاسمية يقتضي الاعراب فغلب جانب الاسمية
بكثرة المشابهة بالاسم فلو عرب واذا
اتصل به ما هو من خواص الفعل
اعني نون التاكيد يرجح جانب الفعلية
وعاد الى ما يقتضيه من البناء منه

ويكون المضارع مبنيا بنون التاكيد

مطلب
نون التاكيد المتصل اصل
والخفيفة فرعها

اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما بعينه دون ذلك واصالتها بهذا
المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة
من المثقلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب
ان يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه
مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فلا وههنا كذلك لما عرفت
من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعدى من الخفيفة
اليهما مرفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين على غير حده
شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف
الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر ولا يجوز حذف
احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث
يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض
وتحريك النون خلاف وضعها وحده اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان
يتجاوزها فيه ولا يجوز في غيرها وهو ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما
وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة
والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين
الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين يدخل الخفيفة
بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس اعتبارا بمد
الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة وصلا وتحركه بالكسر
الساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره
على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان
في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها بحسب نفس الامر

اي غير صحيح
الساكنين منه
وهو التاكيد منه
اي اجتماع الساكنين منه
اي حد اجتماع الساكنين
اي اجتماع الساكنين منه
اي هذا الحد والموضع من اجتماع الساكنين منه
اي غير الساكنين منه
حال

مطلب
نون التاكيد الخفيفة مخففة من المثقلة عند سيبويه

في اجتماع الساكنين على حده

[illegible]

نونا التاكيد تدخلان في سبعة مواضع

ودلالة

ودلالة عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاولى او التزام وهو السادس فان
القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو
مطلوبه فيلزمه الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله تعالى والله لاعاقبن
فمحمول على الغالب وفي بعضها الا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب
في نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر
ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا التاكيد لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه
الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان
الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو وان يحتمل التاكيد
بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان
موجودا او امكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع عليه ضعف وقوله اختص نون
التاكيد بغيره الموجود والاليق بالتاكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا
كما مر في الغائب نحو ليضربن واضربن ولتضربن واضربن وثانيها النهي كذلك
نحو لا يضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام نحو هل يضربن ورابعها التمني
نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن
فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد
منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اي جوابه
نحو والله لاضربن والجملة القسمية اعني اقسم والله انشاء وجواب القسم
اعني لاضربن خبر وسابعها النفي ويدخل نون التاكيد دخولا قليلا لمشابهة
اي لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون حرفيهما
لا نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل اصل الامر في جميع

لفظ لا
اي المطلوب منه
فان التاكيد اعون في التحصيل منه
ضر
اي احد المواضع السبعة منه
اي مطلقا
قسم جوابه

احترازا عن طلب السيد من عبده شيئا ليظهر عصيانه للحاضرين فليس ذلك الشيء مراده منه ع

في وجه كعرض الا تضرب تحضيضا

نفي

تعريف المجهول

الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نون التاكيد
الا انه اي لكن النهي مطلقا موجب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف
سواء كان للغائب او للحاضر منه
المضارعة فيه ويجيء المجهول هو ما حذف فاعله واسند الي مفعول من
الاشياء المذكورة فيه من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة
نحو ضُرِبَ زيدٌ في ضربت زيدا الخ ومُرَّ بزيدٍ في مررت بزيد ومن المستقبل نحو
يُضرَبُ زيدٌ في يضرب خالدٌ زيدًا الخ ومن الامر نحو ليُضرَب ومن النهي نحو
لا يضرب والمالم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته
استغني بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما مثل مجهوله
والغرض من وضعه اي من وضع المجهول اقامة المفعول مقام الفاعل
اما تبيين لخساسة الفاعل والطهارة لها فان نفس خساسة الفاعل
لا تصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول اقامة المفعول مقام الفاعل
بل الغرض منهما انما هو تبيين لخساسة واظهار لها نحو شُتِمَ الامير اذا كان
الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان عنه
او تبيين لعظمته نحو ضُرِبَ اللصُّ فيجعل ترك تطهير الذكر اللسان او تبيين
لشهرته لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خُلِقَ الانسان واختص
المجهول بصيغة فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول
غير معقول وهو اسناد الفعل الي المفعول والمعقول اسناد الفعل لمن صدر
عنه اعني الفاعل فجعل صيغته ايضا اي كمعناه غير معقول هي فُعِلَ ليتناسب
اللفظ والمعنى وقيل انما غيرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس
المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا
الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي

في

في المجهول الي وزن فُعِلَ دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل
من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة
اي وهم منه
الثلاثي بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل
هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الي الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب
ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمه اي ومن ان صيغة فِعُل غير معقول لا يجيء
علي هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دُئِل بضم الواو وكسر العين وهو
سم الجبل ودُئِل بالضم والكسر ايضا وهو دُوَيبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه
الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم ويجيء المجهول في المستقبل علي يُفعَل بضم حرف
المضارعة وفتح ما قبل الاخر لان هذه الصيغة اعني يفعل مثل نفعل بضم الفاء
وسكون العين وفتح اللام الاولي في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه اي علي نفعل
كلمة في كلامهم ايضا اي كما لا يجيء علي فُعِلَ فيكون هذه الصيغة غير معقول ايضا
فيتناسب اللفظ والمعنى ويجيء المجهول في الابواب الزوائد من الثلاثي كلها اي مما زاد
حروفه علي ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه وثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف
الاول وكسر ما قبل الاخر في الماضي نحو دُحرِجَ واُكرِمَ وبضم الاول اي بضمة اصلية
كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها وفتح ما قبل الاخر اي بفتحة اصلية
كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يُدحرَجُ
ويُكرَمُ ويُتدحرَجُ ويُستخرَجُ تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب فان اول
اي في الماضي والمستقبل منه
المتحرك يضم مع ضم الاول فيها ويكسر ما قبل الاخر وهما تفعّل وتفوعل وعلم حكم
تفعلل منهما وافتعل وانفعل وافعل واستفعل وافعوعل وحكم افعوّل وافعلل
مثل افعلل
وانفعل وملحقه علم منهما وضم الفا في الاولين اي تفعّل وتفوعل ولم يعتبر علي
اي من استفعل وافعوعل منه
ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اي الاولان ذكر المتعدد في هذا اللف علي الاجمال

تقول دَهَلَ يَدْهَلُ دَهْلًا بالسكون اذا ذهب وتَهَكَّلَ الي شيء وانت تريد غيره منه

وحده

[illegible]

كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى يتصادى على تفعّل بالتشديد
في تفعّل وتفاعل في تقوّل في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس
الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي
المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل في الامر الواو هنا مثلا في وافتعل
للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل وافتعل احدهما في الماضي والآخر في
الامر ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل
فيكون تقديره و وافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول لازالة نفس اللبس
وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على افتعل فصل في اسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه
سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي [illegible]
فجعلوه اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد
بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل ارادوا اسم ما فعل الشيء وهو
اي باسم الفاعل
الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعني المسمى به نحو ضارب لانه اسم ما فعل
لفظ الفاعل لفظ المفعول
الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل بمعنى
الذي فعل الشيء اذ لم يأت المفعل والمستفعل بمعنى فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه
جاء بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر
والمتدحرج والجاهل والنائم لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة اي الصيغة التي
تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج
وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع تخرج المصادر
واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه
كزيد وعمرو وفرس
في الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق من الماضي فكان نظر
اي اسم الفاعل
الى ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان التدرج في الاشتقاق من الماضي اقل

وقوله

وقوله لمن قام به الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقرب من فلان
او مبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول
لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر الا ان قيامه ينسب الى ما ينسب اليه الحدث
منهما ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا تخرج اسماء
المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل لان له زيادة الكرم
مثلا كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول لما قام وذلك
اي بكلمة ما بدل كلمة من منه
لان المجهول امره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا
اي الذي جهل امره وحاله منه
بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولعل قصد
تغليب العاقل على غير العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو
مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله
والضامر في فرس ضامر وفي الله عالم منه فما لتوهم الحدوث في الاستقبال منه
عالم تخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
اي على الثبوت المطلق منه
وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن
الآن او غدا وكذلك تخرج افعل التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة
والتقييد بالآن او الغد ليتعين في الحدوث منه
كالصفة المشبهة نحو كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انهما
اي الكرم وزيادته
حدثا له واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي لمناسبة
كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات
التي مر ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغته اي اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد
يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد بناء على
انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم
من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي وخفض
اي اسم الفاعل

الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد لخفتها بين الفاء والعين لان
الادخال في الاول يصيره اي اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف
الذي هو الاصل لخفته نحو اضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا
يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل نعلم ويلزم النزول من الضمة
الى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم
ويلزم الخروج من الكسر الى الضم في مثل ينصر ولا مجال للابقاء على السكون وان
الادخال في الآخر يصيره مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة
وكسر عينه اي عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا
وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم الفاعل بتقدير النصب اي الفتح
اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة
الصورية اي بتقدير نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا
اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كلمة منصوبا يصير مشابها بماضي المفاعلة
وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي
واذا كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا
منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل
وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي كتقدير النصب يلزم الالتباس
بامر باب المفاعلة ولكن ابقى اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار
الالتباس اولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة عن بشاعة وثقل وثقل
اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر ماخوذ
من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضا
على ما ذكره المص ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة وبني الصفة

عطف على قوله لان في الاول الخ

اي اسم الفاعل الخ

اي باب المفاعلة الخ

اي كعدم ثبوت الطباع الخ

اي اسم الفاعل الخ

المشبهة

[illegible]

٤٧

تعريف الصفة المشبهة

المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث
كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى
الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له
يقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود ظ ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل
التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى عدّا عند اهل هذا الفن
من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات من المصدر واوردهما في فصل
اسم الفاعل وانما قدرتها على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لانهما
مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية
كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجدوا فيها على قياس ينضبط باصل كما في
اسم الفاعل والمفعول بل انوابها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في
كثير منها ولم يأت شيء منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة
فانها اتت منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو ورق بفتح الفاء وكسر العين
وهذا غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين من فعل
مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الميم وسكون اللام
وجنب بضمهما وحسن بفتحهما وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء
وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن وعطشان
بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين و
سكون الفاء وهو اي وزن احول مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة
منها فانها تجيء من فعل بضم العين نحو احمق واخرق وآدم وادهن واسمر واعجف
وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم وقال انه من فعل بالضم ايضا وقال الفراء احمق
من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين وكذلك اي كما ان حمق تجيء بالضم

معنى

اي الصفة المشبهة وافعل التفضيل

مخ اي الصفة المشبهة وافعل التفضيل

العيوب الخ

من الحلية

من اللون

من اسمات اخلاق الخ

ضد اللين

والا نتوسل بوزن فعلان بكونه تكرادا

مطلب في ان الصفة المشبهة وافعل التفضيل معدودة اذ هي من اسم الفاعل عند اهل الفن

مطلب في ان الصفة المشبهة وافعل التفضيل مختصان بالثلاثي المجرد

مطلب في ان صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية بخلاف صيغ اسم الفاعل والمفعول

جمع الحلية وهي الزينة

[illegible]

ذ ذ الصلب والملح والجنب وحسن وخشن وشجاع وجبان كلها من فعل مضموم العين [illegible]

بلبث معتبرة [illegible] الذات فان اعتبر به ذلك المعنى [illegible] ذلك الحدوث فهو اسم الفاعل [illegible] الحدوث فهو اسم [illegible] الثبوت فهو الصفة المشبهة [illegible]

تعريف افعل التفضيل

يجي حرق وسرق وعجف اعني فعل بضم العين لغة فيهن اي في هذه الثلثة يعني ان اصلها
من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون
الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر
اي افعل التفضيل [illegible] في هذه الثلثة مستفاد من جوهر الكلمة منه
المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج ايضا نحو طائل اي زائد
في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر فخففا
بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة ردية وعليها

حكاية عجيبة

جاء قولها صغراها شراها هذا من قول امرأة قالت لخليلها اي اماتوت فاذا
دفنوني فاتني ليلا فاخرجني واذهب الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المرأة
ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة
فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت اي والله
قالت الوسطى صدقت والله قالت المرأة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامرأة
فقالت لهما الصغرى اما تعرفان محياها وتعلقت وصرخت بها فقالت الام عند
ذلك صغراها شراها وانما يجيء افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثي احترازا
عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما حال كونه غير مزيد فيه اي في الثلاثي
وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكم من الرباعي
المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها في افعل اذا لم يحذف منه شيئا
وان حذفت الزوائد وقلت هو اخرج من استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي
اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجيء ايضا من لون ولا عيب
اي لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب
الباطنة من نحو اجهل واحمق واضل فهو على غير القياس فعلى هذا لا احتياج
الى تقييد العيب بالظاهر كما فعله الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم

احمق

...من بني تيم الله من ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتاها خوات بن جبير الانصاري في سوق
عكاظ ومعها النحيان من سمن وساومها ففتح فم احد النحيين وذاقه ودفعه اليها فامسكته باحدى
يديها ثم فتح الاخر وذاقه ودفعه اليها فامسكته بيدها الاخرى فلما شغل يديها [illegible] فضرب بها المثل في
الاشتغال ثم اسلم خوات وشهد غزوة بدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف شرادك
[illegible] ذات النحيين فتبسم عليه الصلوة والسلام فقال يا رسول الله قد
رزق الله الاسلام واعوذ بالله من الحور الى النقصان في الاسلام كذا في الصحاح [illegible]

احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشأن فيهما اي في اللون والعيب يجيء
وحرف [illegible] منصوب باكثر من كلام [illegible] وان كان ضعيفا منه
افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا
لم يعلم ان المراد ذو سواد او زائد في السواد وان قصد تفضيل الزائد على الثلثة
وتفضيل اللون والعيب توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واحسن
بياضا واكثر دحرجة وافبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل
المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية
فان قيل لم لا تجعل على العكس بان تجعل افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل
حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود حيث
لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود
اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في
الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر [illegible]
اي افعل
عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقي كثير من الافعال
بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اي اكثر مشغولية
من امرأة ذات النحيين اي الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول ونحو اولى
فلان اعطاهم اي اكثرهم اعطاء للدينار واولاهم اي اكثرهم ابلاء اي اعطاء للمعروف
الابلاء الاحسان منه
من الزوائد لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من
هبنقة اسم رجل وقصته مشهورة من العيوب شاذ لا يقاس عليه ويجيء اسم الفاعل
ومن اراد الاطلاع اليها فلينظر تحت افعل التفضيل في شرح الكافية للمولى الجامي [illegible]
على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي في فعيل المذكر والمؤنث في المفرد
والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو
رجل قتيل وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح
ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء نحو

فعيل بمعنى فاعل
فعيل بمعنى مفعول

[illegible]

اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة واكتفي في الالتباس بالفاعل بالقرائن اذ الالتباس
اي يستوي احدهما بالاخر
بالاقرب اشكل فرقا اي يستويان فيه للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى
المفعول مع ان التميز حاصل بالموصوف و يعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى
اي من قوله فرقا بين الفاعل والمفعول
الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمونث سواء اجريا على الموصوف او لا يقول رجل
نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد و نصيرته هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها
الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فاعطى للفاعل الذي هو الاصل الا اذا
اي يستويان الا انه
جعلت الكلمة اعني فعيلا من عداد الاسماء وقبيلها دون الصفات فح لا يستوي
في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر والمونث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على
النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكرا نحو كبش ذبيح ونعجة
ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا و نظيره
اطلاق احمر على شخص لحمرة وارادة انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص
آخر لحمرة حينئذ فيكون صفة وتسمية شخص لحمرة باحمر وارادة ذلك الشخص
الاخر فحينئذ لا يجوز اطلاقه على شخص آخر لحمرة بهذا الوضع فيكون اسما قد
شبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول قياسا اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي
فيه المذكر والمونث لمن اتفق له في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة
قريب وقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال
قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر
المونث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم او بمعنى ان
حذف الموصوف حذف المضاف
ترحم او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب او اثر رحمة الله قريب وهذا
على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل ويجيء فعول للمبالغة اي لمبالغة
الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي في فعول المذكر والمونث

مطلب
في ان المصدر المونث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه

فعول بمعنى فاعل
فعول بمعنى مفعول

اذا كان

اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف نحو امرأة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور
بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمونث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق
بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا
اي بين فعول بمعنى الفاعل وفعول بمعنى المفعول حالة التذكير والتانيث
يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمونث ويقال في فعول بمعنى المفعول
ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المونث ذكر الموصوف او لا فرقا بين المذكر والمونث
واما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا
ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمونث بدخول التاء في المونث
اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المونث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم
منه بقاء المذكر على حاله واعطى الاستواء بين المذكر والمونث في فعيل اذا ذكر
الموصوف للمفعول متعلق باعطى واعطى في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل
طلبا للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للاخر
اي الفاعل والمفعول
فيهما ولم يعكس لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال
اي في فعيل وفعول
لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة
فاعطى لما هو كثير الاستعمال ويجيء للمبالغة في الفعل من الفاعل قوله نحو
اي الفاعل
صبار فاعل نحو بفتح الصاد وتشديد العين وسيف مجذم بكسر الميم
وسكون الفاء وفتح العين وبالجيم او الخاء المعجمة او الحاء الغير المعجمة
وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو اي وزن مجذم
مشترك بين الآلة كالمثقب ولهذا ذكر السيف ليتعين كونه مثالا للمبالغة
وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفسيق بكسر الفاء وتشديد العين وكبار
بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد العين وهذا
مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر

اشتراكه بينهما اكتفاء باشادة اليه في المجزم مع اشتهار امره في الجمع وعلّامة
ونسّابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة
النص
استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء ونحو صبّار لشهرة امره
مبالغة فاروق
في كثرة الاستعمال لم نحتج الى الاشارة اليها وزادية بكسر العين وفروقة بفتح
مبالغة سابقة والراوية البعير
الفاء وضم العين وضحكة بفتح العين وضم الفاء و~~ضحكة بفتح العين وضم الفاء~~
وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول والاولى تاخيره عن
اوزان مبالغة اسم الفاعل اجمع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه
تاكيد معنوي
ومجذامة ومسقام ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوى المذكر
مبالغة جاذم قاطع كذا في الصحاح يقال رجل مجذامة اى سريع القطع منه
والمؤنث في التسعة الاخيرة وهي من علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى
بالتاء في المذكر والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما لقلتهن في الاستعمال
فانها يقتضي ان لا يكون الموصوف بهما على الاصل الذي هو عدم الاستواء و
يعلم منه ان غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما
اى التسعة الاخيرة منه
قولهم مسكينة بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة
الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا كما حملوا
النقيض على النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء وان لم يدخل الهاء اى التاء
اطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل
اى التاء
حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد
سبق ان الهاء تدخل عليه وانما حملوه عليه لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة
في المعنى لانه ما ليس بعدو وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي
المجرد اي مما يكون حروفه زايدة على ثلث احرف مطلقا على صيغة المستقبل
سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه منه
اي مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة

مطلب في اطلاق الهاء على التاء

بعد

اصله مختير بكسر الياء منه
بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا
لمستقبله فيما اذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا لمكسور العين فيما لم يكن
المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتقارب ومتكسر وانما اختير الميم للزيادة
لتعذر زيادة حروف العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو فلانه لا يزاد في
الاول لما [illegible] واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته اذ لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان
بمثله ولو فعل يلزم الالتباس بالمستقبل واما الالف فللالتباس بالمتكلم وقرب
الميم من الواو في كونه شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي ابدل
هو مقام اعني حرف المضارعة اما مضموم كما في الرباعيات او مفتوح كما في
الخماسيات والسداسيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق
بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي
المجرد المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مسهب
بكسر ما قبل الآخر لانه من اسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موفع
من ايفع الغلام اذا ارتفع
بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس عليه وبني ما قبل تاء
التانيث على الحركة في نحو ضاربة اي اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث
سواء كان من الثلاثي او غيره منه
كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقولنا لانه اي ما قبل تاء التانيث صار
بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط فبني بتقليل
للبناء لا للبناء على الحركة كما كان آخر الكلمة في اتصال نون التاكيد به نحو اضربن
واتصال ياء النسبة نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة مع
ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء وبني على الفتح للخفة فصل في
اسم المفعول سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد
اى الحدث
في اصطلاح
المفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار المفعول

اسهب اى اكثر واطنب في الكلام منه

المفعول

مرفوعًا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل الغير المقصود مشتق فصل لخروج الاسماء الغير المشتقة من يفعل اي من المضارع مبنيا للمفعول لخروج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل الفاعل واسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل للمواخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم لخروج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اغذر والوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل عليه بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد لتحقيق المهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان نحو ومفعولا نحو مجيء مفعول المناسب به لان اسم ما يفعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارع بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الالة فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع ومن يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مضرُب بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل في كلامهم بغير التاء واما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول

اسم المفعول

اي بين اسم المفعول واسم الفاعل بسبب المواخات بين الفاعل والمفعول

لان اسم التفضيل بمعنى المفعول شاذ فلا اعتداد به

سائر

سائر الافعال اي باقي الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم اعني مفعول باب الافعال بتقدير دون الموضع اي لم يغتر الموضع اذا التبس على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير احدهما يزول الالتباس حتى يصير مفعول الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي اعني غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثر حركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد فغير بتغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا اي كالفاعل للمواخات بينهما اي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما غير الاخر على مقتضى المواخات وصيغته اي صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا تبعا للفعل نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم مفعول منه فلمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه ولاتحاد المصدر الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما فصل في اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد ولم يذكرهما الزمان والمكان من غير الثلاثي لان الغرض الاصلي في الفن بيان الابنية

اي سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه

اي المبني للمفعول

وهو ما كان عين مضارعه مفتوحا او مضموما في الصحيح والاجوف والمضاعف والمهموز كما يبين في موضعه

وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي
الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما
مبنية على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة
بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول
اغنت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر
صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعائه حملهما عليهما اسم المكان اسم مشتق من
يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغه باعتبار
اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في غير المضارع انما يكون في المبني
للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا
من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع
فيه الفعل تخرج به غير المحدود وحصر تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه
واحال تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل
ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم
لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجازية في الزمان لمناسبة بينهما جرت
عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان
الصيغة مشتركة بينهما وزيد الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت
الميم في المفعول لمناسبة بينهما اي المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا
لوقوع الفعل ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم
المكان به اي باسم المفعول وصيغه اي صيغ اسم المكان من باب يفعل بفتح
العين من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه
مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال

تعريف اسم المكان

تعريف اسم الزمان

باعتبار المضاف الى فحينئذ صح ان ظهور المناسبة وشاكلته في كلامهم

[illegible]

الواوي

٤٧

اي المثال الباقي

الواوي كما تدل عليه المثال ولما خص استثناء حكم المثال الواوي
بالذكر علم ان حكم المثال اليائي منه كحكم الصحيح فان كان من يفعل
بالفتح فمفعل بالفتح نحو ميبس وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان
من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار
وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة
على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجي ان شاء الله تعالى كما في الصحيح كذلك
واما المثال الواوي المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مود من ود يود
صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل هذا على ان حكمه في مثل حكم رمي كما نقل
بعضهم التصريح به عن بعض المتاخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث
قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح العين في المنقوص
البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتح
ثم كلامه اراد بيان غير باب الصحيح ولذا لم نقل من يفعل بفتح قوله والا فتح
شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون
اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكمه في مثل حكم وعد
في هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكم طوي
مثل حكم رمي يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه ويرشد اليه ايضا
مجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح كما صرح به في الصحاح فانه اي اسم المكان بكسر
العين معه اي في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد
في مكسور العين ولم يتعرض لمثال الكثرة ولانه على اصله والموسط في مضموم العين
ولم يتعرض لمثال لقلة والموجل في مفتوح العين والما كسر في الجميع ولم يفتح
حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل

المضاعف لا لحكم المعتل واغايل على انه اعتبر به
الاخوه اعطى حكمه الى الاوامه

مثل جورب لانه ليس باسم زمان ولا مكان ولا يظن في الكسرات وزن فوعل
بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح
لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد
بالفتح بالوجدان وسره لان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف
الواو والكسرة فانها قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في
كلامهم لان مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغته من باب يفعل بكسر العين من
الاقسام كلها مفعِل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واوي
من يفعِل بالكسر فانه اي اسم المكان بفتح العين منه في اي في الناقص اليائي
من يفعِل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا
عن توالي الكسرات كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى احدها حقيقية وهي
كسرة العين والاخريان تقديريتان اعني الياء كما انه بفتح العين منه واويا كان
او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل
بضم العين ايضا لانتفاء مفعُل بالضم نحو المغزى وفي الفتح المراد وخفة
او للفرار عن توالي الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في المفتوح العين و
المضمومة يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
فقوله فرارا عن توالي الكسرات ليس تعليلا للثلثة وان كان صالحا لها كما ذكرنا
بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين
ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص
من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر
من الناقص لمانع علم انه لا مانع فيبقى على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل
بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعُل بالضم صار حكمه حكم

يفعل

مطلب في ان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه

اى بفتح العين

حال من اسم المكان

حال من الناقص

٤٨

يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الي التوصل ولا يبنى من يفعل بضم العين
مفعُل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولو فقدهم مفعُلاً
في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره ولجواز ان يكون هذا سبب فقدهم
مفعُلاً فقسم موضعه اي موضع يفعل بالضم بين مفعِل بالكسر وقدمه لان ما اعطي
له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما
يقدم الاعراب التقديري على اللفظي لذلك ومفعَل بالفتح واعطي للمفعِل بالكسر
احد عشر اسما هي نحو المنسك وانما لم يقل لفظه نحو مع ان الظ ان يقول هي المنسك
او المنسك على البدل لئلا يتوهم في ذكر المعطوفات ان ما اعطي للمفعل هو المنسك
فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود العدد ويكون المخاطب على صدق رجاء
بذكر المعدودات اجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمسقط
والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو
بحكم السماع واعطي الباقي من احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة الفتح فيقادم
خفة الفتحة ثقل الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع الاحكام المذكورة لاسم
المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه وهو يوم العاشوراء كما يقال
مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء فصل في اسم الالة وهو اي اسم الالة اسم
مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل اخرج به اسم المفعول بزيادة الميم
موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم لكونه مشتقا
من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان
الالة وان كان واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل
اتم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل لصحة انحصار العلل الناقصة
الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله

فائدة
يقدم المحصور علي غير المحصور كما يقدم الاعراب
التقديري علي اللفظي لذلك

اذ لا فائدة في لفظ نحو فيما هو محدود
اذا ذكر كل منه

والمرفق
لمكان وسط الركبة
وهو موضع في ثني الركبة

لمكان طلوع الشمس

لمكان غروب الشمس

لمكان جزر الابل

لمكان البنات

وهو اسم بيت يتخذ للعبادة سواء سجد به او لم يسجد

قدوم
كسر

مطلب
في ان الادوات من تتمة الفاعل لصحة انحصار
العلل الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل
والغاية والتفصيل في علم الكلام

[illegible]

تعريف الآلة

للآلة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه فخرج ما عدا المعرف والمعرف
هو الاسم المضاف الى الآلة لا من حيث انه مضاف من نحو محلب واضافته
الى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد غلام
زيد اي رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء فالحاصل ان
الاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم دخول الآلة في
المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بما في المحدود الاصطلاحية
وبما في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي
اذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر حتى يحصل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في
اسم الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم
ولا يتناولها اصطلاحا واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة
جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة
لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا
مفعول للافعال اللازمة واذا لم يكن الآلة الا للافعال المتعدية لم يجيء اسمها الا من
الافعال المتعدية وفي قوله وصيغة مِفعَل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة
استعمال هذه الصيغ وانها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم
من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مِفعالا
هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمِكسحة او بغير عوض كمِثقب لكن كثرة
الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله نحو محلب وهذا في
الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه
ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة مِفعَل قال العلماء الصرفيون المَفعَل بفتح الميم والعين
للموضع اي المكان والمِفعَل بكسر الميم وفتح العين للآلة والفَعلة بفتح الفاء وسكون العين

لكن لما كسر الميم للفرق بينه وبين الموضع [illegible]

بيت

المَفعَلُ للموضع ۔ والمِفعَلُ للآلة
والفَعلةُ للمرة ۔ والفِعلةُ للحالة

للمرة

للمرة اي للواحدة من مرات الفعل والفِعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة
التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مربعان من
الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد في قوله والمِفعَل للآلة الا انه اورد البيت
الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما للبيان ببناء اسم
الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما فاقتفينا اثره وكسرت الميم في اسم الآلة ولم
يبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع
من يفعَل ويفعُل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجبها الا في العدول عن
الاصل لم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته هنا وجها ولو خرج
احد عن الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا للالتباس بمفعول باب الافعال وجيء
اسم الآلة على وزن مِفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض
ومِفتاح وجيء اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم الميم
شاذا او مخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون عينه في الحركة مثل عين ما اشتق
هو منه اعني المضارع المبني للفاعل كالمَضرِب بكسر العين والمَعلَم بفتحه والمَنصُر بضمه
وبفتح الميم في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه
وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء مفعل في مضمومه وفتح ايضا
العين في مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور
الميم ومفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس نحو المُسعُط
لكل ما يجعل فيه السَعوط بفتح السين وهو الدواء الذي يصب في الانف والمُنخُل
لكل ما يُنخَل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط
والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل فيه السعوط لا من حيث
انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك

[illegible]

المخل وليس بالذ اي باسم الذ مصطلح وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في انهما من عداد الاسماء عند سيبويه ومن اسماء الالة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة الباب الثاني في المضاعف و المضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد على حجمه اثنين او اكثر سمي به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغيير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح او من اسم اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اي لمضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدته اي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهد والتكرير كما تحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما فيقال الحجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وتجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا هن دعائم الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر ولم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى تقويه بباب آخر شاركه في ضم عين المضارع وان قل نحو خلاف اخويه ومن فعل

مطلب الباب الثاني في المضاعف

يفعل

يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما بحيثما الا بحيثما قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون لعدم دخله في التمييز عن فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع والمذكور في الوزن تبعا لسائر الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان حب اصله حبب ولب اصله لبب بضم العين فيهما لان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته من فعل يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا و اذا اجتمع حرفان من جنس واحد في الذات او في الصفات كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سياتي فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسة

اي على الاتحاد في الوصف الحاد في الجنسية

وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين و تقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفات او حرفان متقاربان الا انه اقام الحد مقام المحدود قصر المسافة يدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين في المثل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثلا للثاني لثقل المكرر المعلوم بالوجدان وفي المثل اكره من التكرار ومثال المتماثلين في الذات نحو مد الخ اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده هنا للاحتياج الى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام

تعريف الادغام

التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول الادغام افتعالا من عبارات
الكوفيين والادغام افتعالا من عبارات البصريين الباث الحرف الواحد في مخرج
مقدار الباث الحرفين في مخرجهما اي قريبا من مقدار الباثهما كذا نقل عن جار
الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته
بيت الله تعالى رزقنا الله الكريم زيارته وتوفيقه هذا قول صاحب المغرب
الادغام هو رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان
الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او بسلبها ان
كان متحركا او ساكنا هو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا في الاصل ابقي
على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف
المط اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به
اي كانت الحركة حائلة
التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه مبين للاول والحرف الساكن
كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره وادراج اي ادخال في الثاني حيث
يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصيرا حرفا
مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشددة وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد
واقصر من زمان الحرفين وبهذه المسامحة اخر هذا التعريف وعبر بقيل الا
انه يناسب معناه اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والاثبات
اي للادغام اي الادغام
والرفع المذكوران لا زمان له المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي
الذي وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة اي ينقص
حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة كبر وذكر ومد وشد على ما هو مذكور
اي المدغم والمدغم فيه
في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء اذ مع الادغام يرتفع
اللسان ارتفاعه واحدة وينقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت

في

٥١

في غيره كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا
لكثرة استعماله اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب
الضرب الاول منها ان يكونا اي الحرفان المجتمعان متحركين يجب فيه اي في الضرب
الاول في جميع الصور الادغام الا في الصور الالحاقيات نحو قردد فان الادغام
م
وهو المكان الغليظ المرتفع مد
فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام يخرج
عن كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا
والا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها
غير واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس ونحو قوله اظل في لزوم الالتباس
واما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف
التاء الثانية في مثل تتقلد وتتباعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم
امكان الادغام واما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث تخصم فلم يبق شيء
غير مذكور وهي مثل صكك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين
جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار
وطلل بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس
الصكك على تقدير الادغام بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ
سر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد بلفظ جد بالضم وهو
البئر في الطريق والطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر
ومدد بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في مثل رد بانه
من ردد بالفتح او من ردد بالضم وفي مثل فر بانه من فرر بالفتح او من
فرر بالكسر وفي مثل عض بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح
لان رد يعلم من يرد بضم العين ان اصله ردد بالفتح لان المضاعف

لا يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر في الاول
والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به وفر ايضا اي كرد يعلم من
يفر ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بالكسر فيهما وعض
ايضا يعلم من يعض ان اصله عضض بالكسر لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل
يفعل بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع ككدت تكاد
شاذ لا يعبؤ به ولا يدغم حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان
فيه وانه ليس من صور الاستثناء حيث لا يقع الضمة على الياء في يحيي اي في مضارعه
فان قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع
الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم حيي في بعضها اي بعض اللغات نظرا الى اجتماع المثلين
فان الميسور لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق
موجب الادغام وفي يحيي لما سبق الاعلال لم يبق موجب الادغام فقال في
كلتا اللغتين يحيي بلا ادغام وقيل في وجه عدم ادغام حيي الياء الاخيرة فيه
غير لازمة لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي اصله
يحيي بضم الياء الاخيرة فلما لم يكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان
فكيف يدغم و الضرب الثاني منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين
في كلمة المتماثلين في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة
اي من جهة الضرورة والاضطرار والحاق الضرورة لان الادغام في هذا الضرب
ضروري اذ لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو
الم اقل لكم ولم يوح خاتم بخلاف الضرب الاول فانه فلا يجب فيه في بعض الصور
بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب لوقوعه في
كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في حيي في بعض اللغات

نحو

نحو مد اصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب والحاق على وزن فعل
بسكون العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون
من الضرب الثاني اذ العبرة في الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال
للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الكثير ولذلك لا يبالون بالاشتباه
في الخط فيتركون الاعجام كثيرا والضرب الثالث منها ان يكون الحرف الثاني
منهما ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام فيه ممتنع لعدم
شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني
لا بد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث
لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع ساكنان اذ الثاني كان ساكنا فهذا
فتفر من ورطة هي في الاصل طين يقع فيه النعم ويقوم والمراد هنا المحذور
وهو ثقل المكرر ويقع في ورطة اخرى هي اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع
الادغام في الضرب الثالث لوجود الخفة التي هي الغرض من الادغام
بالساكن اي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام
وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوز والحذف اي حذف احد المتماثلين
في الضرب الثالث في بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين
استدراك من قوله ممتنع يعني ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مط
والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف
اما الاولى كما صرح به في الصحاح حيث قال في احسست حذفوا من السين
الاولى واختاره المصنف حيث قال في اقررن فحذفت الراء الاولى لانها التي
كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ
منها ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت

حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذف احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من
هذا ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا ان يكون الثاني
لام الفعل الذي هو محل التغيير بعارض ويترجح قلب الثانية في مثل تقضي نحو ظلت
اصله ظللت فيفعل به ما عملته من العمل كما جوز القلب اي قلب ثاني المتماثلين في نحو
تقضي البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه اي على الحذف
قراءة من قرأ وهم غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف ماخوذ من
القرار وهو مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى
اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض
الاصلي ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا حجر في النقل وهذا نظير قوله في
الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم تحذف لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها
لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار قرن
بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر
مثال الحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من
وقر يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذف الواو
طرد للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون
مما نحن فيه واما اذا قرأ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون
من اقرر بالمكان بفتح القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة
في اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف مستعمل
من باب ضرب ومستعمل ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار ففي
من باب ضرب كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة

الا ان يكون الثانية الخ

منقول نقل

جواب لما

جملة معترضة

الفتح

الفتح فهو من القرار لا غير فيكون اصله اي اصل قرن بالفتح اقررن بفتح
الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغنى عن الهمزة
ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا
اي امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه
اي سكون الحرف الثاني لازما غير عارض واذا كان عارضا نحو العارض
الذي للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام يجوز الادغام نظرا الى
ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن فيدغم فيه الاول وهذا
لغة بني تميم ويجوز عدمه اي عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك
الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو
الاقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام امر للمخاطب
ومد بالادغام امر له بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة
والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة ومد
بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر ومد بالضم للاتباع اي لاتباع
حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مضموم في الثلث لان الحركة
المنقولة اليه في الثلث هي الضمة ومن ثمه اي ولاجل ان الضم في مد للاتباع
لا يجوز فر بالضم اي بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح
لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا وهو ضم
العين بل الموجود هنا هو مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب يضرب
ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن ويمددن وممددن ومرددن
ونحو ليمددن ولم يمددن اي فيما اتصل به الضمير المرفوع لان سكون
الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو

اي المتحرك

ای ذکر قوله بعد حذفها وقوله واستغنى عن الهمزة وفيه ان المذكور هو الثاني فقط ودفع ذا بالطريق الصحيح فتدبر كذا قيل

اي السكون العارض للوقف كما اذا وقفت في مدد وقلت مدد يجب الادغام لان التقاء الساكنين مغتفر في الوقف

وانما فصلها بقوله نحو لكون سكون الثاني فيهما بعامل

في الصور المذكورة

كالجزء من الكلمة بخلاف امددو ليمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه
بسبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مرّ وفي نحو امددن
وليمددن ولم يمددن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير
سكوني امدد وامددن حركتا تاء رمتا ولام قولا وتقول في الامر من المضاعف
بالنون الثقيلة مدّنّ بفتح الدال اي امددانّ مدُّنّ بضمها وحذف الواو اكتفاء بالضم
مدِّنّ بكسرها وحذف الياء اكتفاء بالكسرة اي امددنانّ وتقول بالخفيفة مدّن
بضمها وحذف الواو ومدِّن بكسرها وحذف الياء واسم الفاعل منه مادّ اصله مادِد
ادغمت الاولى بعد سلب حركتها في الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود
الفاصل واسم الزمان واسم المكان ممدّ بفتح الميمين اصله ممدَد ادغمت الاولى
بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية واسم الالة مِمدّ بكسر الميم الاولى اصله مِمدَد
والمجهول من الماضي مُدّ اصله مُدِد ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها
ومن المضارع يُمدّ اصله يُمدَد نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية ويجوز
الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف
اتثد ذز سشص ضط ظوي وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت
هي اليها من مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقاربها
موافق لصفتها واورد على ترتيب اللف امثلتها فقال نحو اتخذ وهو
اي ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في التاء على غير
القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا
انما هي الياء الاصلية وهنا ليست الياء اصلية واما اذا كان من التخذ
من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر اصله ايتجر لانه من تجر من با

بفتح الدال مُدّنّ صح

نصر

نصر اي عمل التجارة فادغم التاء في التاء وجوبا ونحو اثّار بالثاء المثلثة اصله اثتار
لانه من ثار من باب نصر اي غضب القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو يعني
فلم يجوز فيه اتّار لان التاء والثاء من المهموسة وهي ما لا ينحصر ولا ينحبس
جري النفس مع تحركه وحروفها ستشحثك خصفه وما عداها مجهورية
وهي ما ينحصر جري النفس مع تحركه وخصفه اسم امراة والشحث الالحاح في
المسئلة ومعناه سيلح عليك هذه المراة فيكونان اي التاء والثاء من جنس واحد
نظرا الى المهموسة مع تقارب مخرجهما بخلاف استمع فانه وان كان السين والتاء
من المهموسة وتقارب مخرجهما الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب
التاء والثاء في المخرج فان بين مخرجي التاء والثاء مخرج حرفين هما الدال
الطاء وبين مخرجي التاء والسين مخارج ثلثة احرف هي الدال والطاء والثاء
ولذلك ثقل الجمع بين التاء والثاء في التلفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعتا
والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت صدق ما سمعت فارجع
الى وجدانك في اثّار واستمع وليس ايضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة
فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم تجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما
متحدان في الصورة فوجب فيه الادغام ويجوز كذلك الادغام بجعل التاء بنقطتين
ثاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير افصح لان الاول هو الذي يدغم
في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظ الاول فقدم الاول نظرا الى انه مثال لما
هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا
الى الاتحاد الصوري والاتحاد المهموسية وتقارب المخرج وتبعه المصنف وابن
الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات
وتبعه شارح الهادي ونحو اذّان اصله اذتان لانه من دان من باب ضرب

في تعريف المهموسة والمجهورة وحروفهما

وانما قال ظاهر لان اتاد بنقطتين مثال
ايضا لما هو بصدده الا انه باعتبار ان
اصله اثتاء ده

اي اخذ الذين لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال يريد لا يجوز فيه غير الادغام
وتخصيص الدال في الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء في
التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل المطلق وجوب الادغام وعدم
جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز
ان محط الفائدة في الكلام القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم
المخالفة وهنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام
في ادّان لانه اذا جعلت التاء دالا اي اذا لم يترك التاء على حالها لبعد من الدال
في المهموسية لان التاء مهموسة والدال مجهورة بينهما بعد في الصفة اي المهموسية
والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب
احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة اعني الدال قصدا
لنفي البعد والتنافر لقرب الدال من التاء في المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما
ولذلك قارب المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعا ووجد شرائط الادغام
من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون التاء تقديرا او بخلاف
وتد للالتباس والظاهر يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه
واعتبار القرب في الفرع المقلوب اعني التاء اولى لكن لما كان القرب باعتبار
المخرج وكان مخرج التاء مبدا المخرج النوعي الذي للتاء والدال والطاء جعله
اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد فلزم حرفان
من جنس واحد فيدغم اي يدغم احدهما في الآخر ويقع الادغام بينهما وجوبا
والحاصل ان في جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما لم يبقيا على حالهما
والآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعد من الدال في المهموسة علة للمعنى الاول وقوله
لقرب الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما تر نظيره في كلامه ونحو اذكر

بالذال

بالذال المعجمة والادغام اصلا اذ تكولانه من ذكر من باب نصر يجوز فيه اذكر بالدال
الغير المعجمة والادغام واذدكر بالفك لان الذال المعجمة من الحروف المجهورة
والتاء من المهموسية بينهما بعد في الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك
البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم يقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم قرب
المخرج بينهما كما جعل التاء دالا في ادّان للعلة المذكورة فيجوز لك الادغام بعد
الجعل المذكور نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في المجهورية وقوله بجعل الدال
ذالا او الذال دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اي عدم الادغام
نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اذ الذال غير الدال ذاتا ونحو ازدان اصله ازتان
لانه من زان من الزين مثل اذكر في جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد
بين الزاء والتاء في صفة المهموسية وصفة الصفير وفي جواز عدم الادغام ايضا
فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا ان الادغام في اذكر قوي فصيح بخلاف الادغام
في ازّان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان
في صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم يقلب التاء زاء ابتداء ولكن
لا يجوز الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما في المجهورية لان الزاء
اعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير اي حين جعل الزاء دالا وادغام
الدال في الدال كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة في عدم رعاية التناسب بين
الظرف والمظروف او لانه اي ازّان على تقدير ادغام الزاء في الدال يوازي ويلتبس
بادّان من الدين ونحو استمع اصله استمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب
التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة مع تقاربهما في المخرج ولكن لا يجوز
الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتّمع لعظم السين في امتداد الصوت فتعين
ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال استمع لعدم

[illegible]

الجنسية في الذات ونحو اشبه اصله اشتبه لانه من شبه مثل استمع في الاحكام
المذكورة ونحو اصطبر اصله اصتبر لانه من الصبر من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء
وقلب التاء اليه دون اصبر بابقاء التاء على حالها لان الصاد من المستعلية
المطبقة وحروفها اي حروف المستعلية اي الحروف التي هي المستعلية فالاضافة
بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليست منها صطضظ خغق
الاربعة الاولى وهي الصاد والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة اما الاستعلاء
فلارتفاع اللسان بها الى الحنك الاعلى وأما اطباقها فلانطباق اللسان معها على
الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان لان المستعلي والمطبق
في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعلٍ عنده اللسان والمطبق معناه مطبق الى
عنده اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل المشترك فيه مشترك والثلثة
بحروف الجامعة
الاخيرة اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء
الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص وذا التاء
عطف على الصاد من المنخفضة وهي ما لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند النطق
بها وهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا الحروف المستعلية قوله فجعل التاء
طاء حامل لمعنيين احدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلب التاء طاء كما ان
قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما اشرنا اليه ثم قوله للمباعدة بينهما اي
بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة
لان التاء حرف شديد والصاد رخو فيعسر الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول
وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد بين
الحرفين في صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة
وهو الطاء قصدا لازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد اللام في المطبق

اي دون فرد

هنا

[illegible]

هنا كالاعادة في نحت ادان لقرب المعطوف عليه هنا كما في ست اصله سدس
بدليل سديس واسداس فجعل السين دالا والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية
ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة هذا تنبيه في قلب حرف الى حرف للمباعدة
بين المقلوب وما يقاربه من وجه وللمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر
فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلان لا هذه
المباعدة لم يترك السين على حالها وقلبناه للمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك
الدال ايضا على حال للمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في الشدة
به اي بسدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت
في نحت ادان وقلب تاء للمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار ست ثم
يجوز لك الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية
اي في النسبة الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء
لعظم الصاد في امتداد الصوت اعني لا يقال اطبر ويجوز لك البيان نحو اصطبر
وهو الاكثر لعدم الجنسية في الذات بين الطاء والصاد وان اتحدا في الاستعلاء
والاطباق ونحو اضرب اصله اضترب لانه من ضرب الجرح ضربا وهو مثل اصطبر في الاحكام
وعليها اعني يجوز اضرب بادغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد واضطرب
بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد في الطاء ونحو اطلب اصله اطتلب
لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد
بعد قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء في صفة الهمس والانخفاض ولقرب التاء
من الطاء في المخرج ونحو اظلم اطلم اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام
بعد جعل التاء طاء للمباعدة بين الطاء والتاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء
في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساواة بينهما في العظم الصوتي ويجوز البيان

لزيادة صفة الضاد صح

بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الظاء والطاء في اللغات مثل اظلم بالمعجم واطلم
بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب فجعل الواو
تاء لمناسبة الجوار وكونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو اتزن وادغم التاء في التاء
اي جعل الواو تاء منه اصله اوتزن منه
وجوبا لانه اي الشأن ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة يصير ياء لكسرة
واو
ما قبلها فيلزم ح اي حين صارت ياء كون الفعل مرة يائيا في الماضي نحو ايتعد ومرة
اخرى واويا في المضارع نحو يوتعد وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذي
لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير
محظور كقيل ويقول وغزي ويغزو الا انهم لما امكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا
الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا قوله او يلزم توالي الكسرات كسرة
كالاختلاف الاصلي منه
الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم ح والظاهر ان يقول يلزم
بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما في التعليل ونحو
اتسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب
ان كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجوار ووقوعه في كلامهم كما يجيء ان شاء
الله تعالى قوله لعدم توالي الكسرات خصوصا في المصدر اي الايتسار ولم يدغم اي لم
يقع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما في اتسر لان الياء في ايتكل ليست بلازمة
يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم يعني يصير تلك الياء همزة اذا جعلته
اي ايتكل ثلاثيا لان اصله ائتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها ومن ثم اي ومن اجل لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام لا يدغم
حيي في بعض اللغة لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيوا
اصله حييوا منه
وتقلب تارة نحو يحيي كما مر قوله وادغام اتخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم من حيث
اصله يحيي منه
المعنى اي ومن اجل لزوم شرط في الادغام يعني ادغام اتخذ اذا كان اصله ائتخذ

عم

وقلبت

وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس ان لا يقلب اذ الياء غير لازمة
لانها تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن سؤال مقدر
وليس من ثمة ومن ثم توجيهه انتم قلتم ان الياء التي ليست بلازمة لا يدغم
والياء في ايتخذ غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا ايراد
ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها من حروف ث د ذ ز
س ص ض ط ظ بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها في المخارج ومباعدتها
عنها في الصفات فقلبوها الى مقاربها موافق لصفتها فاورد على ترتيب
المص
ذكر الحروف امثلتها قائلا نحو يقتل اصله يقتتل من القتل ادغمت اولى التائين
حال
بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين
المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال
لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير ابعث تلك في عدم
لزوم التاء بعده واذا لم يجب في افتعل ففي غيره اولى ويبدل اصله يبتدل
اذ لا تاثير بين التائين في غيره منه
من البدل قلبت التاء دالا ثم ادغم الدال في الدال ويعذر اصله يعتذر من
العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا وادغم الذال في الذال ويزع اصله ينزع
من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء ويبسم اصله
يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم ادغم السين في السين ويخصم اصله يختصم
من الخصومة قلبت التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد
وينضل اصله ينتضل من النضل وهو الرمي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا
ثم ادغم الضاد في الضاد ويلطم اصله يلتطم من اللطمة قلبت التاء طاء
ثم ادغم الطاء في الطاء وينظر اصله ينتظر من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء
ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز في ادغامهن اي الامثلة المذكورة

ثها في

نقلبوا بها في

ل

ثم في

الا الادغام بجعل التاء مثل العين وقوله لضعف استدعاء المؤخر مطلقا
من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اي لضعف استدعاء المقدم
الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذي هو العين مع
ان قياس الادغام ان يقلب الاول فامر جنس الثاني لان الاول هو الذي
يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه لان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير
الا اذا عرض عارض منع من هذا القياس منه اما في تاء الافتعال اذا وقع بعد
حروف تثدذزسصضطظ من كونها اصلية او زائدة في الصفة وعند
بعض الصرفيين لا يجيء هذا الادغام في الماضي اي في مواضع هذه الامثلة حتى
لا يلتبس بماضي التفعيل لان الشان عندهم اي عند هؤلاء البعض من الصرفيين
لو قصد هذا الادغام بنقل حركة التاء الى ما قبلها وحذف الهمزة المجتلبة
فيصير في اختصم مثل خصّم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم
يجيء الادغام في الماضي ايضا فيقال قتّل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع
واشار الى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي
وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خِصّم اصله اختصم لان الشان عندهم كسر الفاء
لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة
ولا التباس ح وعند بعضهم يجيء الماضي المدغم بالمجتلبة نحو اختصم بكسر الخاء
نظرا الى سكون اصله اي اصل الخاء في اختصم والى ان الحركة العارضة في حكم
المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس ايضا واما في خَصّم
بفتح الخاء فلم يجيء اخصّم بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة
الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا تحتاج الى المجتلبة
بخلاف كسرة الخاء في خِصّم فانها من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز

اختصاما

الى التغيير الاستبعاد عادة

الثاني

لعدم الاحتياج الى الهمزة

او يعرف من ذلك التقييد بكسر الفاء منه

او يعرف بالمجتلبة وكسر الفاء منه

٥٩

اختصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهي عارضة ويجوز في
مستقبله اي مستقبل اختصم مدغما كسر الفاء وفتحها كما جاز في الماضي نحو
يخصّم فان من قال في الماضي خصّم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخصّم بفتحها
ايضا ومن قال خِصّم او اخِصّم بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول في مستقبله
يخِصّم بكسر الخاء ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع اي لاتباع الميم
في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند من كسرها فيه نحو
مخُصّم بحركات الخاء ويجيء مصدره اي اختصم مدغما خِصّاما بكسر الخاء
اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او لنقل كسرة
التاء الى الخاء ويجيء مصدره خَصّاما بفتح الخاء ان اعتبرت ان حركة الصاد
المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال اذا اعتبرت اشارة الى ان الاتباع
ههنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخُصّم ويجيء مصدره اخصاما بالمجتلبة
بكسر الخاء وفتحها اعتبارا لسكون الاصل كما ذكرنا في اختصم هذا على تقدير
فتحها للخفة او للاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة
فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرها منقولة من
التاء فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا في اختصم ويدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها
جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف تثدذزسصضطظ
وانما لم يذكر هذا القيد اعني ما يقاربها لظهوره لان تعلم وتقاتل لا يصح ادغامه كما
في باب الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تثدذزسصضطظ لمقاربتها
لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات نحو اطّهر بتشديد الطاء والهاء
اصله تطهر قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء
واثّاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت

اي الاتباع منه

كالماضي منه

نحو كه خ

اي الاحتياج الى المجتلبة منه

اي حين كان فتحها للخفة او للاتباع وكان كسرها لالتقاء الساكنين منه

ها خ

اطهر اصلنده تطهر ایدی تفعلك تاسندن صكرا
طی واقع اولدی قاعده در كه تفعلك تاسندن
تای ظجیه قلب ایدرلر ادغام ایچون برنجی قلب ایدرك
اندی ساكن اولدی ثلث اولسون ایچون
اوننه همزه وصل مكسوره كتوردكر
اطهر اولدی

الهمزة وادّداء واطّهر واذّكر لان اثّقل واصّدق وازّين واسّمع واضّرع وفي غير
الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما تجاورها اما لاتحاد المخرج او لقربه
واما في الضاد فبعد قلب التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق ولا بد عن تاء
استفعل في ما بعدها في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ومن شرائط الادغام
تحرك الثاني ولا بد عن التاء ايضا فيما بعدها في نحو استد ان اصله استدين لسكون
الدال تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اي استفعل للتخفيف في بعض المواضع
نحو اِسطاع بكسر الهمزة اصله اِستَطَاعَ يَسْطيعُ اصله يستطيع كما مرّ في ظلت
من ان احدى اللامين حذفت للتخفيف واذا قلت اَسطاع بفتح الهمزة يُسطيع
بضم الياء يكون السين زائدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطّردت
في استفعل وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اَطَاعَ يُطيع ليكون
جبرًا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلهما اَطْوَعَ يُطْوِعُ هذا على قول سيبويه
واما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع لان اصل عنده
اِستَطَاعَ حذفت التاء استثقالا فعنده يَسْتطيعُ بالفتح وانما كان السين
زائدًا على قول سيبويه لان اصله اَطَاعَ كالهاء اي كزيادة الهاء في اَهْرَاقَ
اِذ اصلهُ اَرَاقَ زيدت الهاء على غير القياس الباب الثالث في المهموز لم يعرفه
اما لانفهامه من تعريف الصحيح او لان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على
المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم تجر فيها ما جرى في حروف العلة في
الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولا يقال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح
لما تر لصيرورة همزته اي همزة المهموز حرف علة في التليين اي في ازالة
شدتها كآمن واُومن وايمان وهو يجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء
نحو اخذ وسمي القطع ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين

لانقطاع في

نحو

نحو سئل وسمي النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام
نحو قرأ وسمي الهمزة ايضا وذلك ظ وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في جميع
الاحكام الا في حكم انها تخفف اذا لم تكن مبتدأ بها كما يجيء ان شاء الله
تعالى بالقلب وجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها
كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة
لحركة الهمزة نفسها ولهذا يكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجيء
ان شاء الله تعالى وغيره حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها
وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سُئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين
ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة يُنحى بها نحو الساكن
ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فلا يقع في اول الكلمة واما وجه
تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها
التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة
تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف
مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب
بها بغير عوض الا ان المصنف قدم القلب لكون القلب بين بين والحذف الاول من طرف
التخفيف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما
تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور
لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن
الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بشيء يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية
القلب عند وجود شرطه يعني ان كان حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف يوافق
الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما يوافقانهما اللين

مطلب
بين بين المشهور وغير المشهور

اي عدم تخفيف الهمزة وابقاؤها على حالها منه

ذهاب خ

اي بين بين وبين الحذف
لان القلب بين الابقاء وبين الاذهاب
فكان القلب في الوسط بوجود وخط
من الطرفين منه

فيما كان في اخر الكلمة [illegible]
بان يوضع في الصدر
لما اغلب الاشباه

عن حركة الساكن اي طبيعة لضعفه واستدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة
وهو حركة ما قبلها قلبها الي ما تجانسه ويوافقه اذ لا شك ان كل حركة
تستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو اشبعت تلك الحركة تولد منها
ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء
بئر والثاني من تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة
كانت ومتحركا ما قبلها باي حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب
لان الهمزة ليست ساكنة حتي تلين بطبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها
ولا للحذف اذ لا يبقي من آثارها وعوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها
متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تثبت اي بعد تحركها وتحرك
ما قبلها تثبت الهمزة علي تخفيفها بين بين في كل الاحوال لا تطاوع الحذف
والقلب لقوة عريكتها اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف
فاحوال الهمزة ح مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة
نحو سأل ولؤم وسئم ورؤس وجؤن وسئل ومستهزئين ومستهزءون
ففي هذه الاحوال كلها يجب الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما
قبلها مكسورا او مضموما فانها لا يجب ح بل تجعل واوا ان كان ما قبلها
مضموما او تجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان ما قبلها
مكسورا اصله مئر وجون فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة
كالسكون في اللين والضعف فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون
فان قيل لم لا يقلب الهمزة في سأل الفا وهمزته اي همزة سأل مفتوحة ضعيفة
لينة قلنا فتحته اي فتحة همزة سأل حال الحذف المضاف صادفت قوية بفتحة ما قبلها
لان الشيء يتقوي بجنسه ونحو لا هناك المرتع في لا هناك يقلب الهمزة الفا مع كونها

طبيعتها ع

واو او ياء ع

[illegible]

وكون

٦٠

وكون ما قبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بمسلمة
البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري
جمع بغل
حين ولي علي العراق بعد عبد الملك ومسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء
في بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اي بعد الظهر ظرف راحت فارعي
امر من الرعي لجماعة المخاطبين فزارة منادي حذف حرف النداء اسم قبيلة
المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان ابن السلطان فر وترك
الملك لكم فاغتنموا به لا يوجد لكم فيه ولا تتمتع به والثالث من تلك الطرق وهو الحذف
يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع الحذف ابتداء
بل تلين الهمزة بسبب حركتها فيه اي فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها
اولا اي قبل الحذف ليكون التخفيف علي التدريج للين عريكتها بمجاورة الساكن
في الجملة قبل ذلك التليين فان الصحبة مؤثرة تنقاد للتليين والتفرد فيها ثم تحذف
اي الهمزة
الهمزة لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والآخر الساكن الذي قبلها وانما تعين
الحذف ح لانه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتي تقلب بما يوافقها ولا لبين
بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف
مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطي حركتها
لما قبلها ابقاء لاثرها وانما لم تحذف الهمزة مع حركتها الا انه يؤدي ذلك الي
الاخلال باسقاط حرف مع حركة مجانا من غير حاجة تضطر الي ذلك ووجدت
في كلام بعض الاباء الشرح بتقديم حذف الهمزة علي نقل حركتها كما فعل المص
وفي كلام بعضهم الشرح بتقديم النقل علي الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه
ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين في كلمة واحدة
في كلمة الهمزة
نحو شيء اصله شيئ وسوء اصله سوء ولم يورد مثالهما اكتفاء بمثله لان الواو

لانه اذا لم تحذف الهمزة لا تحتاج الي ابقاء الاثر

اي مثال الواو والياء الاصليتين
في كلمة الهمزة ثابتة

والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحرف الصحيح او اكتفاءً بجيلٍ وحوبةٍ
من حيث ان الواو والياء لما زيدتا للمعنى فكانهما اصليتان او اكتفاءً بأبُوَ بوب
وابتغي مرة فانه لما خففت في كلمتين يعني كلمة اولى واما الحمر فلما كان فيه طريقان
بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة او مزيدتين للمعنى اي الالحاق فان نظرهم
لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق
وما يتعلق بمعنى غير اللفظ كالياء في خطية فانها للفاعلية والواو في مقروءة فانها للمفعولية
والياء في أُنَيْبِس فانها للتصغير فليس بمعنى معتد به عندهم ولا يتبادر من لفظ المعنى عند
الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم يقيدوا بكونها للمعنى مع انها زائدة لمعنى
نحو مسلة اصله مسئلة نقلت الهمزة بسلب حركتها الى اللام ثم حذفت ثم اعطي حركتها للسين
الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وملك اصله ملأك مشتق من الألوكة وهي الرسالة وانما
قال من الالوكة اشارة الى ان اصل ملأك مألك فقدمت اللام فصار ملأك فخففت
الهمزة كما في مسلة وقيل ملك ويقال في الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف
في التمثيل في الحرف الصحيح بما اذا كان في كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة
وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك والاحمر اي الاحمر خففت همزته على طريق
تخفيفها فتحركت لام التعريف اجرى لهم في الف اللام طريقان احدهما انه يجوز فيه
الحمر بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح
في غير كلمة الهمزة وهذا هو القياس لان الالف اي همزة الوصل كانت لاجل سكون
اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة اليه فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما
انه يجوز فيه لحمر بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار
بالعارض كما في اخشَم وجيَل اصله جيأل زيد الياء للالحاق بجعفر فصار جيأل
فخففت الهمزة على طريقة وحوبة اصله حوأبة زيدت الواو للالحاق بجعفرة فصار

أُنَيْبِس

حوأبة

61

جوأبة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها وابو بوب اصله ابو ابوب فلما كان الواو
الاصلي في غير كلمة الهمزة وابتغي مرة اصله وابتغ امره فيما كان الياء الاصلي في غير
كلمة الهمزة فان ياء الضمير كاحد حروف الكلمة كما عرفت ولهذا يقال ابتغي كلمة واحدة
للواحدة الحاضرة
خففت الهمزة على طريق تخفيفها او يجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه
الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر في الواو والياء
الاصليتين او مزيدتين للمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل شيء وسوء لحوقها
اي حروف العلة بان كانت اصلية او في حكمها وطرو الحركة لانها نقلت اليها
من الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها اي الهمزة المتحركة حرف لين او حرف
علة ساكنا حال مزيد لغير الالحاق نظر الى ذلك الحرف فان كان ياء او واوا
مزيدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة لانها في مقابلة
فانه ياء رجيل ثابت كالف رجال
الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء
قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا قلبت واوا ثم ادغم الاول الذي هو
ما قبلها في آخره اي ثاني ذلك الاول هو ما قبلها عن الذي هو مقلوب من
حرف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها
كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين
للمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التي هي الواو والياء المزيدتان
المدتان وما يشبه المدة يفضي الى الحمل الضعيف اي ايقاع الحمل الذي هو
الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق
فلم يكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا جعلها بين بين لان همزة
اي على قياس طريق التخفيف بالحذف
بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان
ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة جزئياتها فقال ادغم

نحو خطية اصلها خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة ومقروة لان الواو فيه مدة زائدة
وافيس اصله افيئس تصغير افؤس جمع فاس لان الياء فيه ليست للمدة وكلاهما
هذا شانه مطلب وتدغم لحكم القاعدة المذكورة فيهما تقلب وتدغم فان قلت
يلزم تحميل الضعيف ايضا اي كما في النقل في الادغام وهو اي ذلك الضعيف في
الادغام الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذي هو في
المثالين وفي النقل الياء الاولى والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو
الثانية اصلية اي مبدلة من حرف اصلي فلا يكون ضعيف كياء جيل اي كما لا يكون
ياء جيل ضعيف بسبب زيادتها المعنى وكذا او جوبة هذا اذا كان ما قبل الهمزة
حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا جعل الالف هو الهمزة بين بين
المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعين بين بين في هذه
الصورة لان الالف لا تحمل الحركة حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا يقبل
الادغام ايضا حتى تقلب الفا ويدغم الالف في الالف فتعين بين بين نحو سائل في
الهمزة الاصلية وقائل في المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة واذا اجتمع
الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل
الوجوب للمجانسة نحو آخذ للتفضيل اصله ءاخذ كافعل وآدم للصفة المشبهة اصله ءادم
كاسم فالزائدة هي الاولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق
الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا وبقاء الالف لفظا ابدا بقوله الا في ايمة فان
اصلها ائممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال
بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس فصار آممة كما جعلت في آخذ
وبعد ما تم امر الاعلال قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها
اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغمة ولم تحرك

الالف

الالف للالتباس بآمة بضم الهمزة والتشديد وآمة بفتحها والتخفيف ثم جعلت
الالف ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم تجعل واوا
للثقل فصار ايمة بالياء وبعضهم فرقوا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة
ثم طلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها هي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين
اما لعروض حركتها واما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين
وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما ذكره المص اقرب الى القياس
وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد
الادغام ولا تحتاج الى قلبها ياء دفعا وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين
المحققتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز لم لا تجوز
في آمة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا
قلنا الالف في آمة ليست بمدة لان المدة هي الالف الغير المقلوبة من شيء او المقلوبة
من واو او ياء والالف في آمة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حده
الاستفهام للانكار اي لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين
المجتمعتين في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها
نحو ايسر اصله ءِئسر من الاسر واذا كانت اوليهما مضمومة تقلب الثانية
الساكنة واوا للمناسبة نحو اوتر اصله ءُءتر من الاثر وهو الاختيار واما
كل وخذ ومر شاذ لان اصلها اءكل اءخذ اءمر والقياس المذكور
يقتضي ان تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا
الهمزة منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة
الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاولين
واجب وفي الثالث جائز لعدم بلوغه مبلغ الاوليين في كثرة الاستعمال الله

مطلب
متى يكون الالف مدة

اي خذ وكل

نفسه وامر اهلك بالصلوة الاية نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادها في الحذف
اي الثلاثة
الغير القياسي عند حذف الهمزة منه وهذا اي تخفيف الهمزة الثانية الساكنة
من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما اذا كانتا اي الهمزتان
في كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام اثني عشر اذ لا مجال
لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة
اي وان اعتبر سكون الثانية
من اثني عشر يكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق
بذكر لفظ احد بعد جاء ويؤمر ومن تلقاء ولم يؤمر والاربعة الاخرى منها يكون
اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة
المذكورة والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق
ذلك بذكر اولئك بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التخفيف ان تخفف الثانية
عند الخليل لان الثقل انما حصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقا
انما حصل من اجتماعهما فعلى ايهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم ابدلوا من
اول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوان اصلهما دنار ودوان وكان ذلك
التخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان كون اجتماعهما عارضا هون امر
اي ابقاءهما على حالهما من غير تخفيف بوجه ما
الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف
كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص احديهما
مع ان عبارة عن الهمزتين
بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه
قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها لا الاجتماع
في كلمة ففي نحو جاء احمد تجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا
اجتمعتا في كلمة ولم تكسر الثانية او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم اصله اءادم
في جمع آدم واويدم تصغير آدم اصله ءأيدم والثاني ان تخففا معا على

اي جاء ويؤمر ومن تلقاء ولم يؤمر

ما

ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففي مثل جاء احمد تجعلان بين بين
لان الهمزة المنفردة اذا كان ما قبلها الفا نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا
نحو سأل تجعل بين بين وان لم يكن متفقتين في الحركة خففت ايتهما شئت
على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي نحو جاء ادريس
تجعلان بين بين وفي مثل يدرء احد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا
لجوزن وعلى هذا القياس وعند بعض العرب تقحم بينهما الف للفصل حرصا منهم
على اثبات الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف في الخط
كراهة اجتماع الفات ثلث ولا يرد اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر كلمة
نحو جاء احمد بل انما يرد اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي الرمة
فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم اصله
اانت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول
الآخر حزق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر آاياه يعنون ام قردا الحزق
الغليظ القصير الذي يقارب الخطو ابدوا اظهروا الفكاهة المزاح يعني هو
قصير غليظ يتبعه القرد حيث لو تمازح القوم بذكر القرد لظن ان القوم يعنون
به نفسه ثم منهم من حقق بعد اقحام الالف ومنهم من خفف ولا تخفف الهمزة
في اول الكلمة اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت لجعلت
بين بين اذ هو الاصل فيه كما تقرر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع
الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل امتنع الباقي عليه وايضا ليس قبلها
حرف حتى يتصور الحذف او القلب بشيء مع ان الهمزة المبتدأة بها لا يكون مستثقلة
لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة ناس للاستغناء لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف
في ناس اسم جمع للانسان اذ لم يثبت فعال في ابنية الجموع اذ اصله اناس بالهمزة

المبتدأ بها خ

ناس

في اصل الجلالة

في الاوايل بهود انسان واناس واناسي وانسي شاذ عن القياس المذكور وكذلك
اي كناس في تخفيف الهمزة في الاوايل على غير القياس ايضا منكرا كما اختاره القاضي فحذفوا
الهمزة منه حذفا غير قياسي فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة
ولذلك قيل في ندائه يا الله وانما اختص القطع بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض
ولا يلاحظ معها شايبة تعريف اصلا وحذرا من اجتماع اداتين للتعريف واما في غير
النداء فيجري الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله معرفا كما اختاره
وهو التعريف فتوصلا همزته
صاحب الكشاف وابو البقاء فحذف الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف
وانما قال لزوم لان حرف التعريف
فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله وهذا
مخ فان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ
اي حذف الهمزة في الالاه
الحذف الغير القياسي لا حذف الهمزة مع حركتها ولم ينقل الى شيء فيكون ذكر هذا
القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا في الهمزة المبتداء بها من غير ان يتصل
اي الله الاله معرفا
بها كلمة اخرى فيعود ذلك في الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول
فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة في
كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها
اي حركة الهمزة حال
وذلك يوجب اجتماع المثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل
عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بعيد عن القياس لان الهمزة
في تقدير الثبوت كان ذلك من خواص هذا الاسم عبارة عن ذات يستحيل ان يسماه
غير الموجود اذ هو لا يوجد الاخر كما ان التفخيم من خواصه وفي عبارة صاحب
عطف على قوله وهذا صريح الخ
الكشاف بعد على ان الحذف ابتداءا من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة
ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابو علي حيث قال همزة اله حذف حذفا من غير
القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت

كان موجودا قبل حذف الهمزة اذ اصله الالاه

الى مثل ما جعل بعد هذا الهمزة الى ما قبلها وهو اللام الاولى

وماكان

مطلب
في كون الجلالة علما للفظة الله

وماكان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ح ويمنع التعويض ايضا
للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه اذا كان حذف الهمزة على القياس
يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول
على غير القياس يكون الثاني على القياس فهذا الكلام لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين
الاسم والمسمى حيث كان للحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وطور القياس كما حذف
الهمزة في يرى تشبيه الجلالة بيرى انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما
الجلالة علم لفظة الله
قبلها لا في الادغام ويقصد بهذا التشبيه ربط تحت يرى بما تقدم اصله يراي فنقلب
المثل
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم نقل الهمزة بسلب حركتها فاجتمع ثلث سواكن
الواو والهمزة والالف فحذفت الهمزة واعطي حركتها للراء فصار يرى وهذا التخفيف
اي تخفيف الهمزة بالحذف واجب في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت
والدهر اعصر ۔ ومن يتمل العيش يرأى ويسمع ۔ بقول اخبرني ماذا رأيت من العجايب
والغرايب في الدهر الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا يرى
ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز هذا التخفيف في رأى لعدم سكون ما قبل
الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله ۔ صاح هل ريت او سمعت براع ۔ رد في الضرع
اي يا صاحبي
ما قرى في الحلاب ۔ توجب تحق واستقر الحلاب المحلب بقول الغانث لا يتدارك
الشاعر
دون اخواتها من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال
مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل المستقبل في يرى دون اخواتها ومن ثم اي
واجل لزوم وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع الشرايط الثلثة المذكورة لا يجب
ان يقال ينى بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول ولا يقال يسل
في يسأل لفقدان الشرط الثاني ولا يقال مرى في مرأى لفقدان الشرط
الثالث ويقول في الحاق الضماير بالماضي رأى رأيا رأوا الى آخره رأت

يرده اوچ شرطك اجتماعى
تخفيفك وجوبنه شرط
اولديغى اجلدندر

وانا وانتن لح واعلال الياء سيجيء في باب الناقص ان شاء الله تعالى واما ذكر قلب ياء
يرأي الفا هنا فلذكره في التثنية على صورة لفظ يري المستقبل عند لحاق الضمائر به
يري يريان يرون تري تريان يرين تري تريان ترون ترين اري نري ولما كان في
صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة اورده هنا على التمام بخلاف الماضي وحكم يرون
في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يري ولكن حذف الهمزة في يرون لاجتماع الساكنين
بواو الجمع لان اصل يرأيون قلبت الياء الفا كما في يري فالتقى ساكنان الالف المقلوبة
من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرأون ثم خففت الهمزة كما في يري
وحرك الياء في يريان بعد عود الف يري في التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان
حذف احدهما للالتباس مع ان الحركة عليه ثقيلة لطرو الحركة فيه كالمعدوم فلم يثقل
عليه واختير الفتح لان الالف لابد ان يكون ما قبله مفتوحا ولا يقلب الياء الفا بعدما
تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم الوقوع في المحذور الذي فر منه
اعني التقاء الساكنين لانه اذا قلبت الياء الفا يجتمع الساكنان الف التثنية والالف
المقلوبة من الياء ثم تحذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس يريان
دون الف التثنية لكونه ضميرا
بالواحد في اللفظ فحذف النون في مثل لن يريا اي عند دخول الناصب فلا يلتبس يري
بلن يري بالواحد اي فيلتبس بيري لان نون التثنية تسقط بالناصب فيقول في يريان
عند دخول لن لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وقيل لن يري لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف
وانما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان الف التثنية يكتب
بالالف بخلاف الف المفرد المقلوبة من الياء فانه يكتب بالياء واصل ترين للواحدة
المخاطبة ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت في يري فصار تريين
ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف

وكون حذف الالف الذي في يرون

لاجتماع

لاجتماع الساكنين فصار ترين ولكن لم يقولوا حذف كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين
لكن ما ذكره المصنف اولى لانه ترجح في التخفيف وسوى بينه اي بين ترين للواحدة
لان الالف اخف من الياء
المخاطبة في اللفظ وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفين
بحذف العين واللام ووزن الجمع تفعلن بحذف العين فقط كما اكتفي في ترمين بالفرق
التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها كما سيجيء ان شاء الله تعالى في باب الناقص
ان ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هنا ك
ان شاء الله تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين في حالة دخول حرف الشرط
عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون التي للاعراب علامة
للجزم وكسرت ياء التانيث يعني انه لما لحق النون الثقيلة باخر ترين بعد دخول
حرف الشرط عليه اعني اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان
احدهما ياء الضمير والثاني اول نون الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين
اذ لم يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة
اذ لا يمكن ح
فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر لكونه يطرد في جميع نونات التاكيد
فان نونات التاكيد يكون ما قبلهن مكسورا في الواحدة المخاطبة لاجل ياء الضمير
فابقي على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم تحذف الياء
كسر الياء ايضا طردا للباب لان الياء يصير ما قبل نون التاكيد نحو اما ترين
كما كسر ياء التانيث في اخشين اصله اخشي فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان
كسر الياء ليطرد ونحن تمامه في باب اللفيف الامر الحاضر من ترأى ر ريا روا ري
ريا رين ولا تجعل الياء الفا في ريا ولئن لم يلتبس اذا جعلت الفا وحذفت لاجتماع
الساكنين بتعالي بريان وتجوز اي يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب في رهاء
الوقف عند الوقف نحو ره اصله ارأي فحذفت همزته اي العين كما حذفت في يري ثم حذفت

مطلب
في ان الجواز يستعمل في الوجوب

الياء لاجل السكون اي العلامة الوقف ثم استغني عن همزة الوصل ثم المعوض السكن
لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء للوقف او الوقف علي المتحرك ان لم يسكن
نحو رَه وتقول في رَ واخواته بالنون الثقيلة رين ريان رون رين ريان رينان
بفتح الياء في رين اي اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال
نون التاكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث يكون السكون الجزمي ولا جزم في وسط
الكلمة اذ لا اعراب في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اختص بالفعل
صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصارا كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف
لاجل السكون او نقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فان الحق نون التاكيد
او لو بقي المحذوف في محل السكون فاداء
باخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الاخر
محلا للسكون فكذا اذا الحقت باخر الناقص جيء بما هو بمنزلة الحركة اعني اللام لانعدام
السكون وكون الاخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين لذلك ولم تحذف واو الجمع
في رَوُنّ لعدم ضمة ما قبلها ولو حذفت لم يبق شيء يدل عليها ايضا وذلك
لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ اصله ريوا فاسكنت
الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي رَوا فلما الحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف
شيء منهما لما ذكرنا في اما ترين فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو اعيدت
اللام وقيل رَيُونّ اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين
بسكون الياء وضم الواو
بخلاف اغزُنّ فان واو الجمع حذف فيه لان ضمة الزاء تدل علي الواو المحذوفة
ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزُوُنّ نحو انصُرُنّ لزم اسكان الواو
لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان علي حده الا ان الكلمة ثقلت و
استطالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزِنّ
وكذلك ارمُنّ وارمِنّ وتقول في رَ واخواته بالنون الخفيفة رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ

الياء ف

واحكامها

واحكامها كاحكام الثقيلة اسم الفاعل من يري راء الي اخره علي وزن فاع اصله
رائي اعل كاعلال رام ولا تحذف همزته اي همزة راء لما اي للوجه الذي
نجيء في اسم المفعول منه وقيل لا تحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا يقبل
اي من يري منه
الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان تنقل حركتها الي
ما قبلها كما مر ولكن يجوز ذلك ان يجعل همزته بين بين المشهور كما جعلتها بين
اي الهمزة منه
بين في سائل وقائل كما تري علي هذا اي علي يري في تخفيف الهمزة باب الافعال
من الرؤية لكون ما استعمل منه الروءية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان نحو ارَي
اصلها ارأي او مضارعا نحو يُري اصله يُرأي او امرا نحو ارِ اصله ارءِ او فاعلا
او مفعولا نحو مُرٍ ومُري اصلهما مُرئي ومُرأي او مصدرا نحو اراءة اصله اِرءاي علي وزن
افعال انقلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار اراءا لان الواو والياء
اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة يقلبان الفا اما لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف
الزائدة
العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف
اي الياء الزائدة
منزلة الفتحة لزيادتها عليه وانها جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها
اي حروف العلة
بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما لتحريك الاولى لئلا يعود المحذوف
او ح
مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة واما اذا لم يكونا
اي الواو والياء
الالف
بعد الف زائدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعتلان لئلا يتوالي في
الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو زاي وثاي من زَوَيتُ وثويتُ
الا ان عينهما اعتلتا وسلمت لاماهما وكان الاصل ان يعتل اللام ويصح العين لكنهما
حال بعتلة
لحقا في الشذوذ بالزاية والغاية ثم تنقل حركة الهمزة التي هي العين الي الراء في اراءة وحذفت
كما في الفعل فصار اراة ثم عوض تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في
اقامة فصار اراءة ويجوز اراء بلا تعويض لان ما حذف منه كان محذوفا من فعله

فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة وتجوز ارائة بالياء ايضا نظرا الى
انها لم يقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على
قلب الياء او بسبب ان الياء لازمة كسقاية فان تاء التانيث يعتد بها ح بخلاف ما اذا
كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بنّاءة فانه يقال للمذكر بنّاء ومن قلب نظرا الى ان
التاء ككلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يرى مرئي الخ اى جريان مرئي الخ
اصله مرءوي فاعل كما اي كالاعلال الذي وقع في مهدي كما مر في المعتلات ولا يجوز حذف
همزته لان وجوب حذف الهمزة في فعلها غير قياسي كما مر حيث قال وهذا التخفيف
واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما يصار اليها
اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لا يتعداه كما
تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما ولذا حذفت
الهمزة وجوبا في نحو مُرِيٍّ يعني في غير الفعل اصله مُرْئِيٌّ اسم مفعول من باب الافعال مع ان
وجوب الحذف في فعله غير قياسي بل لكثرة الاستعمال مستتبع اي نحو مري بخلاف
مرئي فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهو اي ذلك المستتبع الكثير اري يري
واخواتهما اي الامر والنهي والموضع من الثلاثي مرأى والآلة مرأى واذا حذف الهمزة
في هذه الاشياء اي المفعول والموضع والآلة دون الفاعل للوجه الثاني يجوز الحذف بالقياس
الى نظائرها من المضارع والامر والنهي الآن اي حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورة غير
مستعمل اي غير واقع في كلامهم المجهول يُرَى على الاصل يُرْأَى على الحذف اصله يُرْأَى الى
آخرهما المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب من باب نصر نحو اخذ يأخذ ومن باب ضرب
نحو ادب يأدب من المأدبة بمعنى الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن ومن باب
فتح نحو اهب يأهب ومن باب علم يعلم نحو ادج يأدج ومن باب حسن نحو اسل يأسل
ولا يجيء من فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجيء من ثلاثة ابواب من باب فتح

الحذف في اصول الفقه

بمعنى استغنى

الياء همزة فارائة

فائدة مهمة

اجتمعت الواو والياء
والسابقة منهما ساكنة
قلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء ثم كسر
ما قبل الياء وهو الميم
لتصح الياء كما ان [illegible]
[illegible]
كما ذكرنا

لان ما قبلها الف والالف لا يقبل الحركة

يقال ادب اذا صنع طعاما شرح

نحو

نحو وأى يئي ومن باب علم نحو يئس ييأس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء
من غيرها والمهموز اللام يجيء من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنأ ومن باب
فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جرؤ يجرؤ
ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع انما هو لخفة عينه
ماضيه واما تقديم مثال باب نصر على مثال ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب
نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال اعني اخذ
ولا يجيء من المضاعف الا مهموز الفاء نحو أنّ يئنّ اينانا كل ذلك بالاستقراء والسماع
ولا يقع الهمزة موضع حرف العلة والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز
قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام
والانتقاد الحكم وما تفرع عليه ضروري لا حاجة الى تعليمه ومن ثم اي ومن اجل عدم
وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام نحو وأد من باب
ضرب ووجأ من باب فتح ويسمى باسمها فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام
ولا يجيء في الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو آن من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز
الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجيء في الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو أبى ورأى
ولا يجيء في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى من باب ضرب ولا يجيء في المقرون
الا مهموز الفاء نحو أوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال كونها في اول الكلمة
على صورة الالف في كل الاحوال اي سواء كانت مفتوحة نحو أخ او مضمومة نحو أُم
او مكسورة نحو إبل وسواء كانت اصلية نحو إبل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء
كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانما اختير الالف فان الالف تشارك
الهمزة في المخرج وهي اخف حروف اللين فابدلوا الهمزة الفا في الخط للتخفيف لان التخفيف
كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر

من الجرأة وهو الشجاعة

الود هو بالفارسية [illegible]

لوجاء مزيد من السكين

من اوى فلان اذا التجأ

تنبيه في خط الكتابة الهمزة وما احكامها

التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة

مزال الهمزة لا تخفف في الاول لكن امكن تخفيفها خطا تخففوا لان ما لا يُدرَكُ
كلُّه لا يُترَكُ كلُّه وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف
فلا يرد ان الالف لا يقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورتها في الاول الذي هو محل
الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو رأس
ولؤم وذئب للمشاكلة اي لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها
واذا كانت الهمزة المتوسط متحركة سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا يكتب على وفق
حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو يسأل ويلؤم ويئم ونحو سأل ولؤم وسئم
والمثال لم يورد امثلة المتحرك الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها
بعض الهمزة
ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويسم او الادغام كشي ومنهم من يحذف
المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو ساءل
من باب المفاعلة
ومنهم من يحذفها في الجميع وزاد بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها
فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤنة ومير على طريق تخفيفهما اذ الاصل ان يكون الكتابة
على طرز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها لما
اي نحو بعد
ان يعتبره ليشمل نحو جؤن ومير الا انه عدل عنه الى ما في الكتاب ليشمل الساكن
ما قبلها وحكم نحو جؤن ومير قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين
اتفاقا
في تخفيف الهمزة من حكم اخواتهما واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة
يكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان
الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ
وطرؤ ودفئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها
نحو لم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ فاولى ان يكتب على وفق حركة ما قبلها واذا
كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا يكتب تلك الهمزة على صورة شيء لا على

حركة

[illegible]

[illegible]

حركة نفسها المطرد حركتها ولا على حركة ما قبلها العروض عدم حركة ما قبلها نحو خبء
ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل احد
حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة للهمزة واما
دة لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتتلفظ واما في كتابة نحو البطوء والوطيء
والمجيء بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة
الخط الباب الرابع في المعتل قدمه ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة
ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين
اي مما يكون حرف العلة فيه غير متعدد منه
لتقدم الفاء على العين ويقال للمعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية
مثل الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه معتل بوصف الاضافة الى الفاء لان حرف العلة
لما كانت في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يجب
الاطراد في التسمية ويقال له مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم
الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا
صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزمه كونه مثلا في تحمل الحركات كوعد ووعد وقيل
اي مثل الصحيح في الصحة
المناسب مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد من يعد وذر من
تذر فوزن عد بوزن جزء مواد ناله في الوزن وهو اي المثال يجي من خمسة ابواب
مفعول ذر منه
باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب
ووجه يوجه وومق يمق ولا يجي المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستقراء الا
وجد يجد كائنا في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو في يجد اصله
يوجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضمة ما بعدها وقيل هذه اي يجد بالضم لغة ضعيفة
لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد في الحذف يعني ان الحذف في
يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة

مطلب الباب الرابع في المثال

فائدة

شكل الهمزة هو شكل احد حروف
اللين خطا واما المكتوب في خبء الخ

في المثال خ ظ

اي يلزم كون ماضيه مثل الصحيح في الصحة
كونه مثلا في تحمل الحركات فالضمير المنصوب
في يلزمه يرجع الى الحكم تدبر

لحكم الصحيح في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد
ووعِد ووَقَر من الوقر وهو تثقيل الاذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود
في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وقَوِر اعلى انه متعد
ويَنَع ويَنِع ولم يورد من اليائي الا مثالا واحدا تنبيها على نظائره نحو ومَق
ووَمِق ويَسَر ويَسِر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان
الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم
على التكلم اذ لم يوجد فتور وعي في التكلم بعد فلا احتاج الى التخفيف والتسهيل
وقيل انما لا يعلان في الاول اذ الاعلال مصدر المجهول اي كون الحرف معلا قد يكون
بالسكون او بالقلب اي بانقلاب الحرف العلة او بالحذف اي بكونه محذوفا وثلاثتها
لا يمكن اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اي كالسكون
القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احتراز عن بعض حروف الابدال يكون حروف العلة
يعني الالف والباء زائدة في المقلوب للتاكيد والمقام يقتضيه وحرف العلة اي الالف
لا يكون الا ساكنا فيلزم الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اي فللزوم
نقصانه من القدر الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في الزوائد منه ولئلا يلزم
ذلك النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول لا يعوض اي لا يقع التعويض بالتاء
في الاول ولا في الآخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس الماضي
بالمستقبل بالتعويض في الاول نحو تَعَدَ والمصدر بالتعويض في الآخر نحو عِدَةٌ في
نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثم اي من اجل عدم التعويض
بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو
المحذوفة في العدة بل ادخلت في الآخر لان اصل عدة وِعْدٌ بكسر الواو فنقلت كسرة
الواو الى العين لثقلها عليها مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء

او قوته
ضعف منه
هنوز
اي الواو والياء منه
اي الاتباع
م

مطلب
فتجدد قوة المتكلم عند الابتداء

[illegible]

[illegible]

عوضا

٦٩

اي لعلة منه

عوضا عنها وقيل اصلها وِعْدَة حذفت الواو لما ذكر ولزم تاء التانيث
كالعوض من المحذوفة فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم تحذف من
نحو الوَعْد لعدم الكسرة ولا من نحو الوِصال لعدم اعتلال فعله نحو يُواصِل
للالتباس اي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل وتجويز ادخال التاء في الاول عطف
على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من الوكل وهو تفويض الامر الى الغير اصل الو
لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان وعند سيبويه
يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك
عِدَ الامر الذي وعدوا بحذف التاء من عد الامر اذ اصله عدة الامر يقول ان ثم
الذين اخلفوا ما وعدوا لان التعويض من الامور الجائزة عنده لا من الامور
الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف
التاء في حال من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف
العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة
فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اي مقام
التاء فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول
الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو حال الاضافة
ودعواه مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اي مثل حكم العدة حكم الاقامة
اصلها اِقْوَام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين
على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الآخر كما في العدة
وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما كالاجابة والاستجابة ومن ثم اي ومن اجل ان حكمها
حكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة للاضافة كما
حذفت في عد الامر وقول الفراء في الحاق الضمائر وعدم وعد الى آخره وتجويز اي تجويز

اي لم
كسر الواو واعلال فعله منه

تكلان
كالغفران منه

سواء كان في حال الاضافة او غيرها منه

اي عند سيبويه رحمه الله عليه منه

م

وهي الثانية الزائدة عند الخليل
والاولى التي هي عين عند الاخفش منه

وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس واحد فيستقل فيجب
الادغام المستقبل يعد لح اصله يوعد بدليل الرجوع في ماضيه هي حروف مضارعة
والفاء في الماضي ولو فوجب ان يعتبر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان
يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني اليا
الي الضمة التقديرية اي الواو ومن الضمة التقديرية الي الكسرة التحقيقية التي هي كسرة
العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يُوعِدُ لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها
فلذلك ثبت في احدهما وسقطت في الآخر وهذا الثقل وان لزم من اجتماع هذه
الامور الثلثة الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو وتعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا
توالي الكسرات الا انه اهون من فساد حذف الآخرين ومن ثم اي ومن اجل ثقل
هذا الخروج لا تجي لغة على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة
الي الضمة وفُعِل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الي الكسرة ولهذا جعلوا احسن الابنية
في الفعل المبني غير ملحق كمائة الاجبك بكسر الفاء وضم العين وحذف على العكس فلما
استثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذف الواو في يَعِدُ واخواته ايضا
اي كيعِدُ وان لم يوجد العلة المذكورة في يَعِدُ فيها للمشاكلة والمراد الباب وحذف
الواو في مثل يضع ويقع ويسع ويدع ويطأ لان اصل يوضع بكسر العين وكذا
اصل امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا
الي حروف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون فتح العين مقاومة لثقلته الا انه يرد
عليه انه لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل
يعود بمثل يسع فان ماضيه وسِع مكسور العين فلِمَ حكم بانه في الاصل يفعِل بكسر
العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال المحذوفة الواو ومفتوحة العين
فذكروا ذلك التاويل لئلا يلزم منه خرم قاعدتهم والاحسن لهم بذلك وكذا جميع

العلل

العلل المذكورة في هذا الفن فانها امنا اسباب تذكر بعد الوقوع والاصل هو
السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة ولا تحذف الواو في يُوجَدُ
لان اصله يا وعد فلم يوجد [illegible] الموجبة للحذف وانما كانت الضمة المقدرة
[illegible] سقوط الواو مع انها لم تكن [illegible] قبل الياء والواو في يُوسِرُ على
[illegible] سقوط الواو في الثاني الخروج بالخروج من الضمة الي الكسرة فلم يترك
الاصل ولان الواو تقوت بضم ما قبلها فتقوت على الثبات الا انه يعد الخ
وانما لم يذكر حذف الواو في الامر [illegible] المضارع فيعلم حكمه من حكمه ولانه
ماخوذ من تعد بلا واو [illegible] الواو المفعول موعود بسلامتها
والموضع موعد بسلامة الواو على مفعِل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد اصله
موعد على وزن مِفعَل بكسر الميم وفتح العين [illegible] لسكونها وانكسار ما قبلها
ما قبلها [illegible] ادهم اي الصرفيون يقلبونها اي الواو ياء بالحاجز المانع في الحو قنية
اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة
وبغير الحاجز اي في موعد يكونون اي الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز اي
بالطريق الاولي واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم
بان قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها وبعضهم عدم كتابة همزة خبء
بالالف وبوء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين رح عن ابن القطاع
ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى
هذين القولين لا استشهاد في قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري لما كان كون
ياء قنية مقلوبة من الواو وان هذا القلب على القياس تبعا المص في ذلك واعلم
ما ذهب اليه الزمخشري والمص اظهر اذ رد على ابن الحاجب جواز الامالة
في [illegible] وعدم جوازها في عبا ورد على المنقول عن ابن القطاع لمجيء

عليك هذا الفن متناسبات تذكر بعد الوقوع

وحاصل الجوابين ان المانع من السقوط ليس الضمة المقدرة
وحدها بل هي مع بقاء الخروج من الضمة
الي الكسرة وتقوي الواو بضمة ما قبلها وليس
في يوسر شيء من هذين منه رحمه الله

اي فهم ملتبسين بغير الحاجز بكونهم
اقلب فهم بسرا طيب وطيبا فافهم

اي في كون الياء مقلوبة عن الواو على القياس منه
وعدم جواز نحو بفتح ما قبل الالف نحو الكسرة

قيت فيه لا يمنع من استعمال قنوت فيه بالقلب ايضا الباب الخامس في الاجوف
اي معتل العين قدم على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير في الاخبار على
ثلثة احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة على الاربعة ولان
بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له اي يسمى باسم الاجوف اجوف
لخلو جوفه اي ما هو كالاجوف اي عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه
ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم في الثلاثي المجرد وسع
عنو بذي الثلثة بتعاود ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبر في صيرورته
على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا ان
الصرفيين يسمونه الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا
المتصل فكان حرفا من حروفه وهو اي الاجوف يجيء من ثلثة ابواب باستقراء من باب
نصر نحو قال يقول ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما
باب حسب فلم يجيء منه الا طايح يطوح ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيين اصلا اصابنا
هنا ملا قوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا
شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله فلا يكون التقدير في حق باب
الاعلال اصلا امثلنا ولا لجميع انواع الاعلال لخروجه عن صلة الشمول الدلالة صلة
عليها واما صفة بعد صفة لاصلا نخرج اي نحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة
بالاعلال منه اي من ذلك الاصل وهو اي ذلك الاصل قولهم ان الاعلال في حرف العلة
حال كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى يدخل في ستة
عشر وجها واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان
يتصور في ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حروف العلة التي هي غير الفاء
الابتدائي اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اي

اي المعتل العين ح

مطلب
انهم يسمون نحو قلت الفعل الماضي
للمتكلم مع كونه جملة من الفعل الماضي
وفاعله

كما

كما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور في حروف العلة من الحركات الثلث
والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي هي احوال حروف العلة من الحركات الثلث والسكون
في الاربعة الثانية التي هي احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى
تحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها اي قبلها ان كان
ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة
منها حاصل اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع
احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع وخوف وطول ولا نقل الصورة
الاولى هي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف
العلة اذا سكنت اي وجدت على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها
في جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اعني الحركة فان الحركة
بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف
مد ممنوع بالاتفاق واما الابتداء بالساكن الصامت اعني غير حرف المد فقد جوزه قوم
ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء
بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان
تقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان تقدم الحركة على الحرف والا لزم الابتدا
بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ونحو موسر اصله ميسر
قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اي الا وقت انفتاح ما قبلها فانه لا يجعل
من جنس حركة ما قبلها حينئذ لخفة الفتحة والسكون يعني ان القلب انما هو للتخفيف
واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فالخفة حاصلة فلا احتياج الى
القلب عند بعضهم ويجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة
التخفيف وقد جاء بنت اليك فتقبل تأبي ضمت اليك فتقبل صاحبي اي توبتي

فائدة
لفظة فوقها تستعمل في معنى
لفظة قبلها تجوزا

الحرف في الحقيقة. اتيان بعض بلا فصل
ببعض الواو وهو على اخوية بالحركة
اذا بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها
يتوهم انها معها لا بعد فاذا سبقها
صادف حرف متوقفا فهم

ومن قوله عليه الصلوة والسلام من اجيب كوبيناه
لم يكن بعد العراك كوبته فافهم

وصومني ذكر الواحدي في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس
رضي الله عنه هي لغة الحارث وهي قبيلة من اليمن ويعلم نحو اغزيت اصله اي الياء واو
ساكن اذ اصله اغزوت قلبت الواو ياء ولكن كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا
تبعا ليغزي كما نجي ان شاء الله تعالى واطراد الباب كيكرم وتكرم ونكرم تبعا لاكرم
وكقيام تبعا لقام واطراد الباب لا يقتضي اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر في
اول الكتاب ونحو كينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه ماخوذ من الكون
مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت كذلك
لا تعل لان اصله اي اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت
الواو والياء سبقت احديهما بالسكون وقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء فصار
كينونة كما ادغمت في ميت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء كما مر ثم ادغمت الياء
في الياء فصار ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل لانها لما تقلبت بالقلب
من الواو انسهم هذا التغيير عن التغيير الثاني بالحذف لان التغيير يونسهم بالتغيير فصار
كينونة كما خففت تلك الياء في ميت الا انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة
حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا في ميت لعدم هذه العلة والحاصل ان كينونة
مغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال البصريون
منهم الخليل انه مغير عن كيونونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قول رجز يعود الوصل
كينونة ووجود فيعلول كخيتعور وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب
قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور وقال اي قال
الكوفيون اصلها اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرجوجة وهي الطبيعة
ثم فتح الكاف اي غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند البصريين حتى
لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب

مطلب
التانيث يورث ثقلا في الكلمة
لانه عارض والعارض ثقل على الاصل

صدره
يا ليت اني ضمنا سفينة

[illegible]

والقيلولة

والقيلولة مصدر قال يقيل اذ لو بقي على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي ثم جعلت الواو في الواويات ياء تبعا لليائيات
ولم يعكس لكثرتها اي اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى
من التثقيل وقوله رجز لا يصير الخ وقوله تبعا لليائيات اشارة الى ترجيح ما قيل من ان
الامر في هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه
ومن ثم اشارة الى ما تقدم قوله لكثرتها الا اليائي ولاجل ذلك الواويات غير الكينونة
والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة
مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جني في الثلثة الاخيرة اي فيما كان
ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول
سكن حرف العلة اولا للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله لاستدعاء الفتحة
الالف اشارة الى المقتضي وقوله وليس عن تكلة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا
الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذا كن اي حروف
العلة في فعل لثقله او في اسم على وزن فعل لشبهه بالفعل والى الثاني بقوله اذا كان
وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة
فلا احتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون
اذ لا يبقى في الفتحة قوة الاستدعاء والواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا
كان لان الحالية في معنى الظرف فيجوز عطفه عليه فيكون تقديره اذا كن في فعل وقت
كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وحال
عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم
ضم حروف العلة في مضارع فعل اي ماضيه حرف العلة وحال عدم تركه اعلال
حروف العلة للدلالة على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي ولا يوجد

لا يجيء من الواو باب ح

ودبيع الا ان الشرائط لم يوجد فيه فلذلك لم يعل

مطلب
الحال في معنى الظرف فيجوز عطفه عليه

في معنى الكلمة اضطراب وتحركا اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معنا ٤
والى الخامس بقوله ولا تجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة
الشرط
والى السادس بقوله لا يلزم منه حروف العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو
الشرط
الماضي اذ هو مرفوض والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت
الشرط
الغرض على تقدير الاعلال لما كان الاصل في هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق
بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس حروف العلة او حركة ما قبلها
وهو الشرط الثالث وهو الشرط الثاني وهو الخامس والسادس
او اعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل
وهو الشرط الرابع وهو السابع
بواقي الشروط فروعه الظرفا او حالا ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة
نفس حروف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها
مقدم على حال غيره وايضا مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدول
بحسب اللفظ الا ان المراد منه التحصيل على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على
الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها
ولاشك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاربعة الاولى على الثلثة الاخيرة
لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب
الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني
وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد
في غيره وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم
اخذ
وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه مناسبا لكون الحركة لازمة
غير عارضة وتفنن بالعدول الى المضارع والحال في غير الشرطين الاولين تنبيها
التي هي قيد العاملة
على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة و
بمعنى الصفة
بنفس الحرف الذي فرض ورود الاعلال عليهما والتعلق بغيرها ومن ثم اي ومن اجل

ان

[illegible]

نكتة
دفع الضرر مقدم
على جلب المنفعة

ان الثلثة الاخيرة تعل اذا تحقق جملة الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصل قول
وطول ان اصله قول وطول اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرائط المذكورة فيهما
اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والانسب ان يوخر
شرط
قوله ويعل مثل دياد مع سائره الى قوله للمتابعة عن جميع ما لا يعل في حرف العلة لانتفاء
شرط لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط شرط الا
انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة لما تقدم في تحقق الاعلال
واصل دياد دواد واعل تبعا للواحد يعني دار وهو قد اعل كما مر ويعل مثل قيام
اصله قوام تبعا للفعل اعني قام وهو قد اعل كما مر ويعل مثل سياط اصله سواط
تبعا للواو واحده وهو سوط وانما قال تبعا للواو واحده ولم يقل تبعا للواحد
كما قال في دياد لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب ان واو وهي اي واو
سوط وان لم تعل الا انها مشابهة بالمعتد في كونها ميتة اي ساكنة والواو
فواعل فكان سوطا قد اعل لمشابهته بما اعل اعني تعل هذه الاشياء التي هي دياد
وقيام وسياط وان لم يكن افعالا ولا على وزن افعال وحده الوزن نظرا الى المعنى
والا فلا تظاهر ان يقول ولا على وزن افعالها
اذ معنى قوله لا على وزن افعال ولا على وزن فعل يعل للمتابعة لتلك الاشياء التي هي
دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء التي اعلت بالتبعية وان لم يكن من
الثلثة الاخيرة التي استثنى ابن جني في اعلالها الشرائط المذكورة الا انها
اي بيع وخوف وطول
لما ناسبتها في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها قوله ولا يعل عطف
على قوله يعل في قوله ومن ثم يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما
تعل اذا وجدت الشرائط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع الحائك والخونة
اي بوكوجي
جمع الخائن وحيدى وهو الحمار الذي يميل عن ظله لنشاط وصورى اسم ماء بقرب
من حاد بمعنى مال
المدينة لانتفاء الشرط الاول فيهما وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول اعني كون حرف

العلة في افعال فقط ولذلك لم يتعوض المعول واما انتفاء الامر الثاني اعني كونه في اسم علي وزن
فعل منقوض بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التانيث وهي التاء في الاولين والالف
في الاخيرين وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء حتى يدل على ان هذه الاشياء علي الاصل
اي الحركة والحوزة
اي حيدي وصوري
اي علي ان اصل حيدي ياء واصل عين واو ولو اعللن لم يعلم ايهما واوي وايهما
يائي ومن ثم لا يعل نحو دعو القوم لطرو حركته بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني
اعني عدم عروض حركة حروف العلة ومن ثم لا يعل نحو عَوِرَ واجتوروا لان حركة العين
بمعنى تجاوروا من الجوار يقال تجاوروا القوم
في عَوِرَ وحركة التاء في اجتوروا في حكم السكون لان العين والتاء في حكم الساكن
اي العين في عور في حكم عين اعورّ لانه بمعناه والتاء في اجتوروا في حكم الف تجاوروا لانه
بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وانما حمل الثلاثي
هنا علي المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعلّ وافعالّ بدليل اختصاصهما
بهما والبواقي محذوفات منهما فلا تعل كما لا تعل الاصل وهذا عكس ساير الابواب فان في
ساير الابواب يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يلتفت الي عدم اعلال
الاصل الذي هو افعلّ وافعالّ فاعلّ المجرد فقال عاد يعاد قال قائلهم وسائلة لتظهر
اي لم ينظر
العيب عني اعادت عينه ام لم تعادا فالهمزة في اعاد للاستفهام والالف في
اي الشاعر
تعادا مبدلة من نون التاكيد المخففة اصل تعادن قال في الاقليد لقوله اعارت
اسم كتاب
وجيد عندي وهو اسناد الفعل الي العين بخلاف قولهم عَوِرَ الرجل فالفعل مسند الي
الرجل لا الي جزء منه ولا شك ان العيب المضاف الي الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الي
الجزء فلما انتقصت رتبة العيب ساغ ان لا يلتفت اليه في كونه عيبا حتى كان عاد ليس
من افعال العيوب فلذلك اعل وانما لم يعل اعورّ لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل
الواو وشرط قلبها الفا ان يكون متحركة وما قبلها مفتوحا ومحمولا علي ما كان ما
قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك اذ لا شيء تحمل هو عليه اذ هو اصل
اي اعوَرّ

عَوِدَ

مطلب
الاصل في الالوان والعيوب افعلّ
وافعالّ والمجرد هنا يتبع المزيد
في عدم الاعلال علي عكس سائر
الابواب

عَوِدَ كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث
قال ولم يعل باب اعوارّ واسوادّ للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال
هذا الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال في الفاتحة اعورّ لسكون ما قبلها
اللهم الا ان يقال انه نظر الي ان عَوِرَ ثلاثي واعوارّ سداسي فالثلاثي اصل للسداسي
ابن الحاجب
ولم ينظر الي استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الي جانب اللفظ دون جانب
المعنى نظرا الي انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعلّ ان يكون ما قبل
الواو في اعوَرّ في حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب في الاستغناء الا انه لم يعل
لئلا يلتبس بمضارع فاعل ولم يعل تجاوروا لعدم الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل
ما تحمل هو عليه اذ لم تجيء تجاوروا من الجوار مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو
اعتبر فتحة الجيم في تجاوروا بناء علي ان الساكن ليس بحاجز وقلب الواو الفا لوجد حذف
احدى الالفين لتجاوروا الساكن فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف ومن ثم لا يعل
نحو الحيوان حيث يدل حركته على اضطراب معناه لان في معناه اضطرابا وحركة فلم
يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة ولخروجه عن وزن
الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكر المص لان
مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشروط السبع والموتان
محمول عليه اي علي الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب
لانه نقيضه والنقيض يحمل علي النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان
له وجه الا انه اراد التنبيه علي انه كما ان الاعلال يكون بالبعيد والحمل علي ما يناسبه
كما في دياور وعزور يكون عدم الاعلال ايضا بالبعيد والحمل علي ما ينافيه قصد رعاية
صنعة الطباق ومن ثم لا يعل نحو طوي حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل
طوي يطوي اذا اصله طوى قلبت الياء الفا فلم يقلب الواو لانتفاء الشرط الخامس

الحيوان

الموتان

وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال فيه لم يعكس لان الاعلال بالاخر اولى
ولم يعل طوى بالالف نحو اعلم اي على طوى في عدم اعلال الواو وان لم يجتمع فيه
اعلالان ولا يعل نحو حيي بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع
اي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه
يعني اذا قلبت العين من حيي الفا وقلت حاى يجيء مستقبله يحاي يعني وجب
القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف ومن ثم لا يعل نحو القود و
الصيد حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك الشرط
للدلالة على الاصل يعني لو قلب واو القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوي او يائي
اي ترك الاعلال
وكذا الصور الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنة اذا كان ما قبلها
اي ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو مُيْسِر وبُيِعَ ويغزو
ولن يدعو يجعل حرف العلة في الصورة الاولى اعني نحو ميسر واوا لضمة ما قبلها
ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف العلة في الصورة الثانية اعني نحو بيع يسكن
اي ياء
للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم ثم يجعل واوا لضمة ما قبلها ولين
عريكة الساكن فصار بُوعَ وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اي الياء
او ياء
اي ياء
في الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل في
اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح فصار بِيعَ وهذه افصح وحروف العلة يسكن
في الصورة الثالثة اعني يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو
ولا يعل حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال
التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثم اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل غُيَبَة بضم
حال
الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب ولا نُوَمَة بضم النون وفتح الواو مبالغة
نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى عن تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها

اي

اي ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو مِوْزان وداعِوَة
ورَضِيُوا ولن تَرْمِيِين وفي الصورة الاولى اعني مِوْزان يجعل حرف العلة وهي
الواو ياء لما مر من ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي
الصورة الثانية وهي نحو داعِوة يجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها
ولين عريكة الفتحة لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يعل مثل دِوَل وكذا مع انه من
الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل لخفتها لبعدها
من الفعل الثقيل الا اذا كان اسم منها على وزن الفعل فيعل نحو دِوَل وهو اي الدِوَل
ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة الثالثة وهي نحو
رضِيُوا اسكن حرف العلة للخفة لثقل الضمة على الياء ثم حذف حرف العلة لاجتماع
الساكنين ثم يضم ما قبل واو الجمع لصيانتها عن التغيير فصار رَضُوا والصورة
الرابعة وهي نحو ترميين مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال اي تسكن الياء من
ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر
وجها كائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه
كالواو الاولى في مودم
مع حركات حرف العلة نحو يَخْوَفُ ويَبْيِعُ ويَقْوُلُ تنقل حركاتهن اي حركات حرف العلة
في هذه الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها حروف تتولد من الحركات وقوة
الحرف الصحيح ولكن يجعل حرف العلة في يخوف الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو
اليه ولين عريكة الساكن العارض سكونه والحاق العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف
كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا تحصل الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال
بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة
والسكون الاصلي وفرد يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو اَعْيُن جمع عَيْن
واَدْوُد جمع دُود واَثْوُب ثَوْب مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس

واما قبله الساكن يكون حرفا صحيحا بشرط ما
هو في حكمه كالواو الاولى في تودم فكان
مثاله [illegible] يكيد يكره في توم
[illegible] لزوم الاعلال في الاعلال
واما قوله في الحرف الصحيح
بناء على الغالب

في كيفية انقسام الاحاد الي الاحاد

لان لفظ نحو يشعر بالمطابقة

كالنحو منه

بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا
انقسم الآحاد الي الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال
مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل اعِينُ التبس بتكلم
مضارع ان يعين بمعنى اصابة العين وكذا لو اعل ادوُرٌ بنقل الحركة وقيل
ادُوْرُ التبس بتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدوَلٍ مع انه من تلك الصورة
حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قوَّم مع انه من الوجوه الثلثة حتى
لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصل قوّم قوْوَم فلو نقلت حركة الواو الثانية الي الاولى
لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب
الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها حركة لازمة غير عارضة اذ
معنى عروض الحركة ان لا يكون ثابتة متقررة ويكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف
بها كحركة الواو في دعوُ القوم اذ لو قلت دعوْ ازيدا او وقفت على دعوا وابتدأت
القوم لم يثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها
وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة فكانها اصلية
غير عارضة ولذا جاز خِصِّم بالمجتلبة مع كسر الخاء ولم يجز اِخَصَّم مع المجتلبة و
فتح الخاء كما مر وانما لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى
لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوى
ولا يعل نحو الرمي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف الساكن في آخر المعرب
بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الي الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب
لفتح ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسر ولا موجب
لتغييره وابقي الياء على حال الموافقة حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء
واوا وابدلت ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن في الاحوال كلها

وهو النهر الصغير

اي كالواو الثانية

فان الاعلال الثاني لو وقع لم يلزم من الاعلال الاول بل لو لم يقع الاعلال الاول لوجد موجب الاعلال الثاني ايضا

بلا ضرورة

بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلث
وقوي عليها كما حصل اذا اسكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله متحرك و
بخلاف نحو تخوّف اذ لم يلزم من الاعلال محذور ولا يعل نحو تقويم وتبيان
ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير
الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محذور في نفسه ومع ذلك يستلزم
محذورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف
احد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر
في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين
في الصورة او ببناء ما سمي فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصورة واما في مقوال
ومخياط فلم يدر امفعل هو ام مفعال واما مقول ومخيط فلم يعلا مع انهما مع
الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه منقوص من المقوال ومن
المخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط نقصا فلا يعل مقول تبعا للمقوال ولا المخيط تبعا له
اي للمخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل والقلب الاصل اقوام مع حصول اجتماع
الساكنين فيها اذا اعلت كما اعلت اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا
لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي ابيح ضرورة التبعية محذور اجتماع الساكنين
مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان
قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل
قوله اي القائل قولهم قوّم معمول القول استتباع قام للتقويم اي ابطل قوّم ان
يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال
لقوة قوّم في الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس قام في الاخوة مع
التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام

في بعض المذكورات

وان كان يفرق بينهما بضم التاء

في المضارع ونحوها في المصدر

مفعول

واما في غير الوقف فلا يلتبس الا في الصورة فقط اذ يفرق بينهما بالتنوين وعدمه

وان كان يفرق بينهما بكسرة الاول ونحوها فافهم

وان كان يفرق بينهما بكسرة التاء ونحوها

الاقامة

حاله

اشار بهذا التفسير الي ان الاستتباع مصدر مضاف الي فاعله وذكر المفعول متروك تقديره فيما بين الشارحين

اعلم ان الاستتباع في قول استتباع قام مصدر مضاف الي المفعول وذكر الفاعل متروك اي استتباع التقويم اياه حق بابنا

فاعل يستدعي مفعول

اي لفظ

قام تقويم

هذا جواب دخل مقدر وهو ان يقال لم لا تجوز ان يتقوى قام في استتباع
التقويم باقام فانه اذا اعل مثل قام والجواب انه اقام وان اعل مثل قام الا انه
اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتداد باعلاله فكان
اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام فلا يصلح ان يكون مقويا
لقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما قوله
نقل الجو واغيلت المرأة اي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل
واستحوذ اي غلب مع انها من الوجوه الثلثة حتى يدل على الاصالة واوي
اويائي ونقول في الحاق الضمائر قال قالا قالوا الخ قالت قالتا قلن الخ واصل
بالاجوف الواوي
قال قول كنصر بجعل الواو الفا لما اي كالجعل الذي مر في الثلثة الاخيرة من الاربعة
الاولى من خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن
كنصرن فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن
ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة ولا يضم الفاء وهو الخاء في خفن لتلك
الدلالة لان الاصل في النقل اي فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها اي ان يفعل
على الواو المحذوفة
ذلك اي نقل حركة الواو الى ما قبلها دالا عليها لا احذفها والاتيان بحركة اخرى
من خارج لتلك الدلالة لسهولتها اي سهولة حركة الواو في النقل اذ لا شك ان
نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل اي نقل حركة الواو
في قلن لانه يلزم فتح المفتوح لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا
وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يكن الاصل فيه اتي بحركة من خارج لتلك
اي فتح المفتوح
اي تحصيل الحاصل
الدلالة ولا يفرق بينه اي بين قلن في جمع المونث من الماضي وبين جمع المونث
في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي الاشتراك الغير
القصدي فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما

قف
نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم

و

ويكتفون بالفرق التقديري وهنا الفرق التقديري حاصل اذ اصل قلن
ماضيا قولن كنصرن واصله امرا اقولن كما انهم لم يعتبروا الاشتراك
حال
الضمني في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كاشتراك
قلن واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اذ اصل معلوما بيعن
اي كقلن
بفتح الباء والياء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك
بين الماضي وبين الامر في مثل قلن من غرة الواضع اي من غفلته عن الوضع
اي تنبهه
الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذاك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع
الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك
وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غيره تعالى كما هو مذهب
البهشمية فيكون السبب في وقوع المشترك في اللغة هو الغرة واما على
اي حين اذا كان الواضع غير الله تعالى
اي الطائفة المنسوبة الى ابي هاشم
تقدير ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعري فلا يستقيم وعلى
هذا فسبب وقوع المشترك الابتلاء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدي
اي ابتلاء الناس
اي على ان يكون الواضع هو الله تعالى
من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب في فعل الاثنين والجماعة
من الامر والماضي في تفعل نحو تكسر تكسرا تكسروا في الامر وتكسر تكسرا
تكسروا في الماضي وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد تباعدا
تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا وماضيا ولا يفرق
بعد الاعلال بين فعلن بضم العين وفعلن بفتحها نحو طلن اصل طولن وقلن
اصل قولن لان الثاني يعلم من الطويل ولم يعل لانه ليس على وزن فعل ان
اصل طلن طولن بضم العين لا طولن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة
يجيء من فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما
جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول

غفلة الواضع

مطلب
واضع اللغة هو الله تعالى او غيره

بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خِفْنَ وبِعْنَ من مستقبلهما اعني
يعلم من يخاف ويبيع ان اصل خِفْنَ خَوِفْنَ بالكسر لان باب فَعَلَ يَفْعَلُ
بفتح العين فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس في خِفْنَ
حرف منهما عينا او لاما فلا يظن انه من فَعَلَ بالفتح ولم يجيء فَعُلَ بالضم يفعَلُ
بالفتح فعلم ان اصل خوفن بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن
لان الاجوف اليائي لا يجيء من فَعِلَ يفعِلُ بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا فعُل بالضم
يفعِلُ بالكسر فتعين ان اصل بيعن بفتح الياء المستقبل من قال يقول الى
آخره اي يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين
تقولان تقلن اقول نقول اصل يقول يَقْوُلُ كينصر واعلاله مر وهو ان حركة حرف
العلة اعطيت الى ما قبلها فحذف الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها في يقلن
اصل يَقْوُلْنَ لاجتماع الساكنين الامر قُلْ الخ اي قولا قولوا قولي قولا قلن اصل
اُقْوُلْ كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف لما مر في يقول ثم حذفت الواو لاجتماع
الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها لحركة ما قبلها
فتقدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو اعني اجتماع الساكنين
مقدم على سبب حذف الالف اعني عدم الاحتياج اليها لان سبب اجتماع الساكنين
وهو اخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها اعني اعطاء الحركة
الى القاف ضرورة ولو منع التقدم الزماني فلا مجال لمنع التقدم الذاتي وايضا
دفع بقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف وتحذف الواو في
قل الحق وان لم تجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان يقول
قول الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وهو لام التعريف في الحق فيكون
حرف العلة في قل الحق في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين

[illegible]

[illegible]

تقديرا

تقديرا فحذف الواو ولو فيه بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخلتين
فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم تحذف الواو اي بمنزلة الداخليتين ولذلك
قال وهو بمنزلة الداخلي والمراد بالداخليين للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة
وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون الف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من ان
الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلي فتعرض
له بقوله وهو اي نون التاكيد بمنزلة الداخلي لانه تحقق معنى الفعلية لان التاكيد
في الحوادث يكون ومن ثم اي ومن اجل انه بمنزلة الداخلي جعلوا معه آخر المضارع
مبنيا آخر هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار آخره
وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه
في آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها
فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب وتحذف الالف في دعتا اصل دعوتا قلبت الواو
الفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء دعتا بالف الفاعل
الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان
تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف
اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعني
ان الحركة والمتحرك كليهما عارضان في دعتا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة
وان كانت عارضة في قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة
بعروضها فلم يكن في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد المشددة
قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قلنان وتقول بالخفيفة
قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل الخ اي
قائلان قائلون قُوَّالٌ وقُوَّلٌ وقَالَةٌ قائلةٌ قائلتان قائلات وقوائل اصله

التاكيد يكون في الحوادث

قادِلُ كناءٍ فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساءٍ اصل
كساوٌ من الكِسْوَةِ وجعلوا ابدال الفا لوقوعه في الطرف وعدم اعتدادهم
بالالف حاجزا فصار كانّ الواو ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقي الفان فكرهوا حذف احديهما
او تحرك الاولي لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون
ما قبل آخره نظيره من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير قفا والممدود اسم معتل اللام
يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذفت
احدي الالفين في كساء او حركت الاولي لم يعلم ان ما قبل آخره الف في الاصل
ام لا وهذا اصح عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدي الالفين
ولا تحريك الاولي جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمزة
لقربها من الالف ولا اعتداد بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجزة مانعة
حصينة محكمة فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الفان وهو التقاء الساكنين
ولا يمكن اسقاط الالف الاولي لو قيل قال اي اسم الفاعل يلتبس بالماضي ولا يمكن في
الاعراب فارقا لان يرد فيه الوقف وكذلك اي كالالف الاولي الالف الثانية في عدم
امكان سقوطها لالتباس بالماضي تحركت الاخيرة فصارت همزة ولم تحرك
الاولي لئلا يلزم تغير العلامة اذ هي علامة لاسم الفاعل او حملا علي كساءٍ
نَقْطُ هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدي
حروف كل كلمة منها منقوطة والاخري غير منقوطة في نحو ناثل جشة الى يديه
شاعَ خطأً وحكي انّ ابا علي الفارسي دخل علي واحد من المتسمين بالعلم فاذا
بين يديه جزء فيه مكتوب قائلٌ منقوطا بنقطتين من تحت فقال ابو علي هذا

اسم كتاب للحريري

ثم حرك الاولي كساء لئلا يعود الممدود مقصورا كما مر

مطلب
في تعريف المقصور والممدود

مطلب
بالالف [illegible]

مطلب
نقط همزة مثل قائل من تحتها
بنقطتين خطاء

حكاية
في خطاء نقط تلك الهمزة

خطأ

خطأ من قال خطأ فالتفت الي صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا
في زيارة مثله وخرج من ساعته ونحو اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف
اي بحذف العين نحو هاعٍ من الهواع وهو القيء ولاعٍ من اللوع وهو التهم
والمصيبة واحراق العشق القلب والاصل هائع ولائع حذف الالف المقلوبة من
العين علي غير القياس فصار هاعٍ ولاعٍ بوزن فالٍ ومنه اي مما نحي بالحذف
قوله تعالي وكنتم علي شفا جرفٍ هارٍ اي هائر منهدم حذفت العين لما مر ونحو
اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو نقل حرفٍ عاريا عن عارضه
من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معوض لعارض الآخر
نحو شاكٍ اصله شائك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شاوِك
من الشوكة وهو تمام السلاح من باب علِم فوضع العين موضع اللام واللام
موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالعٌ فاعل اعلال غازٍ فعلي هذا يقال جاءني
شاكٍ ومررت بشاكٍ ورأيت شاكيا واما من قال جاء شاكٌ بالرفع ورأيت
شاكا ومررت بشاكٍ بالجر فقد حذف حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكذا في
قلب الواو همزة علي مقتضي القياس فيقال شائك وحادٍ اصله واحد فنقل الواو الي
موضع الدال لتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادو فاعل اعلال غازٍ
فوزنه عالفٌ ولا تخلجن في قلبك استبعاد القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب في كلا
نحو القِسِيّ بكسر القاف والسين اصله قُوُوسٌ بضمهما جمع قَوْس فقدم السين الي موضع
الواو الاولي واخرت هي الي موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما
فصار قُسُوو بعد الادغام اي الاعلال مقدم عليه فوزنه فُلُوع مثل عُصُوو في جمع عَصًا
ثم جعل قُسِيّ بضم القاف اي قلبت الواوان اعني واو نحو دلو والواو التي هي لام الكلمة لوقوع
الواوين المذكورين في الطرف في جمع والاولي مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت

اي اصله شائك
اصله شايك بنقل الياء الي موضع الكاف والكاف الي موضع
الياء فصار شاكي فاعل اعلال قاضٍ فصار شاكٍ
فوزنه علي هذا التقدير فالع حسن پاشا

رد علي حسن پاشا حيث قال اصلهما هايع
ولايع بحذف الياء فصار هاعٍ
ولاعٍ تدبر

مطلب
في القلب المكاني

شاكٍ

يرد علي حسن پاشا حيث قال اصل
شاكٍ بالياء الي آخر ما قال كما تقرر
في كتاب الصحاح الاولي من الوحدة
الثانية تدبر

حادٍ

مهم

قسيّ

الاعلال مقدم علي الادغام

الساكنة قبل الواو المتطرفة ليست بحاجزة حصينة
او لانهم نزلوها منزلة الضمتين فصار قسوي
فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسرت
السين لتسلم الياء فصار قُسِيّ بضم القاف
ثم ابدلت ضمة القاف الي الكسرة لئلا يلزم الثقل من الخروج
الي الكسرة للاتباع فصار قِسِيّ فوزنه فليع
لانه فعيل ونظيره في قلب الواو ياء وادغام الياء في
الياء وكسر ما قبل الياء عِصِيّ
حسن پاشا

الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكان في التقدير قسوو بواوين واحدة و نزلوا
الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها في ادل فصار
قسوي فاجتمع الواو والياء والسابق ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في
الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قسي
كما فعلوا هذا الصنيع في عصوو حذو النعل بالنعل فصار عصي فوزنه فعول والاصل
عدم الاتباع فيهما ومثالها من القلب المكاني اينق ووزنه اعفل اصله انوق جمع ناقة
على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن وتحصل الخفة فصار اونق ثم جعل
الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار اينق المعتل مقول كان اصله مقوول فاعل
كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع الساكنان
فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى لا بغيره وحذف
الواو الاصلي اي عين الفعل دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش لان الواو
الزائدة اي واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جوابه
اي في جواب الاخفش اي في جواب دليله لا نسلم ان الواو علامة المفعول بل هي
اشباع الضمة لو قدهم مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط بدليل ذلك كونها
علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نسلم ان العلامة
لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة اذا لم توجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة وفيه
اي في مقول توجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مقول
عنده اي عند سيبويه مفعلا بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين وعند الاخفش
يكون وزنه مفولا بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف
هو الاصلي كالياء من غاز مع التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد
تحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين

اينق

علامة اسم المفعول انما هي الميم فقط

حرفا

حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع
يعني اعل كاعلال يبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الواو
فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو لانه زائد عند سيبويه على اصله فصار مبيع
بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوط بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة
بنقطتين من قلبها واوا لضمة ما قبلها وتسلم البناء من الالتباس بالواوي وعند
الاخفش حذف الياء اعني العين على اصله لدفع التقاء الساكنين ولم يقلب واوا على ما
هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين ح فصار مبوع فاعطي الكسرة لما قبلها لتدل
عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت هكذا وقع النسخ التي رايناها والصواب
ان لفظة مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذا حوالة توبي اي كما اعطيت الكسرة لما قبل
الياء في بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت
الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبوع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها كما جعل ياء في ميزان لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند
الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل كما اي
كالاعلال الذي في يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اي كمقال
مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعل اي وقع الاعلال فيه كما وقع
في يبيع بلا فرق واكتفي بالفرق التقديري في مبيع بين الموضع اي اسم المكان وبين اسم
المفعول فان تقديره اي اسم مفعول مبيوع واسم مكان مبيع كما مر وكيف لا تكتفي به وهو
اي الفرق التقديري معتبر عندهم وذلك كما اي كاعتبادهم اياه في الفلك بضم الفاء وسكون
اللام فانك اذا قدرت سكونه اي سكون عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم والسكون
جمع اسد بفتحتين يكون اي الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان
جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل

الياء

التوبي مغفور اعمال الكبار محتاج

والدليل على ان الفرق التقديري معتبر عندهم انهم يعتبرون
اياه في الفلك بيانه ان الفلك يجي جمعا كما في قوله
حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم لان الفلك هنا جمع
لان جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك
الفلك جمعا لقيل جرت لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد
ويجي مفردا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك
هنا مفرد لا جمع اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة
او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف وقد
بكون بعين الجمع لكن المفرد وقالوا ان الفلك اذا كان جمعا
يكون سكونه كسكون اسد واذا كان مفردا يكون سكونه كسكون
قفل فلو لم يكن التقدير معتبرا عندهم لما يقولون ان الفلك
بكون جمعا ومفردا لعدم التغاير لفظا بين فلك الجمع وفلك المفرد
مع انهم اجمعوا على ان الفلك يشبه

[illegible]

كما في الفلك المشحون في مثل ولذلك قال المص اذا قدرت سكون في الموضعين بتذكير
الضمير الراجع الي الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما في والفلك التي تجري في البحر لا يدل
جرين علي جرت لثبوت الايام فعلت وانما وجب ان يقال جرين لان ضمير الجمع لا يرجع المفرد
واذا قدرت سكون كسكون قُرْب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون
الفلك واحد نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان
يقال المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث
والالف مقوال ومقول وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك لم يذكرهما المص المجهول كص
فان قيل الاصل قُوِل كخِيف فاسكن الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا
مع ضم ما قبلها فصار قُوْل قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة
والواو وفي لغة اخرى اعطي كسرة الواو في قُوِل الى ما قبلها بعد حذف حركة وانما لم يذكر
لان لانه اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الالتزام في العكس فصار
قِوْل بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها اي قيل ولم يذكره
اكتفاء بما علم التزاما كما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس
اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق فصار الجواب ففي ما ذكره من اختصار مخل وهذه افصح
اللغات اذ لا ثقل فيها وفي لغة اخرى تشم كسرة ما قبل الياء ضمة او بوقع الاشمام
بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام
حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اي ضمة مثل المقول بمعنى القنين او يراد ان ما قبلها
مضموم في الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء
الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء
بما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما في الوقف فان
الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان يضم

الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم
شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد وكذلك
قِلنَ وبِعنَ اي ما اتصل به ما يسكن لامه وحذفت العين لالتقاء الساكنين من نحو اخترن
وانقدن لغة الكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم
فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعني نحو بعن اي في بيع واختير وانقيد
وقلن وبعن ثلث لغات كسر ما قبل الياء في كل المطردة وضمه في كلها والاشمام
في كلها ولا يجوز الاشمام في مثل اُقِيم لانعدام ضمة ما قبل الياء اذ اصل اُقْوِم
واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اُقُوم بالواو الساكنة ايضا اي كما لا يجوز
الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس بموجود
في اُقِيم لما عرفت ان اصل اُقْوِم بسكون القاف وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم
والمجهول اما في قلن فعلى لغة قول في المجهول اذ تقول في المعلوم قال قالا قالوا قالت
قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قُول قولا قولوا
قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم
والمجهول واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قُلنَ بضم
القاف وفي المجهول قِلنَ بكسرها واما في بعن فعلى لغة بيع في المجهول تقول
في المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة
بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على
لغة بوع في المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء
وفي المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق التقديري فان اصل قلن في المعلوم
قَوَلْنَ بفتح القاف وفي المجهول قُوِلْنَ بضمها وكذلك اصل بعن معلوما
بَيَعْنَ بفتح الباء ومجهولا بُيِعْنَ بضمها فالضم والكسر في المعلومين عارضان

ابضاع

[illegible]

و في المجهول اصليان واصل يقال في مجهول يقود يُقْوَدُ كينصر فاعل كاعلال يخاف
اي بنقل حركة الواو الي ما قبلها وقلبها الفا الباب السادس في الناقص اي المعتل
اللام و يقال له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض الحركات كما في
حالة الرفع نحو يرمي او من الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يرم و يقال له ايضا ذو الاربعة
لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميتُ ولا يلزم تسمية الصحيح
بذي الاربعة اذ لا تجب الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف فهو
اي الناقص لا يجيء بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه
بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية نحو رمي يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ودعي يدعى من الثالث
وذكو يذكو و نقول في الحاق الضماير رمي الخ رميا رموا رمت رمتا رمين الخ اصله من الباب الثاني من الاول من الرابع من الخامس
رمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك
واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفا اصله نوزه
لئلا يلزم اربع حركات متواليات في موجب زيادة الثقل اثنان حقيقيتان حركتها
وحركة ما قبلها واثنان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبروا
حركة ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير وثلث حركات
متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضرب ولم يجوزوا ضربت
وكذلك الواو وما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان فحذف الالف دفعا لاجتماع
الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا تحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اي
مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اي في رضوا
بعد الحذف اي حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع ولا يلزم الخروج من الكسرة
الي الواو وهو مستثقل لان اصل رضوا رضيوا بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء الاولى فصار رضيوا فاجتمع

ساكنان

ساكنان فحذف الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضِوا بكسر الضاد و
سكون الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم لقلبت ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الي الواو فصار رضُوا واصل رمت رميت
فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت
وحذفت في رموا وتحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان
صورة لانه اي الشأن اجتمع فيه الساكنان تقديرا وحكما مر في قولنا حيث قال
هناك وتحذف الالف في دعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست
من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا ولا يعل حرف العلة في رمين لما مر في القول
من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا تحرك ما قبلها مفتوحا اما اذا كان
ما قبلها مفتوحا فلا مغل لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي الخ اصله يرمي
كينصر فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل الياء باسكانها في مثل
يرميان لان حركة فتحة وهي خفيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل
ضمتها الي الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون او نقول
لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان فحذفت فصار يرمِون بكسر الميم وسكون الواو
ثم ابدلت كسرة الميم الي الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المص ههنا في الاعلال الاول
اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الي الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بقرينة قوله في
اعلال ترمون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا بين جمع الرجال
وبين جمع النساء في مثل يعفون اي في الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال
يعفون والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع النساء
اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن والنون فيه علامة

[illegible]

التانيث اي علامة جمع المونث فوزنه يفعلن وعلم من ذكر ان الواو في يعفون اذا كان
جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكور ان النون للاعراب ولذا سقط في الجزم
والنصب نحو لم يغزوا ولن يغزوا واصل يعفون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو
فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يعفون فوزنه يفعون ومن ثم
اي ومن اجل ان النون في جمع النساء علامة لا تسقط في قوله تعالى الا ان يعفون اي
المطلقات ولو لم يكن علامة لسقطت حال النصب كما هو حال نون الاعراب و اصل
ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها
ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين
فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق
محذوف اللام بكسر الواو لا بفتحها
التقديري فان اصل اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن
فوزنه تفعلن واذا ادخلت الجازم على يرمي سقط الياء منه علامة
دد وزن الواحدة المخاطبة تفعين بحذف اللام علامة اتفاقا
للجزم فتقول لم يرم لان حروف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثم
اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة
الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة في الصحيح
نحو لم يضرب وتنصب الياء اذا ادخلت على يرمي الناصب فتقول لن يرمي لخفة
النصب استعمل القاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب كما مر
ولم تنصب الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل لن يخشى
لان الالف لا تحتمل الحركة اي لا يتحملها كقوله ولو لا تحسبون الحلم عجزا لما عدم
المسيئون احتمالي اي تحملي اذ لو حركت لخرجت عن اصل وضعها وهو السكون فقد
الامر منه ادم اي اصله ادمي بسكون الياء فحذف الياء علامة للجزم فبقي ادم
هذا المثال كله قول فاذا ادخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه

وجه قال الاخفش ما السبب
في سقط اليا من يسري في قوله تعالى
والليل اذا يسر فقال اخدم سنة
حتى اجيب فخدم حتى تمت السنة
فقال الليل لا يسري وانما يسرى فيه
فلما اراد بهذا الجواب بيانا عدلوا
عن المعنى الحقيقي اي ذهاب الليل
الى المعنى المجازي هو كون الليل
مسريا فيه عدل ايضا عن اللفظ
الى الحذف للمشاكلة بين اللفظ والمعنى
ولهذه النكتة قال الاخفش الليل لا يسري
على صيغة المعلوم من باب ضرب وانما
يسرى فيه على صيغة المجهول منه هذا
[illegible] في تفسير سورة
الفجر [illegible] ما قال البيضاوي وحذف
الياء فيه ٦ اكتفا بالكسرة تخفيفا
[illegible] قوله ١٩ و يسرى فيه من قولهم صلى المقام
[illegible] هذا [illegible] التخفيف
كما [illegible]

[illegible]

ان يقول للوقف او للسكون كما في بعض النسخ واصل ادموا ادميوا كاضربوا فاسكنت
الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في يرمون بلا فرق واصل ادمي بالياء للواحدة
المخاطبة ادميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة الى
هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت الياء ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره
لان الاسكان انما يتصور في المتحرك والمتحرك انما هو الياء الاصلية منه
في اعلال ترمين الا انه ذكره ههنا لئلا يتوهم السامع في بادي الامر من اطلاق
لفظ الياء اي اليائين هو المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين
دون الزائدة لانها ضمير ويقول بنون التاكيد المشددة ادمين بفتح الياء
ادميان ادمن بضم الميم ادمن بكسر الميم ادميان ادمينان وتقول بالخفيفة
ادمين بفتح الياء ادمن بضم الميم ادمن بكسر الميم الفاعل دام الخ اصله دامي
على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين دون التنوين لانها
نون ساكنة تتبع حركة الاخر اي تاتي بعد الحركة لا كتنوين رجل فانها بدل الحركة
فاذا صار الميم اخرا تتبع حركته وتاتي بعدها وليست بعارضة حرف كالحركة
في دام
بل هي حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء في
حال
حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب اي الفتحة
على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامهم واصل دامون داميون
لقوله حالة النصب
على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها لما مر ثم حذفت الياء
لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء
صيانة الواو الضمة واذا اضفت اي التثنية اي تثنية دام الى نفسك اي
الى ياء المتكلم فنفسك جواب الشرط اي فقل فقلت داميای في حالة الرفع اصله
تو بر في تقويم ثم في جواب الشرط
داميان فلما اضفته الى ياء المتكلم اسقطت نون التثنية لانها نون بمنزلة

طلب تاكيد معنى الفـ
يجوز نون مشددة كنو

مطلب
في وجه عدم حذف التنوين من الساكنين

اذ المقصود بالنصب ههنا هو الحركة المنونة
من الالف من غير تقييد بالاعراب والبناء
واسمها هي الفتحة والنصب منه

مطلب
في وجه اطلاق النصب على الفتحة

مطلب
في علة عدم اجتماع النون والاضافة

الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم تسقط النون
حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار رامياي وقلت راميّ في حالة النصب
اى التمام وعدم التمام معا
والجر بثلث ياءات اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار
راميي ثم قلت راميّ بادغام علامة النصب والجر في الياء الثانية في ياء الاضافة
وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع اي جمع رام الى نفسك فقلت راميّ بياءين
في جميع الاحوال اي حال النصب والرفع والجر واصله في حالة الرفع راموي اصله
رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموي فادغم اي وقع الادغام في راموي
لانه اي الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد في العلية اي في كونهما
حرفي علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة
فصار راميي فادغم الياء الاولى في الثانية فصار راميّ ثم كسر الميم لتصح
الياء فصار راميّ واما في حالة النصب والجر فاصله راميين فلما اضيف الى ياء
اى اصله رامى معا
المتكلم سقطت النون فصار راميي ثم ادغم الياء الاولى في الثانية فصار راميّ
المقصود مرمى اي اصله مرموي فادغم كما في راميّ حال الرفع بلا فرق واذا اضفت
التثنية اي تثنية مرمي الى ياء الاضافة فقلت مرمياي في حالة الرفع اصله مرميان
جواب اذا
سقطت النون بالاضافة وقلت في حالة النصب والجر مرميّي باربع ياءات
اوليها منقلبة عن واو المفعول وثانيتها لام الفعل وثالثتها علامة النصب
والجر ورابعتها ياء الاضافة واذا اضفت الجمع اي جمع مرمي للمذكر السالم
الى ياء الاضافة فقلت مرميّ ايضا اي كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة
هنا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال اي في حالة الرفع
والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم
وسقطت النون صار مرميوي فاعل كما في راموي فتكون الياء الاصلية

لصيانة

اذ لو لم يفتح الياء بكسر الميم قبل الياء واوا فيبطل العلة

[illegible]

٨٤

لصيانة الياء المقلوبة واما في حالة النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة
الى ياء المتكلم مرمييي فادغمت الياء الثالثة في الرابعة فصار مرمييّ بكسر الياء الثانية
المدغم فيها الموضع مرمى بفتح الميمين اصله مرمي قلبت الياء الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين الياء والتنوين الاصلية اي في مرمي ان يأتي على وزن مفعِل بكسر العين
لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا عن توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل
اسم المكان الالة مِرمى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله مرمي فاعل مثل مرمى
المجهول رُمِيَ يُرمى مثل ضُرِب يُضرَب الى آخرها ولم يعل رمي بسلب حركة الياء
لخفة الفتحة عليها كما في يرميان واصل يرمى يرمي كيضرب فقلبت الياء الفا
كما قلبت في رمى معلوما وحكم الناقص الواوي في نحو غزا يغزو وحكم الناقص
اليائي مثل رمى يرمي في كل الاحوال التي ذكرت في اليائي الا في هذه الاحكام
وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت بتبعا ليغزي اصله
يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر في اوائل باب الاجوف ولهذا
من قوله وبغى نحو اغزيت اصله واو ساكن بتبعا ليغزي
اخر الواوي عن اليائي مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو ولان الواوي
[illegible]
دليل لاعلا اخرى
لا يخلو من ابدال الدغام واليائي يخلو منه وليفرع عليه بحث الابدال الجملية ابدال الواو
معنى
ياء ولذا قال مع ان الياء من حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره
لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره ردّ واو
فان همزتهما عوض عن لامهما الذي هو الواو اذ اصلهما بنو وسمو لان الهمزة ابدلت في موضع الواو كما ترى فلا يصح ابدالا لجوازها
واخ في النسبة وبقوله لا للادغام جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام
مثل اظلم اصله اظتلم فلما جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يصح ذكر ابدالا لان الظاء ليس من حروف الابدال
وحروفها اي حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف
الى اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة
الحروف اليها بيانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قول وحروفها صطضظ
خفق عنو الزمخشري والمصنف خمسة عشر وهي ما يجمعه انجدته يوم صال زط

مطلب
في تعريف الابدال وحروفه

[illegible]

ومعنى استنجد استعان ودَوْطٌ اسم قبيلة صَالَ اي حمل من الحمل وما قيل ان حروفها
عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما جمع استنجده يوم طال الخلاف ما صح به في المفصل حيث
قال فيه وحروفه حروف الزيادة وهي الطاء والدال والجيم والصاد والزاي وجمعها قولك
استنجده يوم صال زط الى هذه عبارته بعينها في الكتب المصححة المعتمدة مع انه ذكر الصاد
والزاي في التفصيل ايضا نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده
يوم طال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة وهي غير السين واللام
وثلثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر جمعها قولك انصت
يوم جد طاء زل انصت اي سكت ويوم ظرف وجد مبتدا مضاف الى طاء وهو اسم
رجل وزل من الزلل خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اي سكت في هذا اليوم
واعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشري والمصنف ثم قال ولو
اورد اسمع وورد اذكر واظلم يعني ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر
واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الدال والطاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا
ولعل الزمخشري والمصنف نظرا الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه
يقول استنخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين سينا ولا شك ان هذا
الابدال ليس للادغام مع ان المصنف ظفر بنص من سيبويه في استنخذ كما يجيء ان شاء
الله تعالى ثم شرع في بيان اي حرف من الحروف المذكورة من اي حرف يبدل مراعيا في ذلك
ترتيب الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز
غيره مطردا غير موقوف على السماع في آحاده اي قياسا من الالف في نحو صحراء
اي فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى لان الالف
الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد فذلك
لانها للزومها صارت كلام الفعل في انه زيادة الالف قبلها كما في كتاب

هو الزمخشري

اي ابن الحاجب

ابن الحاجب

جواب لو

كما ذكرناه في تعريف الابدال

اي كزيادة الالف في كتاب

اي في لزومها كلام الكلمة وبناء الكلمة عليها

فاجتمع

فاجتمع الفان فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل
ثم جعلت الالف الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة دفعا لالتقاء الساكنين
دون الزائدة لزيادة المد المنتفي على تقديرها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت
همزة ولم يقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت
الى احدهما لاحتيج الى قلبهما همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيلزم
فيضيع العمل فيفيد المشقة ومن ثم اي ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل وليست
باصلية لا يجوز جعلها اي همزة صحراء همزة اي ابقاؤها همزة في نحو صحاري بفتح
الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء
كما تكسر ما بعد الف الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فتنقلب الالف التي بعد الراء
ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية ايضا ياء لاستدعاء الياء وتدغم احدى
اليائين في الاخرى فصار صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف
كما في سيد وابدلوا من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار
صحارى يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحاري بالهمزة بعد الياء في
صورة ما اي في صورة من الصور من هذا النحو على مثال جحادبج مع انه لم يجز
كما يجوز جعل الهمزة في خطيئة اذ يجوز خطايئ بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء
ليست اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفا وجوبا مطردا في نحو اواصل
اي فيما اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع واصلة وواصل الواو
الاولى هي الفا والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير
كما في ضوارب ولم تحذف احدهما للالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع علوي اي الالف
بين سفليين الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات عند العطف
مع ان الواوين اذا تحركتا احتمل فيهما من الاستثقال ما يوجب ذلك ومن الواو التي

الالف

اصلهما كساو ورداي

اي لجاز صحاري بالهمزة كما تنا... وزن جحادبج

اصل

هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل اي في اسم الفاعل من الاجوف الواوي اصله
قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا
من الالف المبدلة من الواو العين لعلة مرت هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة
في نحو أَدْؤُر اي في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوي الذي واحده
على وزن الفعل والأَدْؤُرُ جمع قلة للدار اصله أَدْوُرٌ قلبت الواو همزة لثقل الضمة
على الواو في الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزيلوا
هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بتكلم المضارع كما في أَدْوُدُ
جمع دود كما مر والمناقلة مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو أَدْوُد
جمع دَوْد فانه لم تجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقل الحركة واما الذي
واحده على وزن الفعل فهذا الثقل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذي هو الفعل
فوجب ازالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشري عدّ أَدْؤُر من الجائز ولعله نظر الى الخفة
التي حصلت بسبب سكون ما قبله وبسبب كونه وسطا واحده وان كان بعد الاعلال
ومن الواو التي هي لام في نحو كساء اي في اسم معرب آخره واو قبلها الف اصله كساو
وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم
القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم ادؤر على قائل وقدم قائلا
على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالآخر اولى وابدلت
الهمزة من الياء وجوبا مطردا في نحو بائع اي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي كما
اي كالابدال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبائع وكساء وان كانت مقلوبة
من الالف كما ذكره في الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء
جعلها مقلوبة منهما ههنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب الموضح بهذا التعليل حتى قيل
لان الهمزة لما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى المذهبين فان بعض

حيث ذكره اولا في نحو كساء وثانيا في نحو قائل وثالثا في نحو بائع

اي الواو والياء

النحويين

اي كما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها في أَدْوُدٍ جمع دَوْدٍ لئلا يلتبس بتكلم المضارع منه

فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء
اولا من غير واسطة فاشار الى المذهب الاول والمختار من عبارته هنا ابدالها
من نفس الواو والياء واشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال وقلبت الواو
الفا ثم جعلت همزة وابدلت الهمزة جوازا اي ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك
بان يبقى الهمزة على اصلها مطردا عن الواو المضمومة نحو أُجُوه اصله وُجُوه جمع وجه
لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا
غير مطرد من الواو غير المضمومة مكسورة نحو إِشَاح لثقل الكسرة على الواو
اصله وِشَاح ومفتوحة نحو أَحَد أَحَد في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره
وهو خلاف المازني حيث يرى ابدالها من المكسورة قياسية
اكتفاء بذكره في الياء اصله وَحَد وَحَد روي ان سعد بن وقاص كان يشير باصبعه
فيما يجيء
فقال النبي صلى الله عليه وسلم أَحِّد أَحِّد اي اشر باصبع واحد وابدلت من الياء
جوازا غير مطرد نحو قطع الله أَدَيه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء
جوازا غير مطرد نحو أَل فعلت وألا فعلت اصلهما هل فعلت وهلا فعلت وان كان
في بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فجعل من الجائز
حيث سكت عن التقييد ولم يفصل الى جائز ولازم او نقول الجواز بالواجب ما له
سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو
على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ نقلته
ومن ثم اي ومن اجل ان اصل ماء ماه قيل في جمعه مياه وفي تصغيره مويه فانهما يردان الشيء
الى اصله وانما تعرض لبيان اصله وابنائه تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجا له
عن حكم سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت
من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله هيجت شوقَ المشتئق بكسر الهمزة اصله
المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا

في قائل وبائع وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء م

في شهادة التشهد في الصلوة،

مطلب
التصغير والجمع يردان الشيء الى اصله

يعني ان هذه الهمزة كانت الفا في الاصل غير قابل للحركة وكانت تلك حرفا مكسورا في الاصل لان بهذه الصيغة اسم فاعل من المزيد فيكون ما قبل آخره مكسورا فلما قلبت تلك الالف همزة زال المانع من الحركة اذ الهمزة تحتمل الحركة فحركت بحركة كانت لاصل تلك الهمزة منه

شاذ لانه يزيد ثقلا صوته بادادحى بوكاديك البوق صبرا فقد هيجت شوق
المشتاق الدكادك جمع دكداك وهو الرمل المتراكم والبوق بضم الباء وفتح
الواو جمع بوقة وهي ارض غليظ فيها حجارة ورمل صبرا اي اعطني صبرا هيجت
حركت وذدت يريد بالمشتاق نفسه ونحو قراءة من قرأ وهو ايوب السختياني
ولا الضالين وقراءة عمرو بن عبيد ولا جان بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول
عن الفتح الخفيف اصل الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما اخر الابدال من الالف
عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل
بينهما وبين اختيها نظرا الى ان الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال
اى الواو والياء
من الالف في المشتاق غير لازم واللازم في باب الابدال مقدم على غيره فان قيل
فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء اذ الابدال
فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم الا انه ليس شاذ اذ الحركة مطلقا
عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف في نحو
المشتأق اذ الخفيف فيهما بدل منهما ثقيل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من
غير المطرد وان كان اصحاب هذه اللغة طردوه جرا كما طردوه في الهرب عن التقاء
الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع
اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك زهوق اصله
عباب وهذا الابدال اشد لكونه في غاية القلة ولذا اخره والعباب ارتفاع
الماء وضحك البحر كناية عن امتلاء وتموجه وزهوق اي عميق قوله لاتحاد مخرجين
اي الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق تعليل ابدال الهمزة من الهاء
والالف والعين السين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ اصله
اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى

سينا

سينا ومن انكر كون السين من حروف الابدال انكر كون اصل استخذ
اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ يتخذ كما مر لغويهما في المهموسة
ليكون اصل اتخذ استخذ وحذفت التاء الاولى فصار استخذ تدبر
التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء
وفتح الخاء والميم والعامة يقولون تخمة بسكون الخاء اصلها وخمة لانها
بتسكين خ
من الوخامة بمعنى الثقل ابدلت التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو التي
هي لام نحو اخت اصلها اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك حذفت
للمونث — للمذكر — كاخت
اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو ولذا يقول في التثنية اخوان
اى من اخت واخ
ولم يعوض عن المذكر وعوض للمونث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر
اى عن اللام وهو الواو — اى بين المذكر والمونث

مطلب
في ان التثنية ترد الشيء الى اصله

ولان التعويض نوع كالمونث وخص التاء للتعويض لمجيئها للتانيث وضم الهمزة في
اخت دون اخ لاجل التاء التي ثبتت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان
الضم جعل دليلا على ان التاء عوض من الواو ولاجل ان التاء ثابتة في الوصل
تعليل لقوله قيل المتاخر
والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنيتها اختان
اى اخت
بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية يرد على الاصل واما الاخ فلما
لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج
فيه الى دليل لقرب مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان
اصله ثنيان في عدد المونثين لانه من ثنيت واسنتوا بفتح الهمزة من باب
الافعال اي اجدبوا اصله اسنيوا بالياء واصل اسنيوا اسنووا بالواو بدليل سنوات
اى وقعوا في الجدب والقحط
ابدلت الياء من الواو فصار اسنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار اسنتوا وانما
قلنا ان التاء ابدلت من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى
لا يقع الحركة مطلقا على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد
نحو ست اصله سدس كما مر في المضاعف ونحو يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن

[illegible]

يريد اصل الاكياس وخبر مبتدا محذوف اي هم

حكاية في الغول

يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات الاصل الناس والاكياس جمع كيس
والمنادي محذوف اي يا قوم السعلات النساء الصخابات الخبيثات في عمرو بن
من بني وشرار الناس صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء
جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هولاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء
وغير اكياس وذكر في الغرام من حكايات العجائب ان عمرو بن يربوع تزوج
سعلاة وهي انثى الجن وولدت له اولادا ثم ابقت منه ثم تناسل الاولاد
فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول
وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص بالتشديد لقرب
اي التاء والسين والصاد في المهموسية وابدلت التاء من الباء جوازا غير مطرد
نحو الزعالت اصله الزعالب لكثرة استعمال جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة
السريعة واما الزعالب فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطع الخرق. النون منها
ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني اصله صنعاوي فكانهم قالوا
صنعاوي كصحراوي ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة
في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو
والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة وابدلت النون
من اللام على الضعيف لمخالفته استعمال الفصحاء نحو لعن اصله لعل لكثرة استعمال
وقيل انهما لغتان لقرب التعريف في الحروف لقربهما في المجهورية وفي المخرج ايضا
ولذلك يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف
لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في صفة
المجهورة قال ابو عمرو وقلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي
وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مري وقد يجري

[illegible]

نحو من لدنه مدة
بادغام النون
في اللام

الوصل

الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف وابو علج
المطعمان الشحم بالعشج وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج الاصل
بالعشي والبرني والصيصي البرني اجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف
وفتح التاء المجتمع الود الوتد ادغم التاء في الدال حتى لا يمتنع الحركات على الياء
الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء غير المشددة حملا على المشددة
وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع في
استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف كفقيمج او في الوصل كابي علج او غير
متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر كالمثال
الثاني والثالث في قوله كان في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل
الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من ابوالها
وابعارها فتجف عليها في الصيف والاجل اصله الايل وهو الوعل شبه البعرات
الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما ابدال الجيم من الياء
المخففة فلا خفاء ذكر الا في الشعر ولذلك قيد ان هذا الابدال حسن بشروط
تلك تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل نحو لا هم ان
كنت قبلت حجتج اي حجتي فلا يزال شاحج يأتيك بج اي بي اقمر نهات
ينزي وفرتج اي وفرتي لا هم بمعنى اللهم الشاحج الحمار اقمر ابيض نهات
صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول
ان قبلت حجتي وفقني لان آتي بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي فرح
يحرك حتى يحرك شعر راسي الدال ابدلت من التاء جوازا غير مطرد نحو فزد
اصله فزت اي ظفرت واجدمعوا اصله اجتمعوا لقرب مخرجهما الهاء ابدلت
من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت لاتحادهما في المخرج اصله ارقت وابدلت من

والمعنى يا اللهم قبلت حجتي فلا يزال حمار ناهق
مصوت يأتي بي اليك مع تحريك وفرتي
سرع

الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف دون الهاء وانه اصله انا
بالالف دون الهاء لانهما الماخوذين للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على
حيهلا وانا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من
الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث
في باب تضربين واضربي وهذا عند كثير من النحاة الياء من علامة التانيث ولذا ابدلت
الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء لحروف العلة في الخفاء ومن اجله اي ومن
اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل
يضربها وتمتنع في الكلمة عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة
قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف نحو كعماد
نحو فرّا او بينهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين نحو كبرا او اكثر مثل الكلمة
عنبا وقلت قبا فلا تؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عنده ولدرهمان
فنوع وان كان شاذا لان الهاء خفية ولا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الوقف
والكسرة باكثر من حرف بخلاف الكلمة عنبا فان الباء ليست خفية وابدلت الهاء في
الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة اي في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التانيث
لا في الاصل للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قلبوا
ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح
تصغير مفتاح ومفاتيح جمعا اي فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء من الواو
وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيما اذا كانت الواو ساكنة وما قبلها مكسورا او نحوه
لكسرة ما قبلها اي الالف والواو وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء تعليل الابدال
الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا مطردا نحو ذيب اي فيما يكون
الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها وقد مر في الهمزة

امالة

ولذا

ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي
في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي البازي اذا البازي كسر
ابصر خربان فضاء فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا
من احديهن ياء كما في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا التقضي من تفعل الا
مبدلا قوله ابتدروا اي عجلوا الباع قد مد اليدين وربما يعبر بالباع الشرف
والكرم وهو المراد هنا بدر اي اسرع وتقضي بكسر الضاد وفتح الياء مصدر من التفعل
اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل
انما نشا منها وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو
ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية بمعنى
جعلها من صدّ يصدّ وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصح الالف للابدال
فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء
كما في التمني والترجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اي اسرع ذلك الممدوح الى
الشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسرا جناحيه ابصر
يريد منكسرا او حال بتقدير وقت الخربان جمع خرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر
نزل وابدلت الياء من النون جوازا غير مطرد نحو اناسي اصله اناسين جمع انسان و
دينار اصله دنّار بالتشديد فابدلت النون منهما ياء لقرب الياء من النون في الغنة والمد
وكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد نحو ضفادي
بسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق
المنهل المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهي الجانب لجمة ما اجتمع من ماء البئر
النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة
الى بل كلها سهل لمن يرده ولضفادع ماء المجتمع اصوات باضافة الضفادي الى

في تقضي

اناسي اصله اناسين جمع انسان

اناسي اصله اناسين في جمع انسان كمصباح ومصابيح فلما كسر السين للجمع قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم ابدلت الياء من النون وادغمت الاولى في الثانية فصار اناسي فلاح

الجم والجمّ اي ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء
لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكثرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت
الياء من الواو جوازا غير مطرد نحو ايتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها
ينشد كل منشد ۔ وايتصلت بمثل ضوء الفرقد ۔ الفرقد كوكب لان اصله اي اصل
التاء في اتصلت واو ساكن ما قبله مكسور اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو
تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مر في المضاعف
وهذا لغة بني تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء
لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكان كان المناسبة حاصل بين الياء
والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون
الياء على حالها فان زال كسرة ما قبلها كما في ياتعد لا يقلبون الواو ياء لعدم
علة القلب وهذا احد الوجهين للمصنف في قول الشاعر وايتصلت على ان الياء بدل من التاء
في اتصلت والثاني ان الياء بدل من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في بعض النسخ
من ايتصلت بدون الواو فخطاء كان وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون
ما قبله مكسور فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين
لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فلا يكون ما قبله
مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون
مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي
التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله كان رحلي
على شغواء حادرة ۔ ظمياء قد بل من طل خوافيها ۔ لها اشارير من لحم متمرة
من الثعالي ووخز من ارانيها ۔ الشغواء العقاب الحادرة المكتنزة الصلبة شبه
راحلته في سرعتها بعقاب ظمياء معناها المائلة الى السواد وعطشى الى دم

ومن التاء سوط

الصيد

الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل اسرعت والهجير
لها العقاب اي لها في وكرها اشارير جمع اشارة بوابن غير مجمع وهي قطعة
من القديد متمرة مقطعة والوخز الشيء القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب والاران
اصله الثعالي والاراني الثعالب والارانب وابدلت الياء من السين جوازا غير مطرد
نحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال ۔ فزوجك خامس وابوك سادي
اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس
يعني اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت
جوازا غير مطرد من الثاء نحو الثالي في قوله قد مر يومان وهذا الثالي ۔ وانت
بالهجران لا تبالي ۔ اصله الثالث يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت
لا تبالي ولا تكترث بالفراق لكسرة ما قبلهن اي الياء والسين والثاء الواو ابدلت
من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب اي فيما وقع الالف قبل الف التكسير جمع
ضاربة فلما زيد الف بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من
الاولى لقربهما في العلة واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس
بالواحد كما مر في اواصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا
كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة
الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا في اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله
سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذكر الكاتب وابدلت الواو من الهمزة
جوازا مطردا نحو لوم اي فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم
لما مر من ان تخفيف الساكن لينة وما قبلها مستدع الميم ابدلت من الواو جوازا
غير مطرد نحو فم اي ابدال الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله
فيلحق به وجه مثل الادو ولم يقع الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوها ميما

جمع ارنب

واصل فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله
ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجيهما الكلي او لقرب مخرجيهما الجزئي فكانهما متحدان
مخرجا جزئيا لانه لو لم يقلب ميما وجب ان يقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وان تحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن
على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عده من الجائز حيث سكت عن التقييد
مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب
موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا والميم
ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف نحو قوله عليه الصلوة والسلام
ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف اي ليس من البر
الصيام في السفر اذا تقرر الصائم لقربهما اي لمناسبة الميم واللام في المجهورية
وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصل عنبر وقد مر البحث عنه
في آخر فعل الماضي وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال
ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اصل البنان هال منادى مرخم اصله
هالة اسم امراة التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في وكفك للقسم على
سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف
الى البنام البنان اطراف الاصابع وتحول لقربهما الى الميم والنون في المجهورية تقليل
لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد
نحو قولهم ما زلت راتما على هذا اي راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجيهما واتحادهما
في المجهورية الصاد ابدلت جوازا من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اي اتم
لقرب مخرجيهما واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو والياء
وجوبا مطردا نحو قال وباع اي فيهما اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما اصلهما قول وبيع

الواو

اي ابدال الميم من الواو في فم منه

فلا تجوز ان يكون الميم للتعريف بالاستقلال مرادة بلام التعريف بل يكون بدلا من اللام منه

كما

٩١

كما مر وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس اي فيما اذا كانت ساكنة وما
قبلها مفتوحا اصله رأس لما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها
مفتوحا جعلت الفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون
جوازا غير مطرد نحو اصيلال في قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها عيّت
جوابا وما بالربع من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا واسالها عن الحبيبة
فتعجز عن الجواب وما بها احد يجيبني اصل اصيلالا اصيلان تصغير اصلان وهو جمع
اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلان فقيل
اصيلان ثم ابدل من النون اللام فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا
غير مطرد نحو الطجع في قوله لما راى ان لا دعة ولا شبع مال الى ارطاة حقف
فالطجع راى اي الذئب والدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصل الطجع اضطجع
لاتحادهن اي اللام والنون والضاد في المجهورية الزاء ابدلت من السين
جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل بمعنى يرخي والسدل الارخاء لاتحاد مخ
وقربهما في الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا
الخروج من حرف الى حرف ينافيه فقربوا احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين
زاء لانها من مخرجها واختها في الصفير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان
وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول حاتم الطائي حين اسر في
عنزة فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها
فلامته على ذلك هكذا فزدي انه اي هكذا فصد الكرام اصله فصدي والانا تاكيد
لياء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجيهما واتحادهما في الصفير ولم يذكره
المص اكتفاء بما ذكره في ابدال الصاد من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا
مطردا في باب افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر اي فيما كان فاء الافتعال من

جيهما

عادة عجيبة

وكانت عادة عرب الجاهلية اذا نزل بهم ضيف ولم يكن
عندهم طعام فصدوا اجلة نصبوا الدم على النار
بجمد ويصير كالكبد المشوي ثم اطعموا الضيف وقالوا
لم يحرم من فزد له يعني كل ضيف اطعم مثل هذا الطعام
لم يجعل محروما
منه رحمه الله

الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد في فحصط اصله فحصت من باب
فتح يفتح فتنت اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها
لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل وهذا قد اسيبويه واعرب اللغتين
واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال في اللزوم لقرب مخرجيهما
والموضع الذي لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد فوا من الصور
المذكورة بيان الموضع الذي لم يقيد اي غير ابدال حرف بحرف منذ شرع في بحث
الابدال يكون الابدال في ذلك الموضع الغير المقيد جائزا غير مطرد كما قررناه خذ
في موضع موضع الباب السابع في اللفيف يقال له لفيف للف اي اجتماع حرفي
العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيفهم نعو بفه من وجه تسمية وهو على
ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفي العلة بغير حرف العلة وثانيهما
مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة بان لا يدخل بينهما حرف اخر ولم يعرفهما
لاغناء اسميهما اللغويتين عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا
اجتمعا تقوى احدهما بالاخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح
بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح فهو
احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقي حكم فائهما كحكم فاء وعد يعد
اي حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقي كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر
في المثال وحكم لاميهما كحكم لام رمى يرمي وحكم لاميهما قد مضى في الناقص اي حكم
لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اي هو مما يصدق عليه المعتل اللام
وكذلك اي مثل حكمه في يقي فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول
غيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق وموقي حكم فاء واعد وموعود وحكم لاميهما
كحكم لام رام ومرمي وعلى هذا الامر منهما ق اصله اوقي على وزن اضرب

واعلاله

واعلاله واعلال اخواته واصولها ظاهر لمن اتقن قواعد بابي المثال والناقص
تقول في قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان قن قين قيان قينان
وبالخفيفة قين قن قين الفاعل واق اصله واقي واعلاله كاعلال رام واعلال
المفعول موقي كاعلاله في الاصل والاعلال كاعلال مرمي الموضع موقى كمرمى الالة
ميقى اصله موقى اعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى المجهول منهما وقي يوقى
كرمي يرمى اللفيف المقرون نحو طوى يطوي الى اخرهما حكمهما كالحكم الناقص
لانهما ناقصان من حيث اللام ولا يعل عينهما لما مر في باب الاجوف من لزوم اجتماع
الاعلالين الامر اطو اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين كارم الخ وتقول بنون
التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطون اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة
اطوين اطون اطون وتقول بنون التاكيد الثقيلة بالامر من روي يروى من باب
علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال
ارويَنَّ ارويانِّ ارووُنَّ ارويِنَّ ارويانِّ اروينانِّ وتقول بالخفيفة
منه اروين اروون اروين واذا اردت ان تعرف احكام نوني التاكيد في
الناقص واللفيف وانما خصهما لكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر
الى حرف العلة التي في اخر الكلمة ان كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة
في الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة لان حذفها كان للسكون وهو انعدم
بدخول النون لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء
على الفتح وتفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها نحو الياء في اطوين والواو
في اغزون ورد الياء في اروين كما ترد المحذوف وتفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا
وارويا يعني اذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة مثل الف
التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل السكون اذا لقي بكلمة متصلة

مطلب
واذا اردت ان تعرف احكام نوني
التاكيد في الناقص واللفيف

به كالف التثنية عاد اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه في الاخر وخفة
الفتحة كذلك نونا التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا
حاجز عن ايصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية فيرد بسببهما ما يرد
بسبب الف التثنية وان كانت حروف العلة ضميرا انظر الى ما قبلها ان كان ما قبلها
مفتوحا تحرك تلك الحروف بحركة موافقة لها لطرو حركتها بسبب اجتماع الساكنين
اي بحركة موافقة من جنس نفسها
احدهما حرف العلة والاخر اول نوني التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة
حركتها وهي الفتحة نحو اخشونّ بضم واو الضمير واخشينّ بكسر ياء الضمير كما حركت
لجماعة الذكور وبفتح الواو الا ولى التي هي عين الكلمة
واو الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم وحركت ياء
اي بحركة من جنسها — اي وكما حركت الياء
الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم ترى القوم وان كان ما قبل حرف
العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا حذفت حروف العلة وان كان
التي هي الضمير
ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطردنّ بضم العين اصله اطردونّ حذفت واو الجمع
لجماعة الذكور
لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطردنّ بكسرها اصله اطردينّ حذفت ياء الضمير
لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو الضمير في اللفظ دون الخط
لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون الخط
لذلك في يا امراة اغزي القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان
كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك
الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبلها مفتوحا ويحذف اذا كان
ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا
يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير
بينهما عن ايصالهما بالفعل الفاعل من طوى يطوي طاو اصله طاوي اعل
كاعلال رام ولا يعل واو اي عينه التي هي الواو كما لم يعل في طوي ونحوه

في

مطلب
في ان ضميري الواو والياء في نحو اغزوا القوم واغزي القوم يحذف لفظا لا خطا

[illegible]

في اسم الفاعل من الري ريّان للمفرد المذكر ريّانان لتثنيته اصله رويانان
رِوَاءٌ لجمعه اصله رِوَايٌ قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريّا
للمفرد المونث ريّيان لتثنيتها قلبت الف التانيث ياء لاجتماع الالفين وعدم
امكان حذف احديهما للالتباس بالمفرد رِوَاءٌ لجمعها ايضا اي لجمع المذكر
واكتفي في الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء
بالقرائن ولا تجعل واوها اي الجمعين ياء كما جعل الواو ياء في سياط جمع للجمع
الاعلالان احدهما قلب الواو التي عين ياء وثانيهما قلب الياء التي هي لام همزة
لما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا يرى الى قول الزمخشري في المفصل
اي قلب الياء همزة
واما قولهم رِوَاءٌ مع سكونها في ريّان وانقلابها فلئلا يجمعوا بين الاعلالين
قلب الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام همزة والى قوله في موضع آخر منه
واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان تقلب عينه همزة والى ابن الحاجب ومنع
رِوَاءٌ جمع ريّان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان يحصى
واما قولهم الاعلال تغيير حروف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان في اجتماع حروف
مع ان في قلب الياء همزة تثقيلا لا تخفيفا لان الهمزة حرف شديد
العلة في رِوَايٌ وفي كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس
ما ليس في الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة في قائل مع غاية الخفة
في الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين
انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما
معطوف — معطوف على
فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني نحو قِهْ
معطوف
وبالثالث نحو يُدْعَى اصله يُدْعَوُ قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمدوا في ترك
هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فان حكم ليس بنحو يقال يكون
اي قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع
قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وتفوك

يستوي الجمعان في اللفظ

هو ٢

مطلب
في اطلاق الاعلال على قلب الياء همزة

اصله اوي في اعل بحذف الفاء اي الواو
وبحذف اللام اي الياء وليس هذان
لحق فان متواليين كما لا يخفى

مطلب
في ان عدم اجتماع الاعلالين مشروط بثلث قيود

اي بقول اعل بالنقل والقلب المنفرد والقلب باسم من جنس واحد

مع الجمع ذكر القيود لكونه

مرح الاوراح ١٩

في تثنية المونث في حالة النصب والخفض اي الجر ذَيَّيَيْن باربع ياءات الاولى منقلبة
عن العين التي هي الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة
النصب والجر وادغمت الاولى في الثانية مثل عُطَيْشَيَيْن في تثنية عطشى واذا اضفت اي تثنية
المونث في حالة النصب اي ذَيَّيَيْن الى ياء المتكلم قلت ذَيَّيَيَّ بخمس ياءات الياء الاولى
منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث
والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم ادغمت الاولى في الثانية
المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة المفعول
مَطْوِيٌّ اصله مَطْوُوْيٌ اعل كاعلال مَرْمِيّ الموضع مَطْوًى اصله مَطْوَيٌ اعل كاعلال
مَرْمًى الالة مِطْوًى اصله مِطْوَيٌ اعل كاعلال مِرْمًى المجهول طُوِيَ يُطْوَى اصله
يُطْوَيُ اعل كاعلال يُرْمَى وحكم لام هذه الاشياء اي الفاعل والمفعول والموضع
والالة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم لام الناقص
كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طَوِيَ في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع
فيها اعلالان بتقدير اعلالها اي اعلال عين تلك الكلمة كطاوٍ ومَطْوِيٍّ ومِطْوًى
يعني ان هذا الضمير راجع الى عينهن مقيدة بكونها في الكلمة التي اجتمع فيها
ويُطْوَى وفي الكلمة التي لم تجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها اي حكم العين ايضا
اي كالتي اجتمع فيها اعلالان كحكم عين طَوِيَ في عدم الاعلال للمتابعة نحو طَوِيَا
فانه لو اعل عين طَوِيَا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لِطَوِيَ
وطاويان وطُوِيَ مجهول طَوَى فانه لو اعل الواو فيهما
بقلبه الفا او باسكانها لثقل الكسرة عليها
لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه
لا يعل حملا على طَوَى

سنه
٩٧٧

التي اجتمع فيها
اعلالان [illegible]

[illegible]

[illegible]LU
EFEN[illegible]İL AİLESİ
BAĞIŞI
1972

نظارتنده اوقاف همایون ملوکانه یه ملحقه خیروتده واقع آغا جامع شریفی متولیسی السید مصطفی وایوب ومحمد احمد ابنا
وسائر اهل وظیفه‌لری حاضر اولدقلری حالده الی ... سنه سنده محاسبهٔ اوقاف جلیله سیدر که بر وجه آتی بیان

ایراد وقف شریف

خیروته مضاف بر چفتلک نام قریه‌ده واقع دکرمانلری
مقاطعه ... سنوی ... قطعه
[illegible]
کیله
[illegible]

سوده سلطانده اضاف دکاکینی
[illegible]
سوددن
سود سلطانده

مال

منها المصارف

خرج کتبهٔ محاسبهٔ اوقاف
همایون
[illegible]

خرج محاسبهٔ اوقاف
همایون

تعمیر قیدلو اوزره ... باقی ... واجبی
... ... مظالمات ...
باقی ... جهتلری ... مصرفلری
[illegible]

EY
1716

[illegible]

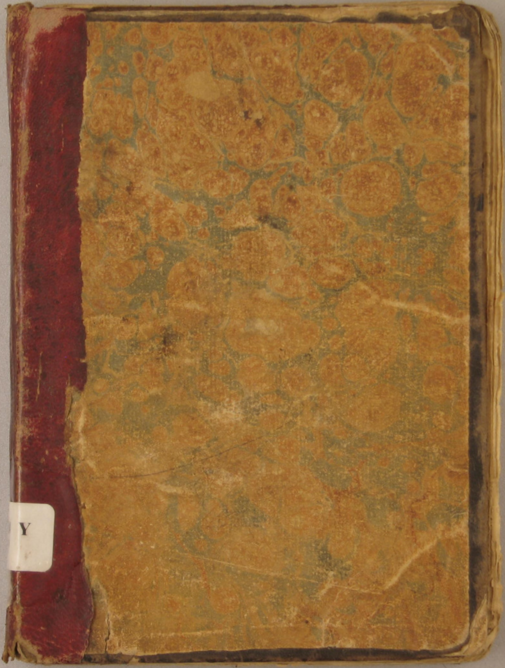

Y

36584
492.7/DİN.Ş
977